وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

مطبوعة إنتاج بيداغوجي :

السياسة الخارجية الجزائرية

السداسي الثالث

السنة : ثانية ماستر

دراسات إستراتيجية وأمنية

الأستاذة : د : مليكة قادري

جامعة العربي التبسي - تبسة

السنة الجامعية : 2020 / 2021

اسم المقياس	السياسة الخارجية الجزائرية
مطبوعة موجهة إلى	طلبة سنة ثانية ماستر –دراسات استراتيجية و أمنية–
البرنامج الرسمي للمقياس	**أولا : مقدمة :السياسة الخارجية كمعطى في العلاقات الدولية.** ثانيا : لمحة تاريخية : الجزائر في العلاقات الدولية ثالثا : الجزائر : حركات التحرر/عدم الانحياز/النظام الاقتصادي الدولي الجديد. رابعا : مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية: الدساتير خامسا : أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية سادسا: الدوائر الأمنية : دور الجزائر *الدائرة العربية: قوس الأزمات *الدائرة الافريقية: التهديدات الجديدة *الدائرة المتوسطية: اشكالية الجوار *الدائرة العالمية: القضايا الشاملة سابعا : آليات تحقيق الأهداف: الدبلوماسية ثامنا : تقييم السياسة الخارجية الجزائرية تاسعا : خاتمة : تطورات مستقبلية
أهداف المقياس	• يتناول دراسة و تفسير السياسة الخارجية من منظور نظري • توفير إطار مفاهيمي السياسة الخارجية الجزائرية يمكن الطالب من تحليلها • يحدد الثوابت التي ترتكز عليها السياسة الخارجية الجزائرية . • تمكين الطالب من معرفة المكانة الاقليمية و الدولية التي تحظى بها السياسة الخارجية الجزائرية .

	• يقدم المقياس نظرة تاريخية ومستقبلية لتطور السياسة الخارجية الجزائريةويشرح أبعادها.
توصيف المقياس	تتضمن هذه المطبوعة سلسلة من المحاضرات في مقياس تطور السياسة الخارجية الجزائرية ، تم إعدادها طبقا للبرنامج الرسمي المقرر لطلبة السنة ثانية ماستر دراسات استراتيجية وأمنية – مع إجراء بعض التعديلات التي تقتضيها مصلحة الطالب و تجنب بعض التكرار الموجود في البرنامج– و يعد من ضمن المقاييس التي تندرج ضمن الوحدة التعليمية الأساسية بمعامل 3 و رصيد 6 في شكل محاضرتين في الأسبوع و حصة في الأعمال الموجهة بمعدل ساعي أسبوعي يقدر بأربع ساعات ونصف. و يكتسي مقياس السياسة الخارجية الجزائرية أهمية كبيرة لدى الباحثين والطلبة الجزائريين خاصة في العلاقات الدولية للأفاق التي يفتحها .

مقدمة:

إن الدول أيا كانت مؤهلاتها و إيديولوجيتها و درجة تطورها، فبالضرورة هي في علاقة تفاعلية مع محيطها الخارجي من خلال التأثير و التأثر، سواء كان هذا التأثير إيجابي أو سلبي، و هذا ما جعل ميدان العلاقات الدولية يكتسي أهمية بالغة خاصة خلال الفترة الراهنة.

انطلاقا من هذا المنظور إذا حاولنا أن نبحث في علاقة الجزائر بمحيطها الخارجي و طبيعة ارتباطها بالدول الأخرى أو بمختلف المنظمات الدولية و الإقليمية طوال فترة ما بعد الاستقلال 1962م إلى يومنا هذا ، فإن ذلك لا يكون إلا من خلال دراسة علاقة السياسة الخارجية الجزائرية بالمتغيرات الدولية الراهنة.

نسعى من خلال هذا العمل الأكاديمي تسليط الضوء على المتغيرات الجديدة التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية من خلال الدراسة و التحليل لموقع الجزائر في ظل الظروف الدولية الراهنة، و مواقفها اتجاه القضايا المطروحة على الساحة الدولية و الإقليمية و الذي سيتم من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

هل السياسة الخارجية الجزائرية آنية تكييفية أم أنها متأصلة؟ بمعنى هل هناك فعلا سياسة خارجية جزائرية نابعة من النظام السياسي للجزائر و طبيعة ظروفه أم أنها تتماشى و الوضع الدولي؟ أي هل السياسة الخارجية مؤثرة في الظام الدولي أم متأثرة به؟

أولا : مقدمة :السياسة الخارجية كمعطى في العلاقات الدولية.

يشير المفهوم العام للسياسة الخارجية إلى أي سلوك للدولة خارج حدودها الجغرافية وفي ذلك فقد وردت العديد من التعاريف لها: وباحثين لمفهوم السياسة الخارجية، فهناك من يرى أن السياسة الخارجية:تحدد من خلالها أهدافها فهي توصف من خلال المصالح الوطنية المتوخاة من نشاطاتها في المحيط الدولي، وعلاقاتها مع وحدات النظام الدولي"[1].

وهناك أيضا من يذهب من المهتمين بالعلاقات الدولية خاصة القانونيين منهم، إلى تقسيم سلوكات وتصرفات الدول التامة السيادة إلى تصرفات وسلوكيات تمارسها الدولة داخل إقليمها وهو ما اتفق على تسميته بالسياسة الداخلية، وتصرفات وسلوكات تمارس خارج إقليم الدولة وهو ما يطلق عليه إصلاح السياسة الخارجية".[2]

على هذا الأساس فإنه منذ الحرب العالمية الثانية شهدت السياسة الخارجية تطورا كميا ونوعيا فنجد أن كانت وفق المنهج التقليدي –مجرد ظاهرة بسيطة تتمحور أساسا حول فكرة الأمن القومي والبحث عن الوسائل الكفيلة يحفظه ودعمه أصبحت السياسة الخارجية متعددة الأبعاد والمظاهر ومرتبطة في غالب الأحيان بكاملة مجالات حياة المجتمعات، ومع تعدد المشكلات العالمية وازدياد عدد الوحدات السياسية المشكلة للمجتمع الدولي زادت أهمية السياسة الخارجية كما ازدادت تعقيدا في نفس الوقت.

ففي دول العالم الثالث ينظر إليها على أنها ضرورة تعرضها عملية البناء الوطني والتحديث والتغيير الاجتماعي لمختلف القادة.[3]

ومن هلال هذا التطور لم يعد للمنهج التقليدي لتفسير ظاهرة السياسة الخارجية كافيا لتفسير العديد من السياسات الدولية خاصة منها ما تعلق بالوحدات الدولية الجديدة داخل النظام الدولي.

بناء على ما سبق فقد تعددت الآراء وتناقض التصورات حول تعريف وتحديد مفهوم السياسة الخارجية فكل واحد يركز في تعريفه للسياسة الخارجية على زاوية معينة أو موضوع معين.

– **السياسة الخارجية من خلال موضوع التصرف والنشاط:** فهي كل تمارسه الدول خارج إقليمها يدخل في دائرة السياسة الخارجية **(نقد)** حتى ولو أخذ هذا التعريف فهناك تصرفات تعاقدية تمارسها الدولة

---

[1]– عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 17.

[2]– حسين بوقارة، **السياسة الخارجية**، دار هومة، الجزائر 2012، ص 14.

[3]– علي الدين هلال، **تحليل السياسة الخارجية من منظور عربي**، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العدد 40، بتاريخ أفريل 1992، بيروت، معهد الإنماء العربي، ص 156.

على بعض الأطراف الخارجية من غير أشخاص القانون الدولي تخرج عن إطار السياسة الخارجية، كذا أنه في عصر الاعتماد المتبادل وعوامله أصبحت بعض النشاطات التي تغير من صميم السياسة الداخلية للدول تعزز انعكاسات وتداعيات دولية معتبرة لا يمكن إبقائها في خانة المواضيع الخاصة بالسياسة الخارجية.

– **السياسة الخارجية من خلال أطراف التعامل:** وهي بذلك تحتوي على تلك الارتباطات والتفاعلات الخارجية التي تكون أطرافها وحدات سياسية مستقلة (تستثني بذلك نشاطات وتصرفات فواعل جديدة تتمتع بالشخصية القانونية أو كذلك بعض الأشخاص الطبيعيين الذين أصبح لهم دور وتأثير في النظام الدولي يضاهي تأثير بعض الدول المستقلة.

في خضم هذه الإشكاليات المنهجية والموضوعية التي حالت دون إعطائنا تعريف عام ومجرد للسياسة الخارجية نجد أنفسنا ملزمين إلى تقديم أهم التعاريف التي قدمت في هذا الشأن ومنها:

تعريف كلا من *روزنو* و*محمد السيد سليم*:

الأول: يعتبر السياسة الخارجية بمثابة النشاطات السلطوية التي يتخذها الممثلون الرسميون للمجتمع القومي عن وعي من أجل إقرار وتغيير وضع أو موقف معين في البيئة الدولية بشكل ينسجم والأهداف الوطنية المحددة بدقة.[4]

الثاني: يعرف السياسة الخارجية على اعتبار أنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي.[5]

النقد: لم يسلم هذين التعريفين من الانتقاد سواء من خلال موضوع التصرف ومجاله أو من خلال الطرف الذي يقوم بهذا التصرف، كذلك أن مسألة البرمجة والتخطيط في السياسة الخارجية يثير الكثير من الغموض والالتباس، ذلك أنه لا يمكن القيام بعملية البرمجة والتخطيط بنفس الدقة والمصداقية التي تميز السياسات الداخلية في البيئة الدولية المتميزة بالتطور السريع وبمتغيرات غير مرئية في الكثير من الأحيان.

---

[4]–RosenercompringForeign, Nlicier …. ,P6

[5]– محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط 2، القاهرة، مكتب النهضة المصرية، 1998، ص 12.

تعريف ق.إفانس–جيفري نيونهان:

لم يضعا أي قيد أو حد معين أو إجرائي فهما يرون أن السياسة الخارجية في ذلك النشاط المتمثل في أفعال وردود الأفعال وتعامل الدول والعوامل.

–أما **ب.مكقوان:** فيرى السياسة الخارجية تلك المواقف والنشاطات التي من خلالها تحاول المجتمعات المنظمة التعامل مع البيئة الخارجية والاستفادة منها.

النقد: إيجابيات التعريفين السابقين تتمثل في توسيع دائرة السياسة الخارجية مما يجعل عملية تحديد متغيرات ودوافع وأطراف هذه السياسية مسألة معقدة للغاية ومن ثم استحالة مقارنتها مقارنة علمية دقيقة.

تعريف آخر:

تعني السياسة الخارجية الأهداف الموجهة لمنتظم من الأفعال التي تقوم بها الدولة من أجل إنجاز أهداف سياستها الخارجية.

وهناك من يرى أن السياسة الخارجية كل السلوكيات السياسية الهادفة والناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية. فالسلوك السياسي الخارجي لأية وحدة دولية هو عبارة عن حدث أو فعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بصورة متعددة وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية، فالسياسة الخارجية هنا تحدد النقاط الرئيسية للخطط السياسية التي تقرر الدولة أو الوحدة الدولية إتباعها على المدى القريب أو البعيد في علاقاتها مع الوحدات الدولية الأخرى وفقا لمصالحها المشتركة في ضوء الظروف الدولية القائمة.

وهناك **من يعرفها:** "بأنها تتمثل كل ما يتعلق بالعلاقات الخارجية للدولة مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية، وتتراوح السياسة الخارجية للدولة هي غيرها من الدول بين التعاون والتكامل الذي يصل أحيانا إلى الوحدة والاتحاد بمختلف أشكاله، وبين الصراع واستخدام القوة المسلحة أو اللجوء للحرب الباردة".[6]

وهناك من عرفها بالقول أنها: "تتعلق بالشؤون الخارجية، خاصة تلك المتعلقة بالقرارات والمواقف المتخذة من طرف الدول في تفاعلها مع الدول الأخرى، أو الفواعل الخارجية كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والفواعل الدولية الأخرى".

ويذهب الأستاذ حسين بوقارة إلى القول: "هي تلك الأفعال وردود الأفعال العلنية والضمنية التي تصف وتضيع مجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات التي تواجه سلوك الدول في علاقاتها ببعضها البعض أو في علاقاتها بالفواعل الدولية الأخرى انطلاقا من النسق الفكري العقائدي الذي تؤمن

---

[6]– السيد عبد المنعم المراكبي، دول مجلس التعاون الخليجي، الفجوة بين إمكانياتها الاقتصادية قدراتها السياسية، القاهرة، 1998، ص 77.

به، بهذا النسق الفكري –الذي يعتبر بمثابة العمود الفقري لهذه الدراسة– هو الذي يساعد في تحديد طبيعة ومحتوى وتوجه السياسة الخارجية للدول، وهو الذي يرسم بدقة أدوارها في البيئة الخارجية"

ويذهب بعض الدارسين إلى القول بأنها :"مجموع الأفعال التي تقوم بها الدولة في المحيط الدولي والمعبرة عن أيديولوجية النظام السياسي وتوجهاته الفكرية والفلسفية والراعية للمصالح الوطنية للأمة والمعبرة عن التمازج بين خصائص شخصية صانع القرار ومدخلات النظام والظروف الدولية القائمة والموارد المتوفرة والتي تحقق عبر وسائل سلمية وغير سلمية".[7]

*** السياسة الخارجية ومسألة السيادة:**

من الناحية القانونية والتنظيمية يمكن القول أن المجتمع الدولي يتكون من تلك الدول القومية التي لها السيادة التامة في التصرف في شؤونها الداخلية والخارجية ويتيح ذلك أن الدول التي لا تتوفر على هذه الصفة ليس لها سياسة خارجية.

إذا كان الواقع الدولي الآن يجعل كل الدول متساوية نظريا في النظام الدولي بغض النظر عن الإختلافات الموجودة (عدد السكان، الموقع الجغرافي، القوة الاقتصادية، الإمكانات العسكرية ...) فإن الواقعين الكلاسيكيين الجدد يعتبرون بأن القوة المادية ترسم حدود السياسة الخارجية للدول، فالقوي يفعل ما يريد أما الضعيف فيتحمل ما يلزم من المعاناة.

معنى ذلك أن السياسة الخارجية محصورة في دائرة القوة وما تستلزمه من إجراءات لتدعيم الدفاع عن مصالح الدول وأمنها، هذا يؤدي إلى اعتبار النظام الدولي والعلاقات الدولة مسائل تهيمن عليها عوامل **المنافسة** و**الصراع**، في حين أن الواقع الدولي الآن مليء بالتفاعلات التي لا تندرج في إطار هذه المسلمة.

إذا كانت السيادة في السياسة الخارجية تعني ممارسة الدولة لشؤونها الخارجية بكل استقلالية ودون تدخل وتوجيه مباشر من قبل أي جهة، فإن واقع العلاقات الدولية في عصر الاعتماد المتبادل يفند هذه النظرية أو المقاربة القانونية، لإشكالية العلاقة بين السياسة الخارجية وفكرة السيادة، فالاكتفاء الذاتي أصبح أمر مستحيل التحقيق حتى بالنسبة للدول العظمى في النظام الدولي، فكلما زادت نسبة الاعتماد على الآخر كلما قلص ذلك من سيادة وحرية التصرف للدول في شؤونها الخارجية.

وقد ساهمت التطورات التكنولوجية والمعلوماتية في اتساع الهوة بين السيادة والسياسة الخارجية إذ لم تعد الدول الفاعلة في النظام الدولي في منأى عن التطورات التي تحدث في غيرها من الدول.

---

[7]– عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر ، 2005، ص104.

كذلك وجود الأحلاف العسكرية التقليدية أو أنماط ومسارات جديدة التكامل والإندماج والاعتماد المتبادل والشراكة الإقليمية والعالمية ساهمت في تقييد حرية الدولة في ممارسة السيادة على شؤونها الخارجية والداخلية مقابل ما تستفيد منه كل دولة في هذه الأنساق من مزايا وامتيازات، فالانضمام إلى أحلاف عسكرية أو تكتلات اقتصادية وسياسية أو تنظيمات فرعية، كثيرا ما يؤدي إلى تدعيم مركز الدولة في مجالات عديدة ولكنه في المقابل يقيد تصرفاتها الخارجية وحتى الداخلية.

من هنا يمكن القول أنه كلما زادت الأنساق الدولية والإقليمية تنظيما وقوة كلما ساهم ذلك في تقليص مجال سيادة وحرية الدول في التصرف في شؤونها الخارجية والداخلية لأن أي مخالفة أو اعتراض على ما يصدر عن الإرادة الدولية الجماعية قد يعرض الدول إلى إجراءات ردعية تتخذها هذه الإرادة الجماعية.

وعليه يمكن القول بأن السياسة الخارجية والسيادة كانت وطيدة في العصور الذهبية للدولة "**الأمة**" الممتد من معاهدة وستفاليا إلى غاية الحرب العالمية الثانية ثم بدأت تتصدع بفعل تنامي وازدياد آليات الإعتماد المتبادل.

*** السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:**

الحتمية المعروفة وجود ارتباط وثيق بين وضع وحالة السياسة الداخلية للدولة معينة وطبيعة محتوى سلوكها الخارجي (السياسة الخارجية) بمعنى أن السياسة الخارجية انعكاس مباشر للسياسة الداخلية، فالرخاء الاقتصادي يختزل الكثير من النزاعات الداخلية مما يساعد على تحقيق الوحدة للمجتمع وانسجامه ويساعد في نهاية المطاف إلى التفرغ والاهتمام بقضايا السياسة الخارجية، أما إذا كانت البيئة الداخلية تعاني من أزمات واضطرابات وتمزقات اجتماعية، فإن ذلك يؤدي إلى عدم استقرار في السياسة الخارجية وتراجع نشاطها في المحيط الدولي مما يؤدي إلى قابلية انتشار وتوسع الشؤون الداخلية إلى المحيط الدولي...[8].

– ينظر إلى العلاقة بين السياسة الخارجية والبيئة الداخلية من خلال تأثير الأولى على الثانية، فإذا كانت مسائل السياسة الخارجية تتصل بموارد المجتمع وأوضاعه العامة فإنها تكون أكثر انغماسا وارتباطا بشؤون المجتمع الداخلية، ومن ثم فإن جل فئات المجتمع تبدي اهتمامها وارتباطها بهذه القضايا وهذا ما يسهم في إخراج وظيفة صنع القرار في السياسة الخارجية من دائرة البيروقراطيات التي دأبت على احتكار هذه الوظيفة في مواقف خارجية مغايرة.

---

[8]– حسين بوقارة، مرجع سابق، ص22.

– حالات السياسة الخارجية التي لا ترتبط بصفة متأثرة بحياة المجتمع الداخلي يجد صانع القرار الحرية الواسعة فيما يتعلق بإدراك وفهم والتصرف في الشؤون الخارجية ومنه نستنتج أن الفاصل بين السياسة الخارجية والبيئة الداخلية يتحدد بمقدار ارتباط أو عدم ارتباط قضايا السياسة الخارجية بالاهتمامات الرئيسية للمجتمع.[9]

– كذلك بالنظر إلى الأوضاع الداخلية للدول لفترة ما بعد الحرب الباردة أصبحت أكثر ارتباطا بما يحدث في البيئة الخارجية بفعل عوامل التداخل والارتباط بين المجتمعات وذلك راجع للتقدم الهائل في ميدان التكنولوجيا والاتصالات، فما يحدث من أزمات واضطرابات في المحيط الخارجي قد يصيب توازن المجتمعات الداخلية باهتزازات تتعاون درجاتها ومداها من واقعة دولية لأخرى وقد تحدث تحولات داخلية تستجيب للتطورات التي حدثت في البيئة الخارجية.[10]

– كذلك نشاط ودور الأطراف الداخلية يتعدى في غالب الأحيان حدود د إقليم الدولة التي ينتمون إليها وبالتالي يطرح هنا سؤال هل هي من قبل الشؤون الداخلية؟ أو من قضايا خارجية؟ كما أن تداعيات تلك التصرفات وانعكاساتها قد تكون كافية لإحداث اضطرابات وتحولات خارجية هائلة مثل إتجار الأفراد في الأسلحة غير الشرعي يتعدى حدود ما تصدره الدول المنتجة لهذه المادة، كذلك الإتجار في المخدرات والجريمة المنظمة ،الهجرة الغير شرعية ...أصبحت قضايا أخذت أبعادا دولية وبالتالي أصبح من غير الممكن اعتبارها شأنا داخليا محضا.

***السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:**

نظريا يجتمع كل المهتمين بميدان السياسة الخارجية أنه لا يمكن أن الفصل بين التنظير في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية وقد تميز هذا المسعى بنوع من التوحيد والشمولية خاصة عند وضع الفرضيات والقوانين المنطقية المترابطة سببيا، وكذا المقاربة والقياس والتقييم والتفسير وهذه الأخيرة بإمكانها مساعدة الدارسين للعلاقات الدولية في حالات التنبؤ للتطورات المستقبلية.

كل الاتجاهات النظرية التي ميزت حقل العلاقات الدولية نجد جانبا مهما منها يركز على السلوك الخارجي للدول المكونة للنظام الدولي خاصة في الفترة ما بين الحربين والتي كان الاهتمام فيها منصب على سياسات توازن القوى وللسيادة "المطلقة للدولة" هنا أخذت السياسة الخارجية الجانب الأكبر من المحاولات النظرية حيث كان عنصر "**الدولة**" يمثل وحدة التحليل المركزية في العلاقات الدولية، وفي هذه

---

[9]– حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 23.

[10]– نفس المرجع، نفس الصفحة.

الفترة التي هيمن عليها المنهج القانوني الذي يهدف إلى تقييد السلوك الخارجي للدول بشبكة من التنظيمات والقوانين الدولية.[11]

بعد تلك الفترة والتي تلت الحرب العالمية الثانية شهدت تطورا هائلا في ميدان العلاقات الدولية الأمر الذي دعى إلى اعتماد مبدأ التخصص في دراسة الظواهر في هذا الحق، لذلك ظهرت نظريات ونماذج خاصة بكل حقل من حقول العلاقات الدولية: "السياسة الخارجية، الصراع الدولي، التكامل والاندماج... وغيرها" وكان من روادها **روزنوسنايدر، أليسون** ممن ساهموا في بناء نماذج ونظريات السياسة الخارجية[12]، هنا بدأت السياسة الخارجية تخرج عن إطار النظرية التقليدية التي كانت تعتقد أنها لا تختلف عن العلاقات الدولية وأن هذه الأخيرة تتكون من مجموعة السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الجماعة الدولية وكل واحدة منها لها أهدافها ومصالحها.

إذا فالعلاقات الدولية لا تنحصر فقط في السياسات الخارجية للدول لأن تلك السياسات هي عبارة عن عملية تتم داخل الدولة، وصانع القرار فيها يعلم بمختلف البدائل والاختبارات، بينما الأولى (العلاقات الدولية) من نتيجة تفاعلات متعددة صراعية وتعاونية لمختلف الفواعل الدولية، وهنا يعتقد **د.محمد السيد سليم** أنه إذا كانت السياسة الخارجية تتمثل في تلك البرامج التي تنتهجها وحدة سياسية دولية واحدة فإن العلاقات الدولية تمتد إلى مجموعة التفاعلات التي تحدث بين وحدتين دوليتين أو أكثر وهو ما يكرس اختلافا جوهريا بين موضوعات علمي العلاقات الدولية والسياسة الخارجية[13]، ننتج أن العلاقات الدولية أوسع في مداها وأشمل في آفاقها من السياسات الخارجية للدول (السياسة الخارجية جزء من العلاقات الدولية، والعلاقات الدولية تتكون من التفاعلات التي تحدثها القوى الأخرى في حقل العلاقات الدولية على غرار المنظمات الدولية العامة، منظمات غير حكومية، شركات متعددة الجنسيات) وهذه الأطراف تفرز متغيرات وظواهر دولية تخرج عن نطاق سيطرة الدول واهتماماتها القومية.

---

[11]– حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 25.

[12]– ج دورتي، ر. بالتسغراف، النظريات المضارية في العلاقات الدولية (ترجمة: د. وليد عبد الحي)، الكويت، كاظمة للنشر، 1985.

[13]– محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 13.

2- أنواع السياسات الخارجية:

تصنيفالسياسة الخارجية غير متفق عليه لذلك سنحاول اعتماد تقييم يساعدنا في فهم طبيعة ومحتوى قرارات السياسة الخارجية تجاه حالة أو موقف ما دون أن يشكل ذلك معيارا عاما ودائما يمكن إسقاطه على السياسة الخارجية:

اختلفت تصنيفات السياسة الخارجية تبعا لإختلاف الزاوية التي ينطلق منها كل فريق حول هذه المسألة، فإذا أخذنا بعين الاعتبار الكيفية والإجراءات والمبادئ التي تعتمد عليها عملية صنع القرار في السياسة الخارجية:

يمكن القول أن هناك من الناحية المظهرية سياسات خارجية **ديمقراطية** وأخرى **تسلطية**، ففي الأولى تكون عملية صنع القرار معرضة للمناقشة والتعميم والانتقاد والمتتابعة من طرف المؤسسات المنتخبة مما يؤدي إلى توزيع مسؤولية تحديد الأهداف للسياسة وصنع قراراتها بين أطراف عديدة (رأي نظرية الفاعل العقلاني) فإن هذه الاعتبارات لا تسمح بمرور الاختبارات غير عقلانية"، أما الثانية فرغم احتوائها على مؤسسات دستورية فإنها تتميز بمركزية شديدة عند تحديد الأهداف وصنع وتنفيذ القرارات، حيث تخضع إلى الاعتبارات الشخصية الأمر الذي يجعلها عرضة للأخطاء والمخاطرة والتناقض.[14]

أما إذا نظرنا إليها من حيث طبيعة الأهداف التي تركز عليها السياسة الخارجية: فهناك سياسات خارجية تتوخى تحقيق أهداف التوسع والهيمنة إما عن طريق تغيير أوضاع معينة أو المحافظة على الوضع القائم، وهذا قد يؤدي إلى نشوب النزعات والحروب مع بقية أعضاء النظام الدولي، وهناك سياسات خارجية تسعى إلى تحقيق أهداف سلمية تعاونية دون أن تكون لها رغبة في توجيه الطرف الآخر والتأثير عليه وهي سياسات تدعم عوامل الاعتماد المتبادل في النظام الدولي.[15]

وهناك من ينظر إليها من زاوية العلاقة بين القيم والمبادئ والسياسة الخارجية حيث ساد الاعتقاد في كثير من الدراسات أن هناك سياسات خارجية **إديولوجية** وأخرى **براغماتية**، فالأولى تتأثر بالمبادئ والأفكار والأيديولوجية التي يؤمن بها النظام السياسي وتسعى في صياغتها لكل القرارات في الواقع العملي على ضوء ما ترسمه تلك الأيديولوجية، وتلك الدول التي تتبنى هذا الصنف عادة ما تسعى إلى تصدير أيديولوجيتها إلى الدول الأخرى، أما الثانية فلا تتأثر بالمبادئ والأيديولوجية وتسعى إلى التعامل مع حالات السياسة الخارجية وفقا لطبيعتها ووفق لما تمليه عليها مصالحها المادية والنفعية الآنية.

---

[14]- حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 27.

[15]- نفس المرجع، ص 28.

3- سمات ومميزات السياسة الخارجية:

من خلال الرجوع إلى العناصر الثلاثة التي تم التركيز عليها من أجل تشخيص وتحديد مفهوم السياسة الخارجية وهي:

أولا: الطرف الدولي والذي يصدر عنه النشاط أو السلوك في السياسة الخارجية

ثانيا: القضية أو الموقف الدولي والذي يتطلب فعلا أو رد فعل من الأطراف الدولية

ثالثا: القرارات وردود الأفعال والتي تقوم بها الوحدات الدولية الأخرى بغية تحقيق أهداف مرتبطة بالقضية أو الموقف الدولي.

فالسياسة الخارجية إذا هي تعامل بين هذه العناصر الثلاث في إطار بيئة دولية غير ثابتة، لذلك يمكن من خلال هذا تحديد مميزاتها وخصائصها والمتمثلة أساسا في:[16]

1-الطابع الرسمي الواحدي:

بمعنى أن السياسة الخارجية هي تلك القرارات والسلوكيات التي تصدر عن الأجهزة الرسمية لوحدة دولية واحدة.

وعلى الرغم من للأفراد والمنظمات غير الرسمية معتقدات ومبادئ حول أهداف السياسة الخارجية ولهم معلومات وحقائق حول أنجح الطرق لتحقيق هذه الأهداف إلا أنه لا يمكن أن تصدر عن الدولة إلا سياسة خارجية واحدة في وقت معين تجاه القضايا الدولية ،فالأجهزة الرسمية سواء في الدولة القومية أو الدول المركبة هي التي تستأثر بوظيفة صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية.

2- الطابع الاختياري:

نعني بذلك أن المواقف الدولية المرتبطة بالسياسة الخارجية عادة ما تكون متعددة الأوجه والمشاهد والآثار وهذا ما يترك للدول مجالا معتبرا من حرية التصرف والمناورة، فكل موقف دولي يعزز على الأقل بديلين أساسيين تتفرع عنهما مجموعة من البدائل: (اتخاذ القرار (التصرف) وعدم اتخاذه (عدم التصرف) تجاه هذا الموقف، فكل موقف خارجي يحتمل مجموعة من البدائل والاختيارات تتوقف عملية المفاضلة بينها على ما تريد الدول تحقيقه من أهداف وأولويات في مختلف المستويات وفق لما تملكه من إمكانيات وخبرات.

---

[16]- السيد محمد سليم، مرجع سابق، ص 12.

3- الطابع الخارجي:

إذا كانت السياسة الخارجية ترسم في إطار أجهزة داخلية فإنها تحول إلى سلوكيات وقرارات ملموسة في إطار البيئة الخارجية بمختلف مستوياتها الإقليمية والدولية، وبالتالي فالمحيط الخارجي هو المخبر الذي تختبر فيه هذه السلوكيات والقرارات وتحقق فيه الأهداف العلنية أو الضمنية للسياسات الخارجية للدول، والبيئة الدولية قد تتفرع إلى جهوية وإقليمية ودولية من حيث مستوياتها، ومن حيث قواعدها إلى دول ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية، ثم شركات متعددة الجنسيات، فكل فاعل دولي يساهم في بلورة السلوكيات الخارجية وفي رسم حدود واحتمالات إنجاز الأهداف المرتبطة بها.

ويضاف الى تلك السمات :الطابع الهدفي- الطابع البرنامجي- الطباع العلني.

4- أهداف السياسة الخارجية:

تتضمن السياسية الخارجية الموافق الخارجية المتخذة من قبل صناع القرار مع نية تحقيق صف طويل من الأهداف، وهذا الموقف مقيد بواسطة إدراك ظروف الدولة التي يعمل فيها صناع القرار من حيث جغرافيتها، اقتصادها ومكانتها وبنيتها السياسية، والثقافة والتقاليد ووضعيتها الإستراتيجية والعسكرية.

كذلك الموقف يتخذ بالرجوع إلى الأجهزة الأخرى التي تعمل مثلها على المستوى الدولي، وكذاك موقفها مقيد بتلك الاعتبارات السابقة وهو ما تسميه بالبيئة الدولية لصناع القرار.

ويمكن إدراج مجموعة من الأهداف تسعى السياسة الخارجية إلى تحقيقها وهي :

- **الأمن والرفاهية والاحتفاظ بالقيم:**

ومسألة الأمن القومي مسألة بالغة الأهمية بحيث أن كل السياسات الخارجية للدول تتأثر بها، وكذلك تحقيق الحد الأعلى من الرفاهية كمؤثر رئيسي على السياسات الخارجية بحيث لا توجد دولة مكتفية ذاتيا ولا معنى للاكتفاء الذاتي إلا في علاقته بطموحات سكان الدولة، وكذلك تتضمن الأهداف المحافظة على القيم ودعمها ومثال ذلك القيم البلشفية والنازية، والفاشية والقيم تؤثر على طرق عمل السياسة الخارجية مثل طريقة التغيير أو عدم التغيير، والمفاوضة والضغوط السلمية والتهديم والعمل العسكري المفتوح وغيرها.

- **مراجعة السياسة الخارجية:**

حيث يمكن أن تتم مراجعة السياسات لرغبة صناع القرار القيام بالتغيير في العلاقات بين الفواعل على المستوى الدولي، أو تغيير الفواعل في حد ذاتهم أو يمكن أن يكونوا ضد مراجعة السياسات إذا كان صناع القرار راضيين على عدد وطبيعة الفواعل، وعلى علاقاتهم المشتركة لأنه لا توجد علاقات دولية ثابتة، وبالتالي لا يمكن الاحتفاظ بالوضع القائم دوما.

- **التمييز بين الأهداف القصيرة المدى والأهداف بعيدة المدى:**

ففي عالم المثل كل القرارات ذات العلاقة بالأهداف قصيرة يجب أن تكون منسجمة مع بعضها البعض ومع الأهداف بعيدة المدى، لكن يمكن أن تتحقق واحدة من هذه الأمنيات في عالم الواقع، لذلك غالبا ما تكون الأهداف قريبة المدى متناقضة لذا من المستحيل المحافظة على النمط من القرارات المنسجمة وإذا وجد هذا النمط فمن غير الممكن الحفاظ على انسجام النمط مع الأهداف طويلة المدى وهذا نتيجة تلك الضغوط المباشرة التي تجعل من الصعب التفكير حول الأهداف طويلة المدى ككل وعدم حساب نتائج القرارات، لذلك ستعدل نتائج القرارات بواسطة كل من مواقف الآخرين وكذا الموقف اللاحق من قبل صناع القرار في الدولة حول المسألة.

"لذلك من الصعب ربط الهدف قصير المدى عضويا بالهدف طويل المدى".

مثال ما حدث مع بريطانيا في 1931 انتهجت السياسات الاسترضائية لكل الحكومات المتعاقبة وبعدها حققت على التعاقب أهداف قصيرة المدى الخاصة بالقضايا الساكنة دون الانخراط في الحرب لكن إذا كانت الحرب مدمرة ومكلفة ومؤثرة على مكانة بريطانيا الدولية وعلى الاقتصاد والتلاحم الاجتماعي فسوف تنخرط فيها كالحرب العالمية الثانية.

- **الوظيفة التنموية:**

من خلال الدور الذي تلعبه في إضفاء مكانة دولية معينة، حيث تدفع بالوحدات الدولية الأخرى إلى التنافس لإعطائها المساعدات الاقتصادية للاستفادة من المكانة الدولية لتلك الوحدة، مثال: الدور الذي لعبته السياسة الخارجية في الفترة الناصرية حيث برر الرئيس جمال عبد الناصر اهتمامه بالسياسة الخارجية بالأثر الذي يلعبه الدور المصري الخارجي النشيط في تدفق المساعدات الاقتصادية لمصر رغم عدائه للغرب الذي أدرك أن عدائه لعبد الناصر يكلفه مصالحه في العالم الثالث، كذلك اندونيسيا حيث لعبت السياسة الخارجية دورا تنمويا اقتصاديا في السياسة الخارجية الاندونيسية منذ استقلالها.

- **تدعيم الاستقلال السياسي للدولة:**

إتباع دول العالم الثالث لسياسية عدم الانحياز في إطار الحركة الدولية اللامنحازة وذلك من أجل مواجهة القوتين العظيمتين وحماية استقلال تلك الدول.

- **تأمين المصالح الخارجية:**

الدور الذي لعبته السياسة الخارجية السوفيتية في الشرق الأوسط في الخمسينات لكسر الحصار الغربي على الاتحاد السوفيتي، أو الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الأمريكية في خلق المناخ الملائم لازدهار الاستثمارات الأمريكية في الخارج.

- **تحقيق التكامل القومي أو الاستقرار السياسي:**

من خلال لجوء صانع القرار في السياسة الخارجية إلى التركيز على العدو الخارجي أو افتعال مشكلة دولية مما يؤدي إلى التفاف أفراد الشعب حوله في وجه العدو الخارجي، مثل الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الإسرائيلية إزاء العرب من أجل ضمان التكامل القومي للمجتمع الإسرائيلي.

- **إعطاء الدولة مكانة دولية رمزية:**

تتناسب تلك المكانة الدولية مع مواردها أو مستوى تطورها الحضاري، ومن أمثلة ذلك الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية السعودية في العالمين العربي والإسلامي .

- **تدعيم سلطة صانع القرار وإضفاء الشرعية على سلطته الداخلية:**

حيث تلعب دورا حيويا في تأكيد مشروعية القائد السياسي وزيادة شعبيته، ففي المجال الخارجي يستطيع القائد السياسي أن يظهر حنكته السياسية وقدرته على تقديم الحلول الفورية للمشكلات الدولية من خلال منابر الهيئات الدولية، دون أن يلزم نفسه بتحمل تكاليف تلك الحلول، كذلك يلجأ صانع القرار في السياسة الخارجية لتدعيم مركزه الداخلي إزاء المعارضة وتهدئة المشكلات الداخلية التي تواجهه.

5- أدوات تحقيق السياسة الخارجية:

* تحقيق الأهداف القومية في إطار بيئة دولية فوضوية وغير مهيكلة يميزها الصراع والنزاع بين الوحدات السياسية الدولية.

* تحقيق الأهداف القومية مرتبط بمجموعة من المتغيرات والعوامل (الواقع الجغرافي، طبيعة المحيط الداخلي، الحالة الاقتصادية، الإستراتيجية وكذا الوضعية السياسية والعسكرية والإستراتيجية وسط المحيط الإقليمي وكذا النسق الدولي بصورة أشمل).

كل هذه العوامل والمتغيرات هي التي تحدد طبيعة الوسيلة والأداة المستعملة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.[17]

---

[17]- حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 96.

- التفرقة بين الوسائل والأهداف: (الإستراتيجيات في السياسة الخارجية)

* العلاقة بينهما جد وطيدة إلى حد يصعب فيه الفصل بينهما في كثير من الأحيان إذ ممكن أن يتحول الهدف إلى وسيلة والعكس صحيح (تدخل و م أ في كوريا هدف حد ذاته هو في الحقيقة وسيلة لاحتواء ومنع انتشار المد الشيوعي في جنوب شرق آسيا في دول مثل كوريا. الفيتنام. كمبوديا) هذا الهدف في حد ذاته هو عبارة عن وسيلة للحفاظ على استقرار النظام الدولي وحماية ميزان القوى الدولي الضروري والحيوي لضمان الحد الأدنى من أمن و.م.أوحلفائها.

* كما أن استعمال المساعدات الاقتصادية كوسيلة لتحقيق أهداف ذات طبيعة سياسية وعسكرية وإيديولوجية قد يتحول إلى هدف في حالة ما إذا تعاظمت المصالح الاقتصادية للدولة المتاحة في الدولة المستقبلة لهذه المساعدات.

الاعتبارات التي: يتوقف عليها اختيار الوسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية:[18]

- طبيعة وأهمية الهدف المراد انجازه.
- مواقف وأهدافوإستراتيجيات الأطراف الأخرى المعنية بالموقف الدولي.
- الظروف والمعطيات المحيطة بالموقف الدولي.

الراجح في هذا الشأن أنه كلما تعددت وتنوعت وسائل وإمكانيات تحقيق أهداف السياسة الخارجية كلما ساهم ذلك في منح الدولة مجالا واسعا من حرية التصرف في شؤونها الخارجية ذلك أن إنجاز بعض الأهداف في البيئة الدولية يتطلب التدرج والتنويع في العمل الخارجي.

- أدبيات السياسة الخارجية تذهب إلى اعتماد الوسائل التالية: الدبلوماسية العسكرية، الاقتصادية أعمال التجسس والتخريب.

1- الأداة الدبلوماسية:

●هناك من يخلط بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية وفي الحقيقة الدبلوماسية هي واحدة من مجموعة من الأدوات والوسائل التي تستعملها الدولة لإنجاز أهداف سياسيتها الخارجية.

●هي عبارة عن مجموعة القنوات والمؤسسات والطرق والآليات التي توظفها الدولة مباشرة أو بواسطة ممثليها الدبلوماسيين من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

●جرى التركيز من قبل الأكاديميين على العمل الدبلوماسي بالتأكيد على الجوانب التقنية والعملية إضفاء للحيوية والفعالية على هذا النشاط مثل الوقت المناسب والطرق الملائمة لاتخاذ مبادرة أو اقتراح أو

---

[18]- حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 97.

بيان أو الرد على فعل = على هذا الأساس أصبحت الدبلوماسية تمثل أبرز تقنية لإدارة المفاوضات والحوارات من أجل حل الخلافات والأزمات التي قد تميز العلاقات بين فواعل النظام الدولي.

•الدبلوماسية المغلفة (السرية) قد هيمنت على العالم الدولي في فترة قبل الحرب العالمية الثانية، فإن المنظومة القانونية لفترة ما بعدها إضافة للاعتبارات والظروف التي أفرزها التطور التكنولوجي في مجال التسلح فرضتا عملية الانتقال إلى ممارسة الدبلوماسية المفتوحة (العلنية) = تترتب عن ذلك إلزامية فتح مسار المفاوضات بين الدول أمام وسائل الإعلام والرأي العام والإعلان الرسمي عن النتائج التي قد تنتهي عليها المفاوضات.

كما تسعى المواثيق الدولية إلى منع اللجوء إلى الاتفاقيات والمعاهدات السرية التي شكلت صلب العمل الدبلوماسي قبل الحرب العالمية الثانية = وذلك من خلال عدم الاعتراف بأية وسيلة دولية قد تترتب عن تلك النشاطات الدبلوماسية السرية.

•الدبلوماسية فندت الفكرة التقليدية حول المسلمة: أنه إذا كانت الحرب هي الوسيلة الملائمة لإدارة العلاقات الدولية في أوقات السلم فإن الدبلوماسية لعبت دورا بارزا في التخفيف من حدة هذه الصراعات المسلحة وإنهاء أو حل البعض منها.

•الواقع الدولي يؤكد أن الدول الكبرى تملك ترسانة ضخمة ومتنوعة من الأسلحة هي الأكثر نشاطا وتأثيرا في العالم الدولي والأكثر ميلا واستعدادا لاستعمال الوسائل غير الدبلوماسية على عكس الدول المتوسطة والصغيرة.

2- الوسائل العسكرية:

- ستعمل لتحقيق أهداف السياسة الخارجية تحقيقا لمتطلبات الأمن القومي (ما حدث خلال الحرب الباردة أو بعدها) تمت تحت حجة وذريعة حماية الأمن القومي.

- مسألة مشروعية أو عدم مشروعية استعمالات القوة العسكرية في السياسة الخارجية غالبا ما يتوقف على الهدف النهائي لهذا السلوك وعلى الكيفية والإطار القانوني والأخلاقي الذي ميزه، ومع ذلك فالقوة العسكرية لا تستعمل إلا في حدود ضيقة جدا وحين يستحيل تحقيق أهداف السياسة الخارجية بوسائل أخرى (الملاذ الأخير في سلم الخيارات المتاحة)

- تحقيق المزايا الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية من خلال المساعدات العسكرية وكسب الحلفاء والأصدقاء عن طريق مبيعات الأسلحة.

- إضفاء الطابع الأخلاقي والقانوني لهذه الأداء من أجل إضفاء الصورة البشعة للتدخلات العسكرية في فترة ما بعد الحرب الباردة، كوسوفو العراق أفغانستان ... الخ، والتي استندت إلى شعارات

ومبادئ انبثقت عن نهاية الصراع الأيديولوجي على المستوى الدولي وهكذا تم استخدام حقوق الإنسان، الديمقراطية، حماية الأقليات، محاربة الإرهاب كذريعة لتبرير التدخلات العسكرية الجماعية والأحادية.

– الانتقاد الموجه لهذه الأداة أنها لم توجه في الأساس إلى المبدأ بل ركزت على الطريقة والآليات وهي تلح على ضرورة التدرج في توظيف مجموعة من الوسائل قبل المرور إلى القوة العسكرية (مثال: استعمال القوة النائمة) لإقناع الأطراف المستهدفة بضرورة تغيير والعدول عن سلوكيات معينة وإذا فشلت استعملت القوة الصلبة على مراحل شريطة ضمان الحد الأدنى من الموافقة والشرعية الإقليمية والدولية.

الوسائل الاقتصادية:

– ازدادت أهميتها بفعل تقوية وانتشار دعائم الاعتماد المتبادل والعولمة في كل أنحاء العالم.

– تحول الاهتمام إلى القضايا الاقتصادية بدل الاهتمام بالعسكرية والإستراتيجية بعد الحرب الباردة، ذلك ما ساهم في تحول المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية إلى فاعل سياسي أساسي في التفاعلات الاقتصادية والسياسية الدولية.

– تمكنت الدول المتقدمة اقتصاديا من التأثير وكسب مواقف الدول كروسيا، الصين في حرب الخليج.

– المتغيرات الاقتصادية تلعب دورا أساسيا في العلاقات الدولية كوسائل وكأهداف في السياسة الخارجية إذ أن هذه الأخيرة قد تكون موجهة في الأساس لتحقيق مصالح اقتصادية، ترقية الاستثمارات، الحصول على أسواق جديدة.

قد تكون هذه المتغيرات الاقتصادية بمثابة الأداة الفعلية لإنجاز أهداف سياسية على مستوى البيئتين الداخلية التأثير على صانع القرار باتجاه تغيير مواقفهم وتصوراتهم وحتى أفعالهم تجاه الطرف الموظف لهذه الوسائل الاقتصادية في السياسة الخارجية.

– استعمال الأداة الاقتصادية في مساعدة الدول التي تعاني أزمات اقتصادية/ إيجابيا

– استعمال الأداة الاقتصادية كأداة لمعاقبة وتجويع المجتمعات الأخرى/ سلبيا

– القوة الاقتصادية في العلاقات الدولية هي ظاهرة معقدة لا تتوقف فقط على حجم الموارد التي تملكها ولا بدرجة التقدم التكنولوجي والاقتصادي الذي بلغته، كذلك قيمة المنتجات والخدمات التي تسيطر عليها على مستوى السلم العالمي لتوزيع الأشياء الثمينة والإستراتيجية، تستعمل ذلك في الضغط على الدول المستوردة لهذه السلع والخدمات مثل (الحظر البترولي العربي للدول الغربية المؤيدة لإسرائيل 1973) استعمال الدول العربية للنفط في إطار الصراع العربي الإسرائيلي.

– الانتشار المقلق للأداة الاقتصادية بعد الحرب الباردة للقوى الغربية، فالتعامل الغربي مع دول الانتشار النووي مثل (إيران وكوريا الجنوبية) ارتكز أساسا على سلسلة من العقوبات الاقتصادية الجماعية والأحادية والتي لم تزد تلك الدول إلا تشبثا بمواقفها وسياستها في هذا الشأن (الازدواجية في المعايير والسياسات عند التعاطي مع المشاريع النووية لمختلف الدول+ إصرار تلك الدول النووية على الهيمنة على المزايا التكنولوجية في هذا الميدان.

– كذلك الدول الراعية للإرهاب تعرضت بدورها لأشكال الضغط الاقتصادي.

– كذلك الهيمنة الاقتصادية للدول الكبرى على المؤسسات الاقتصادية والمالية استطاعت من خلالها توظيف مكانتها الاقتصادية في هذه المؤسسات في فرض صلاحيات وتحولات اقتصادية وسياسية داخلية لدول العالم الثالث.

4– وسائل التجسس:

– وظيفة أجهزة الاستخبارات والاستعلامات من الناحية القانونية والموضوعية هي جمع الحقائق والمعلومات حول المسائل والقضايا والأفعال والظواهر المتعلقة أساسا بمقومات الأمن القومي والمصلحة العليا للمجتمع، تبدو هذه الوظيفة أكثر ملائمة لعملية التحضير لاتخاذ القرارات في السياسة الخارجية والداخلية إضافة لكونها تشكل المادة الأساسية لاستشراف البدائل المستقبلية لمختلف الظواهر (دور النشاط التحضيري الذي تقوم به أجهزة المخابرات)

– الدور التقليدي والحديث للسفارات ووظائفها التجسسية للدولة المضيفة طالما لا يمس باستقرار وسلامة الدولة المضيفة وأكثر من ذلك أصبحت لا تمانع تلك الدول المضيفة بإعادة ملحقات عسكرية على مستوى تلك السفارات.

– دور أجهزة المخابرات باستعمال أعمال العنف والتخريب للقضاء على الأنظمة السياسية القائمة واستبدالها (مثال: ما حدث في التشيلي ضد نظام **ألندي** 1974، وتوظيف تلك الأجهزة الإستخباراتية للمجتمع المدني والأجهزة الإعلامية والثقافية وبعض المنظمات الخيرية غير الحكومية لتحقيق مآربها.

5– وسائل الدعاية:

– أدوات الدعاية في العالم الدولي هي محاولة لتشويه الآخر ووصفه بأبشع الأوصاف المنافية للأخلاق والشرعية والعقلانية وهو ما يوفر الغطاء الأخلاقي والموضوعي لكل السلوكيات التي تتخذ ضده، وهي أداة تقليدية أساسية ورئيسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية وهي وسيلة لغزو العقول والسيطرة

عليها واكتساب ودها وتأييدها من أجل تغير علاقات القوة القائمة وليست لغرض احتلال رقعة أو المكونات الاقتصادية الاجتماعية للدول الأخرى.[19]

- موجهة لتحضير وتكوين الرأي العام المساند للتوجهات السياسية لدولة معينة.
- توظف الدعاية القيم والمعتقدات والمبادئ الأخلاقية وكذا الأطر القانونية (الدول الصغيرة والمتوسطة تميل إلى التثبيت بقيمها ومكوناتها الفكرية والعقائدية في حين الدول الكبرى تستعمل تلك القيم والعقائد للضغط على الآخرين وتقويم سلوكاتهم بما يتماشى مع قيمها التي تزعم بعالميتها وبعدالتها (حملات الرؤساء الأمريكان بعد الحرب الباردة الدعائية للدول المارقة نابعة من ذلك النسق العسكري الأمريكي القائم على الحرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان... الخ، وظفت لضمان التأييد الداخلي والخارجي لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية.

[19]- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1987، ص 83.

ثانيا: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية

1- مفهوم عملية صنع القرار:

تنصب عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية حول معرفة الكيفية والطريقة التي تتعامل من خلالها الدولة القومية مع المؤثرات والمواقف والظواهر التي تعززها البيئة الدولية، ولهذه المقارنة أهمية كبيرة حيث أنها أخرجت مسألة تحليل السياسة الخارجية من دائرة المناهج التقليدية والتي كانت ترتكز على عوامل القوة والجغرافيا عند محاولة التنظير لها، فعملية اتخاذ القرار تعكس إلى حد بعيد العوامل التي تواجه صانع القرار عند محاولة تعامله مع الواقع الدولي بواسطة سلسلة القرارات التي تتخذها الوحدة التنظيمية التي يتصرف باسمها وتعكس بذلك اتجاهات وتصورات الدول وكذا الوسائل التي تستعملها للدفاع عن مصالحها تجاه الأحزاب الدولية.

*** تعريف عملية صنع القرار في السياسة الخارجية:**

"هي مجموعة الخطوات والعمليات والاعتبارات التي تواجه عمل المؤسسات والتي تملك حق التصرف في الشؤون الخارجية لبلورة فعل أو سلوك أو قرار من بين مجموعة من البدائل أو الخيارات الممكنة لتحقيق أهداف محددة من البيئة الخارجية ".

- لكن الاختيارات والبدائل في السياسة الخارجية عادة ما يكتنفها ظاهرة عدم التأكد، فهي غير واضحة بحكم التعيير السريع وغير المرئي في غالب الأحيان لظواهر البيئة الدولية ،وهذا الأمر قد يحدث منافسة وعدم اتفاق بين دوائر صنع القرار في السياسة الخارجية حول البدائل المتوفرة وما يرتبط بها من أهداف ونتائج.

- تحتوي السياسة الخارجية على قرارات وأفعال وموافق تتخذ من طرف أعوان الدولة في إطار بيئة معقدة للغاية يرجع ذلك إلى ثلاث اعتبارات أساسية:

1- كون الأفعال والقرارات لا تتخذ من طرف الدول كأشخاص القانون الدولي بل من طرف أفراد ومجموعات من الأفراد سواء في إطار تنظيمات رسمية أو غير رسمية، ومهما كانت وضعيتهم فإنهم يتأثرون بمجموعة من الاعتبارات الشخصية.

2- أن عملية صنع القرار تتم داخل مجموعة من البيروقراطيات لها أهدافها ومصالحها ومبادئها تدافع عليها ولها قواعد وضوابط توجه نشاطها.

3- هناك قيود ومؤشرات البيئة الخارجية بمختلف مستوياتها التي لا يمكن تجاهلها عند رسم قرارات السياسة الخارجية. نظرا لهذه الاعتبارات والمؤشرات تصبح عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية

قضية معقدة ومتعددة المظاهر والأوجه لذلك فالوصول إلى صيغة عمل معينة في السياسة الخارجية بالنظر لتلك الاعتبارات والمؤثرات ليست بالمهمة السهلة.

ومع ذلك فالطبيعة المستعجلة لجل القضايا التي تخص السياسة الخارجية ترغم صانعي القرار على اختزال التباينات والعقبات السالفة الذكر من أجل الوصول إلى صيغة عمل تضمن تحقيق الحد الأدنى من الأهداف عن طريق التعامل مع بقية الأطراف الدولية.

– ومن حيث المراحل والخطوات العملية المختلفة التي تسلكها عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية كان **دافيد أستون** يوفر لنا نموذجا دقيقا لفهم ذلك بمجموعة من المدخلات التي تفرزها البيئة العامة بمختلف تفرعاتها وأصنافها داخل النظام السياسي، يقوم هذا الأخير بتحليلها وجمع المعلومات الكافية عنها في إطار شبكة من التنظيمات والمؤسسات مما يجعل العملية معقدة وشاقة في بعض الأحيان، ثم تتبعها لاحقا مرحلة يقوم فيها النظام السياسي بتحويل هذه المدخلات إلى قرارات وسلوكيات خارجية ملموسة (المخرجات) وفق ما يتناسب مع إمكانيات وقدرات وظروف هذا النظام، وإذا كان من الطبيعي أن تحدث هذه القرارات والسلوكيات انعكاسات وردود أفعال فإن ذلك يعود إلى قلب النظام السياسي في شكل تغذية عكسية (استرجاعية) وهكذا تبقى العملية في تواصل.

نقد هذا النموذج:

– على الرغم من دقة هذا النموذج فإن بعض الدراسات المعاصرة ترى أنه بالغ في وصف كيفية اتخاذ القرارات أي كيف يتصرف المسؤولين في النظام السياسي في حين كان من المطلوب من كل عمل أكاديمي التركيز على كيف يجب أن تكون الأمور بمعنى أكثر أنه في الواقع العملي ضرورة إخراج عملية صنع القرار في السياسة الخارجية عن دائرة المؤسسات الرسمية، وتوسيعها إلى بقية التنظيمات العلمية والأكاديمية التي بإمكانها توفير المادة المعرفة اللازمة لفهم ظواهر السياسة الخارجية فهما موضوعيا وعقلانيا، وهذا ما يفيد في نهاية المطاف في هندسة جيدة لعملية صنع القرار (الهندسة وفق هذا المنظور تعني تطبيق مبادئ المعرفة ومناهجها عند التعامل مع قضايا السياسة الدولية"

– على الرغم من أن كثير من أدبيات السياسة الخارجية تغيرات عملية اتخاذ القرار بمثابة المسألة أو المتغير الأكثر أهمية لهم السلوك الخارجي للدول إلا أن سنايدر يفضل اعتبارها مجرد أداة أو وسيلة تفيد في معرفة بعض المتغيرات النسقية المؤثرة في مواقف السياسة الخارجية مما يعني أن هناك متغيرات وعوامل أخرى مؤثرة في السياسة الخارجية لا يمكن إدراكها وتفسيرها من خلال مقاربة عملية صنع القرار في السياسة الخارجية.

–

2- مراحل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية:

يمكن تصنيف مراحل عملية صنع القرار إجرائيا إلى ثلاث فئات أساسية

أولا: المراحل التحضيرية لاتخاذ القرار في السياسة الخارجية

وهي المرحلة السابقة لاتخاذ القرار أي مرحلة الإعداد وبالنظر إلى طبيعة المواضيع والمواقف التي تخص حقل السياسة الخارجية والتي تتسم بعدم الاستقرار بل والتعقيد والغموض الذي يشمل البيئة الخارجية التي تحول في إطارها قرارات السياسة الخارجية إلى أفعال حقيقية تصبح مسألة الإعداد والتحضير جد حاسمة ومهمة لمسار اتخاذ القرار فكلما كان التحضير موضوعيا وعقلانيا وشاملا كلما زاد ذلك من نجاح عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية "غير أن الطبيعة الاستعجالية" لبعض المواقف للسياسة الخارجية قد يؤثر سلبا في بعض الأحيان على عملية التحضير فتتلخص بذلك مراحلها إلى الحد الأدنى الذي يسمح بالمخاطرة في السياسة الخارجية.

1- الإدراك:

يعتبر هذا العنصر الأكثر أهمية في مسار اتخاذ القرار في السياسة الخارجية وهو عبارة عن تلك الصور والقناعات الراسخة في أذهان صانع القرار حول العالم (الداخلي والخارجي) الذي يتعاملون معه، كما تمثل نقطة البداية في التفاعل مع القضايا والمواقف التي تعززها البيئة الدولية.

- كما يندرج الإدراك في إطار أهم إفرازات البيئة السيكولوجية لمحيط اتخاذ القرار في السياسة الخارجية كما يشمل البيئة الداخلية والخارجية.

- كما أن هناك جدل كبير في ميدان السياسة الخارجية حول مسألة المفاضلة بين "**البيئة النفسية**" و"**البيئة العملية**" في التأثير على مسار اتخاذ القرار فالفريق الأول يرى أن إدراكات وتصورات صناع القرار المتغير الأكثر أهمية لأنه يعتبر المفتاح الذي يربط بين البيئة الخارجية وسياسة اتخاذ القرار في الوحدة السياسية هذا ما يجعل من التركيز سيكولوجية صناع القرار أمرا حتميا من أجل فهم موضوعي لقرارات السياسة الخارجية.

- أما الفريق الثاني (**فرانكل**) والذي يرى أنه يجب إعطاء الأهمية القصوى للبيئة العملية لأن بعض متغيراتها قد تهمل عند إدراك صانع أو صناع القرار للموقف أو الظاهرة الدولية الأمر الذي قد يؤثر سلبا على تنفيذ قرارات السياسة الخارجية، ذلك أن البيئة النفسية في اعتقادهم يمكن أن تفصل وتؤثر في حدود القرارات الممكنة، بينما البيئة العملية تحدد إمكانيات الفعل الحقيقي في السياسة الخارجية.

- ومن هلال الواقع الذي تعيشه العلاقات الدولية والذي يؤكد في كثير من المواقف أنه إذا كانت خيارات السياسة الخارجية تبنى انطلاقا من إدراك المسؤولين عنها (السياسة الخارجية) لظواهر وأهداف

البيئة الخارجية فإن مدى صحة وموضوعية وقابلية تحويل هذه الإدراكات إلى أفعال حقيقية يتحدد من خلال علاقاتها بالواقع العملي، فالحالة التوافقية فإن الصور النمطية لصناع القرار عن العالم الخارجي تتجسد في أفعال مؤثرة، أما إذا كانت العلاقة بين البيئة السيكولوجية والعملية متناقضة فإن ذلك يعرض السياسة الخارجية إلى الكثير من الإخفاق والانتكاس، فلابد من وجود علاقة توافقية بين البيئتين.

- يتأثر إدراك صناع القرار لمواقف السياسة الخارجية بمجموعة من الاعتبارات أبرزها مرتبط بـ:

1- بطبيعة ظواهر البيئة الخارجية فهناك ظواهر بسيطة وواضحة المعالم تسهل عملية فهمها وإداركها بشكل موضوعي وصحيح من قبل المسؤولين، وهناك مسائل معقدة ومبهمة ومستعجلة تدفع مسألة الإدراك نحو المخاطرة والمجازفة.

2- كما أن الإدراك بتأثر بشكل مباشر بطبيعة الطرف والأطراف المهتمة بذلك الموقف وبالخيارات الإستراتيجية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فكل موقف من مواقف السياسة الخارجية يشبه إلى حد بعيد لعبة متعددة الأطراف والإستراتيجيات لا يمكن فيها لأي طرف مهما كانت متوقعة ومكانته الدولية فرض منطقه وتصوراته بشكل كلي على هذه اللعبة.

3- إدراكات صناع القرار تتأثر كثيرا بالتراكم التاريخي الذي اكتسبوه في التفاعل مع مختلف الفواعل الدولية الأخرى، وبالمبادئ والأيديولوجية والعقائد والتقاليد في مجتمعاتهم والتي تمثل المنطلقات الأساسية في إدراك ما يحدث في البيئة الخارجية.

- الواقع العملي يؤكد أن تصرفات وسلوكات الدول في الشؤون الخارجة يكون نابعا أساسا من رؤية وإدراك صانعي القرار للمواقف الخارجية وكذا تفسيرهم لإبعادها ودلالاتها على ضوء المؤشرات والقناعات المتوفرة لديهم حول مواضيع وأطراف هذه المواقف وهذا شكل الانطلاقة الحقيقية حول انتهاج الدولة الإستراتيجية معينة في السياسة الخارجية.

2- المبادرة:

بعد أن يحسم صانع القرار مسألة إدراكه للموقف الدولي في شكل الصورة الأولية حول ما يحدث في البيئة الخارجية تأتي مرحلة المبادرة والتي تعني اتخاذ القرار أو الموقف بشأن موضوع هذا الحدث الدولي، وبهذا فإن المبادرة تعني الاستجابة أو عدم الاستجابة للموقف الدولي، وما ينجر عنه من انعكاسات وتداعيات.

في هذه المرحلة يفترض أن صانع القرار قد يحصل على كل المعطيات والمعلومات الضرورية التي تسمح له بتقدير مدى أهمية أو عدم أهمية هذا الموقف الدولي، وعلاقته بالمصلحة القومية التي يتكلمون باسمها.

وقد ينبع المحفز أو الرغبة على المبادرة سواء من البيئة الخارجية أو البيئة الداخلية لصانع القرار، كما يرى **فرانكل:** أنه مهما كان مصدر أو الدافع أو المحفز على المبادرة فإن الاهتمام بموقف أو حالة في السياسة الخارجية لا يؤدي بالضرورة إلى أفعال بل ربما يكون في شكل قرارات سلبية (موقف سلبي).

●تتوقف طبيعة ودرجة المبادرة للاستعداد لمواجهة الموقف الدولي على الاعتبارات التالية:

– طبيعة الشخصيات المسؤولة عن السياسة الخارجية هناك صناع القرار لهم اهتمامات بالسياسة الخارجية، وكذا بحكم تجاربهم والمهارات التي امتلكوها في الشؤون الخارجية فإنهم يتصرفون بسرعة المبادرة تثبتها أفعال وسلوكيات ميدانية، يضفي حركية وفعالية على السياسة الخارجية، وهناك شخصيات لا تركز كثيرا على السياسة الخارجية بحكم أولوياتها ومنطلقاتها الفكرية وهو بذلك يعرقل سرعة الاستجابة تجاه المواقف في السياسة الخارجية.

– تتأثر المبادرة بطبيعة الدور الذي تريد الدولة تحقيقه أو الحفاظ عليه من خلال سياستها الخارجية فالسياسات الخارجية المرتبطة بدور إقليمي أو دولي محدد بدقة في النسق الفكري في مختلف المرجعيات الدستورية للدولة غالبا ما تتميز بنوع من الحركية والنشاط في البيئة الخارجية هذا يدفعها للاهتمام بكل ما يحدث في هذه البيئة الدولية، على عكس السياسة الخارجية للقوي (الدول) المتوسطة أو الصغيرة بأنها غير مقيدة بدور دولي محددا سلفا مما يدفعها إلى التريث وعدم الاستعجال في الاستجابة للمواقف الدولية المواقف السلبية لوزراء الخارجية لتلك الدول.

– هناك أطراف أخرى غير رسمية تساهم بشكل غير مباشر أو مباشر في عملية المبادرة كما هو الشأن ففي الإدراك، بمعنى أن مصدر المبادرة الرئيسي هو صناع القرار الرسمي في مؤسسات السياسة الخارجية، والحديث هنا عن دور الرأي العام تجاه المواقف الدولية المترابطة بالوضع الداخلي (مكونات المجتمع العرقية الدينية)، كذلك دورة الأحزاب السياسية وجماعات الضغط قد شكل مصدر اهتمام بمواقف السياسة الخارجية خاصة لتلك الدول المتمتعة بالديمقراطية.

–

3– تعريف الموقف أو الحالة:

تعني التشخيص الدقيق للحالة أو الموقف الدولي التي تفرزه التفاعلات الدولية من خلال فحص كل الاعتبارات والمتغيرات التي يعتقد أنها كفيلة بفهم حقيقة ما يحصل (الحدث الدولي) وتمتد هذا ليشمل الأبعاد والسياقات الزمنية المختلفة (الماضي–الحاضر–المستقبل) للموقف الدولي.

تشمل هذه المرحلة كل المتغيرات الجزئية الوسطية والكلية التي ساهمت في بروز المواقف وتطوره وتداعياته المحتملة.

من خلال هذه المرحلة يمكن اكتشاف مختلف الأطراف المهتمة بهذا الموقف الدولي والتعرف بذلك على مواقفها واستراتيجياتها وأهدافها المرتبطة به (هنا يصعب التعميم حول أهمية تلك المتغيرات في أي موقف خارجي لأن التقييم النسبي لتلك الأهمية يخضع لظروف كل موقف وللتقديرات الشخصية لصناع القرار في السياسة الخارجية.

هذه المرحلة لتعريف الموقف تختلف باختلاف طبيعة المواضيع المتعامل معها، ففي الحالات القليلة الأهمية أو العادية أو الروتينية التي يكون مسار اتخاذ القرار فيها. بسيطا قد يكتفي صناع القرار بتعريفها انطلاقا من المعلومات المتوفرة أو الملفات الجاهزة لدى مختلف مصالح مؤسسات اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، لكن في الحالات ذات الأهمية البالغة، فإن مسألة التعريف بالموقف تتخذ بعدا معقدا للغاية وهو ما قد يدفع بصانع القرار في السياسة الخارجية في حاجة إلى قدر معتبر من المعلومات في تشخيص حقيقة المواقف الخارجية.

وغالبا ما يفرز مرحلة تعريف الموقف وفقا لهذه الاعتبارات ما يسمى باقتراحات التصرف أو الصيغ المحتملة للقرارات المتعلقة بمواجهة مختلف مخرجات هذا الموقف.

تمتد مرحلة التعريف الدقيق والناتج لمواقف السياسة الخارجية إلى القيام بعملية تقدير وإشراف مختلف التطورات التي يمكن أن تحدث قبل اتخاذ القرار أو بعده، فالتنبؤ والإشراف في السياسة الخارجية أضحى من العناصر الأساسية في اتخاذ القرار لاهتمامه بتحديد البدائل والصور المستقبلة المختلفة لإفرازات البيئة الخارجية وهو ما يجنب صناع القرار الوقوع في مأزق المفاجأة لذلك نجد وجود قسم في وزارات الخارجية يهتم بمسألة التخطيط والإشراف للتطورات المستقبلية المحتملة مثل: و. م .أ أنشأت كتابة الدولة للشؤون الخارجية 1947 وهي هيئة للتخطيط والإشراف تسعى للتصرف تجاه المواقف الخارجية التي يمكن أن تواجهها و م أ في المستقبل.

بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في تنبيه وإعداد صناع القرار لمختلف التحولات المستقبلية في البيئة الخارجية.

4- جمع المعلومات:

وهي الرابطة بين متخذي القرار في السياسة الخارجية والبيئة التي يتعاملون معها أو هي أداة لتحويل الواقع (البيئة العملية) إلى بيئة نفسية وبحكم التعقيد والتنويع الذي أصبح غير البيئة الداخلية والتي تصيغ فيها مختلف القرارات لمواجهة والتعامل مع إفرازات البيئة الخارجية الأكثر تعقيدا، هذا الوضع يجعل من الضرورة على المسؤولين عن السياسة الخارجية انتهاج مقاربة موضوعية وعقلانية في التعامل مع

مواقفها وظواهرها، ولتجسيد هذا المعنى لا بد من الاعتماد على كم هائل ومتنوع من المعلومات والمعطيات المرتبطة بتلك الظواهر والمواقف الدولية المتنوعة.

لذلك تلجأ الدول أو الأنظمة السياسية المتقدمة أو التعددية إلى التنويع في مصادر جمع المعلومات الذي يسمح بالمقارنة والتقييم الموضوعي لكل صنف منها إلى مراكز صناعة القرار.

الإشكال الذي يطرح هنا عدم قدرة صناع القرار على استيعاب ذلك الكم الهائل من مصادر جمع المعلومات حول السياسة الخارجية ذلك لأن قدرتهم الإدراكية لا تمكن أن تلعب دور المصفاة في تقييم وغربلة ذلك الكم والتنوع الصادر عن مختلف المؤسسات والأطراف وهذا ما يدفع صناع القرار إلى انتهاج وسيلتين للخروج من هذا المأزق.

الوسيلة الأولى: تنصيب مجموعات مختصة في معالجة المعلومات وتقييمها والمفاضلة بينها وهذا يؤدي إلى تكريس تبعية صناع القرار للقناعات والنتائج التي يتوصل إليها البيروقراطيون.

الوسيلة الثانية: انتقاد مجموعة من المعلومات وفقا لمجموعة من الاعتبارات واستبعاد ما بقي فيها وهذا ما يؤدي إلى تسوية الواقع والوقوع في الخطأ مما يؤدي إلى استحالة تنفيذ قرارات السياسة الخارجية.

يرى فاركس **Farkas**: "أن الفهم الموضوعي للسياسة الخارجية يجب أن يركز على أصناف وأنواع المعلومات التي توجه لصناع القرار وكيف تنتقل إليه وسرعة تحويلها وآليات فرزها وانتقائها التعامل مع المعلومات في السياسة الخارجية يطرح إشكالية لدى صانع القرار أو المجموعات المسؤولية عن معالجة المعلومات وهي لجوء هؤلاء إلى محاولة التقييم والتفسير لتلك المعلومات الواردة انطلاقا من المعتقدات والصور الإدراكية التي يحتفظون بها في أذهانهم، لذلك ذهب المختصون في علماء النفس الاجتماعي إلى مجموعة من الوسائل ينتهجها صناع القرار للتقليل من حدة التضارب الذهني الذي ينتج عن تلقي هؤلاء المسؤولين المعلومات التي تتناقض مع تصوراتهم ومعتقداتهم وخلفياتهم الفكرية والعقائدية، وهنا يعتبر الإدراك الانتقائي من أهم الإدارات المستخدمة كل هذه المشكلة حيث يكون التركيز هنا منصب على المعلومات التي تتوافق مع تلك الإدراكات والتصورات مع الأخذ بعين الاعتبار ما يفرز ذلك من الصعوبات والمخاطر التي تنعكس على السياسة الخارجية.

كما أن دوائر صنع القرار في الأنظمة الديمقراطية التعددية تلجأ هنا إلى إجراء سلسلة من المناقشات والمداولات حول ذلك الكم الهائل من المعلومات التي قدستها معظم الأجهزة حيث يسمح هذا الإجراء من انتقاء الجزء الأكثر أهمية ومصداقية موضوعية ويستبعد الباقي وإذا تمت هذه العلمية وفق الأطر والمعايير الموضوعية والعقلانية وخارج القيود والمساومات والمنافسة بين الأجهزة البيروقراطية

المعنية بمراحل صنع القرار فإن ذلك سيؤدي إلى الفهم الحقيقي لكل ظواهر وقضايا السياسة الخارجية ومن ثم تحديد الأهداف الأساسية المرتبطة بها.

تجمع المعلومات بطرف مختلفة معظمها تجمع من المعلومات المتوفرة كالمعلومات المجمعة من الجرائد والمجلات، كذلك يجمع الدبلوماسيون والموظفون الحكوميون الآخرون كميات ومعلومات الواسعة لدولهم من الناس الذي يتحدون إليهم أو يتصلون بهم، كذلك تستخلص الحكومات المعلومات من المواطنين الذين يسافرون إلى الخارج، أو الذين لهم اتصالات مع الخارج وقد يكون من بينهم رجال الأعمال، الصحفيون، والعلماء والأساتذة وأحيانا حتى السياح، كذلك توظيف الدولة المتقدمة "التكنولوجيا الخاصة بجمع المعلومات الإذاعة التلفزيون واستخدام الأقمار الصناعية لذلك الغرض.

5- تحديد الأهداف:

يعني تحديد الهدف هنا مهمة تطابق المصالح الوطنية مع أهداف السياسة الخارجية، وترتيبها وفق سلم الأولويات وعادة ما توكل هذه المهمة أساسا إلى رئيس الدولة ووزير الخارجية، كما تغير درجة الصعوبة الجوهرية في تحديد الأهداف على نمط الحكومة في الدولة وعلى بنية المجتمع فمثلا نادرا ما تأخذ الحكومات الاستبدادية بعين الاعتبار موقف الرأي العام بنفس الطريقة التي تفعلها الحكومة الديمقراطية، كذلك الأخذ بعين الاعتبار للنظرة الخاصة للنخبة وأولوياتها وكذا الاعتراضات الموجودة داخل النخبة نفسها = لذلك كان وضع الأهداف وتحديدها بسيط نسبيا إلا أنه من الصعوبة إيجاد اتفاق حول ماهية المصالح الوطنية الحقيقية وماهية أهداف السياسة الخارجية التي يجب أن تكون وكذلك أولويات المصالح الوطنية وذلك بسبب أن في المجتمعات الديمقراطية، هناك العديد من جماعات المصالح التي لها فرص التدخل في تحديد تلك المصالح الوطنية وكذا أهداف السياسة الخارجية والأولويات الوطنية كذلك لها قدرة التأثير بعملية صنع القرار بمسألة تحديد الهدف في السياسة الخارجية أكثر تعقيدا في المجتمعات الديمقراطية، منه في المجتمعات الشمولية.

تقوم مجموعة من الأطراف والدوائر بتقديم اقتراحات ونصائح حول الأهداف المراد تحقيقها من السياسة الخارجية وقد تظهر خاصة في مختلف المراحل التحضرية الأولى لاتخاذ القرار وذلك لارتباطها بالهندسة النهائية لمقاصد السلوك الخارجي (السياسة الخارجية).

تلك الأهداف المحددة بدقة مرتبط بمجموعة من الاعتبارات منها: مكانة وقوة مصدرها، عقلانيتها، موضوعيتها، وعلاقتها بالمصالح الوطنية للدولة، كذلك صدورها عن الأجهزة والأطراف الداخلية الرسمية غير الرسمية وكذلك قد تكون نابعة من البيئة الخارجية خاصة إذا تعلق المر بالدول الصغيرة والمتوسطة والتي تتبلور جل أهداف السياسة الخارجية في إطار الأحلاق والتكتلات الإقليمية والدولية (بلجيكا هولندا

في إطار الحلف الأطلسي ومختلف مؤسسات الاتحاد الأوربي (الاعتبارات الداخلية والخارجية) تحدد مساحة حرية التصرف في السياسة الخارجية.

السياسة الخارجية تحتوي على تصرفات ذات طبيعة تكيفية تابعة للمستجدات التي تحدث خارج إقليم الدولة وهي مبهمة وسريعة التطور لذلك فقرارات السياسة الخارجية غير مرتبطة بأهداف محددة بدقة.

هناك أهداف سرية للسياسة الخارجية لا يمكن الإفصاح عن طبيعتها ومحتواها لا عن طرق ووسائل تحقيقها لما يترتب عن ذلك من ردود فعل سلبية من قبل الفواعل المكونة للبيئتين الداخلية والخارجية.

كما أن هناك أهداف عامة غير محددة بدقة يمكن الإفصاح عنها ببساطة دون إثارة معارضة داخلية وخارجية (مثل: تحديد هدف تدعيم الاستقلال الوطني، حماية الوحدة الترابية، الأمن القومي).

مسألة تحديد الأهداف الخاصة بالسياسة الخارجية أمر نسبي وغير واضح المعالم فصانع القرار هنا لا يمكن في غالب الأحيان إلا أهداف وضاحة ومحددة من خلال مسار اتخاذ القرار قد يتم تغيير تلك الأهداف أو ربما استبعادها واكتشاف أهداف أخرى جديدة وغير متوقعة وهنا تكمن أهمية الإستشراف والتنبؤ في مثل هذه الحالات.

ثانيا: اتخاذ القرار

اختيار القرار المناسب مرتبط أساسا بوجود آليات وضوابط عقلانية تسند إليها عند القيام بعملية التقييم والموازنة والمفاضلة النهائية من مختلف البدائل المطروحة لدى صناع القرار، فالاستقرار على بدل معنى وهو نتيجة لسلسلة من المداولات والمناقشات حول مضمون كل خيار وما يرمز إليه من قيم وأهداف وما يترتب عليه من نتائج وتداعيات كما يتم ذلك في إطار ما تفرضه البيئتين الداخلية والخارجية من قيود واعتبارات (أشرنا إليها سابقا) كذلك الأخذ بعين الاعتبار لتلك العوامل النفسية والصور الإدراكية لصناع القرار الحقيقيين في السياسة الخارجية، وعلى الرغم من ذلك فإنهم لا يستقرون على خيار معين إلا بعد التأكد من إمكانية تنفيذه وتحقيقه لأهداف والقيم المرتبطة بالسياسة الخارجية.

يتأثر الحسم النهائي (الاختيار) في السياسة الخارجية بقواعد اللعبة الدولية وبعملية المقايضة والمساومة والمنافسة بين البيروقراطيات المعنية لعملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.

مرحلة الاختيار النهائي او اتخاذ القرار لا تؤدي في كل الحالات إلى الفعل المباشر فقد تؤول أحيانا إلى التأجيل التي قد تفرضه قلة المعلومات المتوفرة خاصة إذا لم يكن هناك اعتبارات وضغوط خاصة وداخلية تدفع بإتقان الاستعجال نحو العمل في السياسة الخارجية.

كذلك مسألة الاستعجال خاصة في حالات السياسة الخارجية التي يتضح أنها لا تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للمصالح الحيوية للدولة، أو في الحالات التي تكون تكاليف العمل فيها أكبر بكثير من الهدف أو الأهداف المراد تحقيقها.

خيار التأجيل لا يمكن الوصول إليه دون دراسة عقلانية ومتأنية لمختلف جوانب الموقف الدولي حتى لا تؤدي إلى حرمان الدولة من الاستفادة من المزايا والمنافع التي تفرزها البيئة الخارجية بما يدعم مصالحها الوطنية ويحفظ أمنها وسلامتها من الأخطار التي قد تنجر عن مواقف وحالات السياسة الخارجية.

تصنيف القرارات التي تفرزها هذه المرحلة ترجع أساسا إلى طبيعة المواقف الخارجية وكذا شكل المؤسسة المعنية بالصياغة النهائية للقرار، فهناك مواقف في السياسة الخارجية لا تحتاج إلى قرارات بسيطة وروتينية ونهائية، وهناك مواقف معقدة كالنزاعات الأيديولوجية والتي تتطلب التعامل معها اللجوء إلى سلسلة من القرارات بعضها بدائي أولي، والآخر تعاقبي تقتضيه عملية التنفيذ والمتابعة المستمرة لذلك الموقف الدولي.

لكن عندما تعتمد على المؤسسة الرسمية والتي تشكل مصدر اتخاذ القرار فقد تكون بصدد قرارات تنفيذية تابعة عن مختلف الأجهزة التابعة للسلطة التنفيذية، وقرارات تشريعية تمثل البرلمان مصدرها الأساسي.

ثالثا: المراحل اللاحقة على اتخاذ القرار

وتعتبر هذه المرحلة الأخيرة لمسار اتخاذ القرارات السياسة الخارجية وهي التي تحدد الغايات والأبعاد الحقيقية لمعظم القرارات وهي تحتوي على ثلاث مراحل (التنفيذ–والمراجعة والشرح التبرير) وهي مراحل متداخلة ومتصلة بعضها ببعض، وحتى بمثابة المخبر الذي تختبر فيه خيارات السياسة الخارجية لأن كل القرارات هي في حقيقة الأمر عبارة عن محاولات تم التأكد من موضوعاتها وعقلانيتها ومدى ملائمتها للواقع العملي من خلال عملية التنفيذ وقد يدفع هذا الاختيار باتجاه إدخال تعديلات أو حتى إلى التراجع أحيانا عن بعض القرارات المتخذة.

تنفيذ القرار:

تتوقف عملية تنفيذ القرار في السياسة الخارجية على محتوى وطبيعة الأهداف المرتبطة بها فكلما كان القرار بسيطا ساهم ذلك في إجراءات تنفيذه ولكن بالمقابل القرارات المعقدة والتي تحمل أكثر من قيمة وهدف فإنها تخلق صعوبات كثيرة أثناء التنفيذ وهو ما يدفع بصانع القار بإجراء اختبارات تجريبية تهدف

إلى الوقوف على مدى إمكانية تنفيذها وعلى ردود الفعل التي يمكن أن تحدثها ومع ذلك فاحتمالات الفشل تبقى واردة في تنفيذ القرارات المعقدة المرتبطة بأهداف مهمة وشاملة كمسألة حماية الأمن القومي.

العلاقة بين البيئتين النفسية والعملية لصانع القرار في السياسة الخارجية تبرز أكثر أثناء هذه المرحلة، حيث أن الانسجام بين البيئتين العملية والنفسية يجعل من عملية تنفيذ القرار بسيطة وممكنة في حين التناقض بينهما من احتمالات التراجع أو التعديل للقرارات المتخذة كما قد يحدث ذلك الخلل نتيجة تلك التشوهات التي تحدث أثناء المراحل التحضيرية لمسار اتخاذ القرار، كما قد يكون مصدره عدم ملائمة الوسائل التي حددت لتنفيذ القرار للواقع العملي، فإذا حدد صانع القرار القوة العسكرية مثلا كوسيلة لتنفيذ القرار واتضح فيما بعد –بظهور معطيات جديدة– فإن ذلك ستترتب عليه نتائج وخيمة تفوق بكثرة المكاسب والمنافع المرتبطة بالقرار فعملية التنفيذ تصبح غير عقلانية ومستحيلة وهو ما يجعل لعملية (المراجعة والتعديل).

المتابعة:

– مسألة إنجاح وفشل عملية تنفيذ قرارات السياسة الخارجية نسبية وغير مرتبطة بمعايير دقيقة، فالنجاح غالبا ما يرتبط بتحقيق الأهداف المسطرة بتكاليف منخفضة، وهذه الأمور يصعب ضبطها والحكم عليها بكل بساطة، كما أن الفشل اليوم في تحقيق الهدف قد يتحول إلى نجاح في المستقبل إذا سلك طريق المواظبة والمتابعة.

– القرارات المرتبطة بمواضيع معقدة في العلاقات الدولية (مثل النزاعات طويلة الأمد (النزاع الهندي حول كشمير الباكستان– الصراع العربي الإسرائيلي) تتطلب متابعة مستمرة وسلسلة من القرارات، حيث أن نتيجتها النهائية لا يمكن حسمها بواسطة قرار معين، فالأهداف تبدو في مرحلة معينة صعبة التحقيق قد تصبح مع مرور الزمن وتغير الظروف سهلة وممكنة، كما أن النزاعات التي يطغى عليها الطابع الصفري قد تتحول تدريجيا إلى نزاعات غير صفرية تحتمل الحلول الوسطية (النزاع العربي الإسرائيلي) فالفشل والنجاح هنا متعلق بالإستراتيجية العامة التي تنتهجها الدولة تجاه المواقف المعقدة.

الشرح والتبرير:

– يلجأ صناع القرار لاستعمال مجموعة من الأجهزة والقنوات لشرح وتفسير الأسباب والمقاصد المحيطة بتلك القرارات المتخذة والهدف من عملية الشرح والتفسير هو إضفاء نوع من الشرعية والأخلاقية على قرارات السياسة الخارجية، ومن قم جعل السلوك الخارجي يبدو مقبولا من طرف البيئتين الداخلية والخارجية غير أن مسألة قبول أو عدم قبول عملية الشرح والتفسير التي يلجأ إليها صناع القرار تتوقف بالدرجة الأولى على محتوى وطبيعة القرارات الخاصة بالسياسة الخارجية وعلى قوة ومصداقية الأطر

القانونية والأخلاقية والقيمة التي تستعمل في هذه العملية، فالقرارات المتصلة بالنظام الاجتماعي وبالقيم والمبادئ الأساسية التي يؤمن بها غالبية أفراد المجتمع يمكن تبريرها بكل سهولة وإقناع جل الأفراد بمضامينها بالمقابل إذا ارتبطت تلك القرارات باعتبارات شخصية أو نخبوية فإنها تثير مجموعة من الإشكاليات.

– عملية شرح وتبرير قرارات السياسة الخارجية غير موجهة فقط لجمهور البيئة الداخلية لكنها تشمل كذلك البيئة الخارجية والتي تحتوي على الحلفاء و الأصدقاء والمحايدين والأعداء وكل واحد من هؤلاء له أهداف وتوقعات وقيم يدافع عنها في البيئة الخارجية.

– وإذا كان الإشكال لا يطرح بالنسبة للدولة الصديقة والحليفة لاحتمال التجانس بين قيمها وأهدافها واهتماماتها مع الدولة صاحبة السلوك فإن عملية الشرح والتبرير تكتسي صعوبة كبيرة بالنسبة للأصناف الأخرى (الأعداء والمنافسين المحتملين).

– وفي هذا الشأن لا يمكن إقناع المناهضين والأعداء بمشروعية القرارات المتخذة إلا إذا أبرزتها عملية الشرح والتبرير على أنها سلوكيات وتصرفات غير عدوانية وغير موجهة ضد المصالح الحيوية والقوية لتلك الدول.

– تستقي عملية الشرح والتبرير مصداقيتها من مصادر تختلف باختلاف المواقف تبعا لطبيعة الموضوع والظروف المحيطة به بالسلوك الخارجي مثل أن يوظف مصطلح المصلحة الوطنية لتبرير القرارات المتخذة وأحيانا توظف القيم والمبادئ الأخلاقية العامة وتارة توظف الأسس والمنطلقات الفكرية والعقائدية والدينية.

– أثبتت التجارب التاريخية قوتها وأهميتها ليس فقط عند التنفيذ الفعال والناجح لقرارات السياسة الخارجية بل يمكن الاعتماد عليها في حالات فشل عملية تنفيذ تلك القرارات المتخذة لتفادي ما يمكن أن يترتب عن ذلك من مسؤولية، كذلك يمكن بلورة هذه المصادر الفكرية والأخلاقية في إضفاء الشرعية على قرارات السياسة الخارجية من خلال خطب وتصريحات المسؤولين عن السياسة الخارجية أو من خلال أجهزة الدعاية التابعة للمؤسسات الرسمية وكذا مختلف وسائل الإعلام والقنوات.

«عملية صناعة القرار تتكون من مجموعة من الحلقات المترابطة والمكملة لبعضها البعض فالنجاح والفشل على مستوى إحدى محطات هذا المسار المعقد للغاية قد يفرز تبعات وانعكاسات مماثلة تلقي بثقلها وتأثيرها على التوجهات العامة للسياسة الخارجية».

3- مؤسسات صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية:

المهمة الرئيسية في رسم وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية في جل الدول سواء كانت مركبة، أو موحدة تعود بالدرجة الأولى إلى الحكومة الوطنية، ففي الدول الفدرالية يمكن للوحدات المكونة للاتحاد إبداء رغباتها ومتطلباتها في السياسة الخارجية إلى الحكومة المركزية (الفيدرالية) التي يرجع إليها الاختصاص النهائي في صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية، ومع ذلك فإن توزيع الاختصاص في السياسة الخارجية يرجع بالدرجة الأولى إلى طبيعة الهيكلة الدستورية (الهيكل الدستوري) للنظام السياسي، ففي الأنظمة الرئاسية التي تقوم على أساس الفصل بين السلطات، فالسلطة والاختصاص الأساسي في أمور السياسة الخارجية يتقاسمها الجهاز التنفيذي والبرلمان، لكن من حث التنفيذ فإن الحكومة تملك كامل الصلاحيات والاختصاصات في ذلك وفي كلتا الحالتين فإن الجهاز التنفيذي من الناحية العملية يهين على قيادة السياسة الخارجية.

فطبيعة ودرجة تنظيم الهيكل السياسي للدولة يؤثر تأثيرا مباشرا على صياغة وتنفيذ أهداف السياسة الخارجية، ومن ثم تبلور نقاش عام حول الارتباط بين الفعلية في السياسة الخارجية وطبيعة النظام السياسي، وفي هذا الصدد يعتقد الكثير من المختصين في نظرية السياسة الخارجية للأنظمة التسلطية، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى كون شؤون السياسة الخارجية تتميز بالسرية والتخطيط المركزي الذي تتميز به فقط الأنظمة التسلطية الشمولية، فكثرة الأجهزة المكلفة بصنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية في الأنظمة الديمقراطية يجعلها في كثير من الأحيان مشلولة، وغير قادرة على الاستجابة للمواقف السريعة والمستعجلة في العلاقات الدولية، ففي الأنظمة التسلطية يتم التعامل مع مثل هذه القضايا بفعالية وسرعة نظرا لأن هذه الأنظمة غير مقيدة بالضغوطات الداخلية والخارجية المختلفة، كما أن هناك عدد محدد من المسؤولين على هذه القرارات، مما يقلل من احتمالات المساومة داخل الجهاز المختص في مجال السياسة الخارجية لذلك فالأنظمة التسلطية تمتاز وتتمتع بنوع من المرونة والحرية في التصرف الخارجي نظرا لأنها أقل تقيدا وتأثرا باتجاهات الرأي العام وجماعات المصالح ... الخ، ومع ذلك فإن المركزية في صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية قد تفرز آثارا سلبية تتمثل أساسا في قلة البدائل المتوفرة وفي احتمال سيطرة التصورات غير العقلانية في السياسة الخارجية.

من جهة أخرى فإن المركزية في السياسة الخارجية تختلف وفقا لشكل الأنظمة السياسية ففي الأنظمة الموحدة التي لا تتميز بازدواجية في السلطة التنفيذية والتي يخضع كل إقليمها إلى نظام قانوني واحد فإن أجهزة صنع وتنفيذ السياسة الخارجية تتميز بالتجانس والوحدة وأن مصدر تلك السياسة يتجلى في الأجهزة المختلفة الموجودة في العاصمة، أما بالنسبة للدول المركبة مثل الاتحادات الفدرالية فإن عدم

التجانس والتناقض قد يحدث في السياسة الخارجية بسبب الاختصاصات التي قد تمنح للسلطات الإقليمية إلى جانب اختصاصات الحكومة المركزية (مثل تصريح مسؤول في المقاطعة الشمالية لنيجيريا بعدم اعتراضه لدولة إسرائيل وأنه ولا وجود لها في الوقت الذي كانت لها سفارة في لاجوس)، وقد يزداد عدم التجانس والتمزق في السياسة الخارجية للدول الفيدرالية، عندما يتعلق الأمر بالميدان التجاري والاقتصادي إذ تمنح جل دساتير هذه الدول حرية نسبية للدول الأعضاء في إقامة علاقات اقتصادية وتجارية دولية.

1-السلطة التشريعية (البرلمان) الجهاز التشريعي:

على الرغم من انتشار المؤسسات البرلمانية عبر مختلف دول العالم، فإنها لا تمتلك السلطة والاختصاص الرئيسي في شؤون السياسة الخارجية ما عدا الديمقراطيات الغربية وفي دول قليلة من دول العالم الثالث مثل (الهند) وأهمية البرلمان في السياسة الخارجية يمكن تجسيدها في محور يمثل أحد طرفيه الأنظمة الشيوعية مثل الاتحاد السوفياتي سابقا، أين سلبت من الجهاز التشريعي (البرلمان) (السفيات الأعلى) المسؤولية في مجال السياسة الخارجية، ويمثل الطرف الثاني الأنظمة الديمقراطية الغربية مثل و م أ أين تدفع عملية المراقبة والتقييم التي يقوم بها الكونغرس في مجال السياسة الخارجية إلى إرغام الحكومة على التعاون معه في هذا المجال، أما الدول الأخرى فتحتل موقعا وسطا في هذا المحور، ففي نظام الحزب الواحد لا يوجد فرق أساسي بين سياسة الحكومة وسياسة البرلمان أما في الأنظمة التعددية فقد يحدث أن تمثيل البرلمان وجهة نظر أساسية تختلف تماما عن تلك التي تتبعها الحكومة.

لذلك ففي الأنظمة التعددية الديمقراطية يلعب البرلمان دورا لا يستهان به في رسم وإنجاز قرارات السياسة الخارجية ويستعمل في ذلك عدة طرق وأساليب، من بين تلك الطرق التي يلجأ إليها البرلمان:

الوسيلة الأولى: هي معارضة الحكومة فيما يتعلق ببعض قرارات السياسة الخارجية وهذا ما يؤدي إلى إضعاف سلطتها في تنفيذ سياسة معينة، وقد يصل الأمر في الأنظمة البرلمانية إلى سحب الثقة من الحكومة إذا أقررت أغلبية النواب ذلك، وقد يتوقف الأمر عند ممارسة ضغوط معينة لإرغام الوزراء أو الوزير المسؤول على تقديم استقالته، أما في النظام الرئاسي فإن البرلمان لا يمكنه عزل الحكومة لكنه يمكن شل نشاطها أو ممارسة ضغوط على بعض الوزراء من أجل إدخال تعديلات معينة وقد يصل الأمر إلى حد تقديم استقالتهم.

الوسيلة الثانية: والتي يستعملها البرلمان في الأنظمة الديمقراطية للتأثير على السياسة الخارجية تكمن في رفض اعتماد الأحوال الضرورية لتنفيذ قرارات السياسة الخارجية فمثل هذا الرفض قد يدفع الحكومة في الأنظمة البرلمانية إلى تقديم استقالتها أما في الأنظمة الرئاسية فقد يؤدي ذلك بالحكومة إلى التخلي عن سياسة معينة أو تعديلها بالشكل الذي لا يتعارض ورؤية وتصور البرلمان، ومن ثم الموافقة

على الميزانية الخاصة بعملية التنفيذ، وقد يبرز تأثير البرلمان على قرارات في السياسة الخارجية يشكل المساعدات التي توجه إلى أعضاء الهيئة التنفيذية حول قرارات السياسة الخارجية تجنبا لحالات الإنسداد في العلاقة بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، كما قد يصل الأمر إلى معارضة هذه السياسة والاحتجاج عليها ثن تجنيد الرأي العام ضد الحكومة مما يؤدي حتما إلى إحداث تغيير في سياستها.

الوسيلة الثالثة: والأخيرة التي يمتلكها البرلمان تتمثل في إجراءات المصادقة على أعمال وإنجازات الحكومة في هذا الميدان ويتجلى ذلك بكل وضوح في الأنظمة الرئاسية التي تخضع فيها الاتفاقيات والمعاهدات التي تبرمها الحكومة لمصادقة البرلمان قبل دخولها حيز التنفيذ، إذ يمكن للبرلمان معارضة ثم عدم التصديق على هذه المعاهدات والإتفاقيات التي أبرمتها الحكومة وبالتالي تشل نشاطها في ميدان السياسة الخارجية، كما حدث لمعاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجيةSalt II، بين الاتحاد السوفياتي و و.م. أفي سنة 1979 التي رفض الكونغرس الأمريكي المصادقة عليها لفترة زمنية معتبرة إضافة إلى بعض القرارات الحساسة في السياسة الخارجية كإعلان الحرب أو إبرام اتفاقيات السلام تعتبر من اختصاصات السلطة التشريعية في الكثير من الأنظمة السياسية.

2-الجهاز التنفيذي:

يبدو أن دور الجهاز التنفيذي في رسم وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية أكثر وضوحا عن غيره من الأجهزة الأخرى، وذلك ما يحتوي عليه من أهم صانعي قرارات السياسة الخارجية مثل الرئيس، رئيس الوزراء، وزير الخارجية، كما أن هذا الجهاز هو المختص دستوريا في هذا المجال ويحتوي على عدة وكالات وأجهزة فرعية مختصة في جل المراحل التي تمر بها عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وهذه الأجهزة والوكالات تهتم بجمع المعلومات وتحليلها ومن ثم وضع الخطط الملائمة للسياسة الخارجية، وهذه الاختصاصات والسلطات التي يتمتع بها هذا الجهاز في ميدان السياسة الخارجية مستمدة أساسا من الدساتير: إذ تنص جل دساتير الأنظمة السياسية على أن السياسة الخارجية يصطلح بقيادتها الجهاز التنفيذي (رئيس الدولة، الوزير الأول، الملك ... الخ) ومع ذلك فإن هذا الدور يزداد أهمية في الأنظمة الشمولية التسلطية التي يصبح للهيئة التشريعية فيها دور شكلي لا أكثر وترجع هيمنة وسيطرة السلطة التنفيذية على السياسة الخارجية لعدة اعتبارات منها:

- كثرة وتزايد حجم المواقف الدولية التي تتطلب مركزية عملية صنع القرار وتنفيذه للسياسة الخارجية لأن ذلك يؤدي إلى سرعة ومرونة التعامل مع هذه المواقف
- كما أن للسلطة التنفيذية مجموعة من القنوات والأجهزة الفرعية التي تجعل أمر هيمنتها على السياسة الخارجية أمرا تفرضه طبيعة وكفاءة جهازها البيروقراطي.

على الرغم من أن المسؤول الأول –من الناحية النظرية– عن السياسة الخارجية يتمثل في رئيس الجهاز التنفيذي فإنه من الناحية العملية تحول أو توكل جل الاختصاصات في هذا الإطار إلى وزارة الشؤون الخارجية، فإذا كان دور وزير الخارجية –من الناحية النظرية كذلك– هو تقديم المساعدة والنصيحة لرئيس الجهاز التنفيذي فإنه من الناحية العملية يلعب الدور الرئيسي في قيادة السياسة الخارجية ومن ثم تعود إليه الوظيفة الأساسية في بلورة وإنجاز قرارات السياسة الخارجية لذلك ومن أجل القيام بهذه المهمة على أحسن وجه فإن جل وزارات الشؤون الخارجية تحتوي على وكالات وأجهزة متخصصة وعلى تنظيم هرمي يشتمل على الأقسام التالية:

- أقسام متخصصة في الشؤون الخارجية حسب مناطق جغرافية متجانسة.
- أقسام خاصة بالمنظمات والوكالات الدولية المختلفة.
- أقسام تهتم بالمعلومات، العلاقات العامة، والنشاطات الثقافية.
- أقسام خاصة بالشؤون الاقتصادية فالسياسات التجارية والمساعدات الاقتصادية.

لذلك فإن وزارة الشؤون الخارجية تعتبر أهم جهاز تنفيذي مختص في السياسة الخارجية مثل ما تختص بقية الأجهزة الأخرى ببقية وظائف السلطة التنفيذية (الاقتصاد) التجارة، المالية، التعليم الصحة ... الخ، وتترأس الجهاز وزير الخارجية الذي تساعده مجموعة من الأجهزة الفرعية، وكذلك مجموعة من الشخصيات في إطار تقديم النصيحة والمشورة، ونظرا للوظيفة التقنية التي تؤديها وزارة الخارجية، فإن ذلك يدفع بيروقراطية هذا الجهاز تدريجيا إلى الانعزال والاستقلال عن محيط الشؤون الداخلية إلى درجة أن أي تدخل من طرف جهاز آخر من نشاط هذا الجهاز ينظر إليه بشيء من الغرابة وعدم الاستحسان ومن ثم يبدأ هذا الجهاز البيروقراطي من التكوين والتشكيل بصفة مستقلة.

وخلاصة القول أنه من أجل السماح لدولة معينة من الاستجابة لمواقف السياسة الخارجية وما تفرزه من أزمات مختلفة بطريقة منسجمة وسريعة خاصة عندما يتعلق الأمر بما يهدد الأمن القومي والمصلحة القومية (الوطنية)، فإن الدولة تعهد بمهمة توجيه وإنجاز قضايا السياسة الخارجية للحكومة المركزية، ومع ذلك فإن مسؤولية هذه الحكومة تختلف من نظام سياسي إلى آخر، وما يلاحظ في هذا الإطار أن رئاسة الدولة لا تلعب دورا مهما في السياسة الخارجية إلا إذا كان في نفس الوقت هو رئيس السلطة التنفيذية كما هو الشأن بالنسبة للـ و.م.أ ففي أغلب الحكومات يعتبر رئيسها ووزير خارجيتها المسؤولين الرئيسين عن صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية.

3-المؤسسة العسكرية:

السياسة الخارجية لا يتم فقط رسمها وانجازها من طرف الوسائل والمؤسسات السياسية والدبلوماسية، فهي تعتمد كذلك وبصفة أساسية أحيانا على القوة العسكرية ثم المقدرة الاقتصادية وأحيانا على أجهزة المخابرات والدعاية ففي الأنظمة التسلطية يمكن للحاكم في كثير من الأحيان أن يجمع بين كل هذه الوسائل لأنه القائد السياسي والعسكري وهو الذي يمتلك مصادر الثروة داخل الدولة وإذا كان هذا الوضع في العصور الماضية، فإن الوضع الآن في الدول الديمقراطية (وحتى في غيرها من الدول) يختلف تماما بحيث يستحيل الجمع بين كل هذه الوظائف والمهام وبالتالي يتم توزيعها على أجهزة متعددة ومتخصصة، ويختلف دورها في التأثير على السياسة الخارجية من موقف لآخر فالمواقف ذات الطبيعة العسكرية تخضع أكثر لسلطة وتأثير المؤسسة العسكرية، أما المواقف ذات الطبيعة الاقتصادية فتؤثر عليها جماعات المصالح ... الخ.

من الناحية النظرية يعتقد أن الوظائف المدنية والوظائف العسكرية يتم الفصل بينهما على الأقل في الدول الديمقراطية التعددية، لكن السياسة الخارجية لا ترتبط فقط، بالمسائل المدنية فقد تمتد إلى العلاقات العسكرية، التحالفات، القواعد العسكرية، المساعدات العسكرية، الحروب ... الخ، كذلك لا يمكن إهمال دور المؤسسة العسكرية في التأثير على السياسة الخارجية خاصة في أوقات الحروب أو المواقف الدولية التي تستدعي استعمال القوة العسكرية.

رغم التسليم بفكرة أن المؤسسة العسكرية تعتبر من بين أهم البروقراطيات التي تساهم في صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية فإنه لا يمكن تعميم هذه القاعدة على كل الحالات وعلى كل الدول ففي حالات تصاعد حدة النزاع الدولي، مثل ما حدث بين المعسكرين الشرقي والغربي مباشرة بعد ح ع II، فإن دور المؤسسة العسكرية يتعاظم إذا لا يمكن ترك أمور الشؤون العسكرية الإستراتيجية –التي يتوقف عليها بالدرجة الأولى وجود وسلامة الدولة– بيد المسؤوليين المدنيين، أما في الحالات التي تتحفظ فيها حدة النزاعات الدولية فإن تراجع دور المؤسسة العسكرية في الشؤون الخارجية يصبح أمرا تفرضه طبيعة العلاقات الدولية ومصلحة الدولة.

يذهب كثير من المحللين في السياسة الخارجية إلى التأكيد على أن دور المؤسسة العسكرية في الشؤون الخارجية يتوقف بالدرجة الأولى على طبيعة وشكل النظام السياسي ومن ثم طبيعة العلاقات المدنية العسكرية ففي الدول الشمولية ودول العالم الثالث يعتقد أن الأقليات العسكرية تميل إلى السيطرة على شؤون السياسة الخارجية ونتيجة لضعف ركائز العلاقات بين هذه الأقلية والمجتمع المدني تكثر الانقلابات العسكرية التي تؤدي في غلاب الأحيان إلى تغيير مسار السياسة الخارجية، ورغم ذلك فإن

هذه الأقليات العسكرية تلجأ إلى الاستعانة بالخبرات المدنية خاصة فيما يتعلق بالعلاقات ذات الطابع المدني، والغريب في الأمر أن الدول الديمقراطية التعددية تفضل التعامل (خاصة بالنسبة لجماعات المصالح) مع حكومات الأقلية العسكرية لسهولة التنبؤ بسلوكاتها وإمكانية السيطرة عليها.

في الديمقراطيات الغربة يبدو أن الاهتمام الأساسي يتجه نحو تكريس سيطرة المجتمع المدني على المؤسسة العسكرية ففي و م أ يتولى الرئيس الأمريكي مهمة قيادة القوات المسلحة، كما أن النفقات العسكرية خاضعة لمراقبة وتفويض الكونجرس الأمريكي، ومع ذلك لا يمكن إهمال دور تلك المؤسسة حتى في الدول الغربية فعندما يتعلق الأمر بخلافات حول السياسة الخارجية بين المدنيين والعسكريين فإن المؤسسة العسكرية في غالب الأحيان تفرض موقفها (حال الحرب على الفيتنام) إضافة إلى ذلك بروز ظاهرة مركب (مجمع) الصناعات العسكرية الذي أفرز علاقات اقتصادية ومصلحية قوية بين قادة المؤسسة العسكرية ورؤساء المؤسسات الصناعية ومسؤولين سياسيين، زاد ذلك من قوة وتأثير الجهاز العسكري في توجهات وقرارات السياسة الخارجية وقد أصبحت كذلك تلك المركبات الصناعية العسكرية من أقوى اللوبيات (جماعات المصالح) المؤثرة في التوجهات العامة للسياسات الخارجية للدول المصدرة للسلاح.

لا يمكن إهمال الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية التي تشرف على مصالح التجسس والاستخبارات التي تزود بها الأنظمة السياسية من خلال مجموعة من المعطيات والمعلومات الهامة حول قضايا السياسة الخارجية وكذلك أيضا ذلك الدور يخول لها القيام بدور حاسم في السياسة الخارجية من خلال أعمال التجسس والتخريب ومساندة الأطراف التي تقوم بانقلابات عسكرية ومختلف أنواع المعارضة والعصيان المدني في مختلف أنحاء العالم (وقد أكدت التجارب الواقعية أن مصالح المخابرات حققت ونجحت في تحقيق كثير من أهداف السياسة الخارجية في حين أخفقت الكثير من الوسائل الأخرى في تحقيق ذلك) كما حدث في إيران والإطاحة بحكومة **مصدق** والانقلاب العسكري ضد نظام "**ألندي**" في التشيلي.

4-جماعات المصالح:

الدعم والمساعدة الاقتصادية لعبت منذ القديم دورا هاما في السياسة الخارجية، فالوكالات الاقتصادية المختلفة المتخصصة في المساعدات الاقتصادية الدولية هي في أغلب الدول أجهزة فرعية لوزارة الخارجية، أما بالنسبة لمشاريع الاستثمارات الخارجية وكذا تدعيم التبادل التجاري الدولي فتخضع أساسا إلى أصحاب المصالح التجارية الخاصة أكثر من خضوعها لمبادئ واهتمامات السياسة الخارجية، فقد يحدث أن تتطور وتزدهر العلاقات الاقتصادية بين دولتين بالرغم من الخلافات والنزاعات السياسية

والأيديولوجية بينهما والأكثر من ذلك أن هذه العلاقات الاقتصادية قد تؤدي إلى توفير مناخ وشروط العلاقات الدولية الودية، وفي بعض الدول كالولايات م أ فإن أصحاب المصالح الاقتصادية يلعبون دورا أساسيا في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية رغم بعدها من الناحية الوظيفية ومن الناحية الدستورية عن عملية اتخاذ القرار المركزية.

وتختلف وسائل التأثير التي تستعملها جماعات المصالح باختلاف طبيعة وأهداف هذه الجماعات في حد ذاتها فجماعات المصالح الاقتصادية تلجأ إلى الضغط على السلطة التنفيذية وعلى المترشحين الذين شاركت في تمويل حملاتهم الانتخابية في مجالات الاستثمارات والسياسات التجارية والجمركية رفض ومعارضة هذه الجماعات لسياسة معينة قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

كذلك الجماعات العرقية تميل إلى التأثير على قرارات السياسة الخارجية الخاصة بالمناطق الجغرافية التي لها علاقة بانتماءاتها العرقية، وهناك جماعات أخرى ذات طابع إنساني مثل جماعات الدفاع عن حقوق الإنسان التي تهتم أساسا بجل نشاطات السياسة الخارجية.

5- الأجهزة الأخرى:

هناك مجموعة كبيرة من الأجهزة الأخرى التي يمكن أن تؤدي وتساهم في صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية فتنظيمات العلماء والمثقفين أصبحت تلعب دورا أساسيا خاصة في عصر التقدم التكنولوجي السريع ومن ثم فهذه التنظيمات تلعب دورا هاما في تحديد اهتمامات وإستراتيجيات السياسة الخارجية خاصة عندما يتعلق الأمر بالشؤون العسكرية، فالمؤسسة العسكرية أصبحت في تبعية لأصحاب الخبرة والأفكار في حين نظم التسلح والإستراتيجية العسكرية الحديثة.

يلعب الرأي العام في الدول الديمقراطية على وجه الخصوص دورا متميزا في التأثير على السياسة الخارجية فقد يؤدي إلى تغيير توجهها تجاه مواقف دولية معينة، وقد يؤدي كذلك إلى تصحيح أو العدول عن قرارات معينة في حالة ما إذا كان معارضا لها، وبالرغم من أهمية الرأي العام فإن الكثير من المحللين في السياسة الخارجية يعتقدون أنه يدفع في كثير من الأحيان إلى تبني سياسات غير عقلانية خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أهم المتغيرات المؤثرة في الرأي العام (دور النخب الحاكمة وسيطرتها على مختلف مكوناته، نسب الأمية العالية، عدم الاهتمام بقضايا السياسة الخارجية).

هنا يعتقد أن الجماهير تفتقد للمعلومات الحقيقية والكافية لفهم المواقف الدولية ومن ثم تكوين فكرة ورأي حولها + كذلك جل الدراسات التي أجريت (الإحصائية) حول الرأي العام أثبتت أن أغلبية المواطنين يجهلون قضايا العلاقات الدولية، إضافة إلى ذلك أن الجهاز التنفيذي وبما يملكه من وسائل الإعلام

يستطيع توجيه الرأي العام حول التوجهات العامة للسياسة الخارجية، كما أن وسائل الإعلام مهمة جدا في مسألة تبرير المواقف التي يتخذها صناع القرار حول المواقف الدولية.

ثانيا : نشأة السياسة الخارجية الجزائرية ودورها في العلاقات الدولية

ماهية السياسة الخارجية الجزائرية.

قد يكون الحديث عن السياسة الخارجية الجزائرية اليوم لا يستدعي الانتباه لاقتصارها على أهداف ظرفية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالوضع الداخلي المتأزم الذي تعيشه الجزائر منذ سنوات، لهذا السبب تقلص كثيرا نشاطها الخارجي، ولم تعد كما كان الحال في عهد الرئيس الراحل "**هواري بومدين**"، تجلب الانتباه وتستعمل الأنظار والعقول وتعمل على تنوير الشعوب والأمم المضطهدة.

1- تعريف الدبلوماسية الجزائرية:

للدبلوماسية الجزائرية تاريخ طويل وسجل حافل بالمعالم النيرة، وتشييد الدولة النوميدية العظمى لم يتحقق اعتمادا على شجاعة "**ماسينيسا**" وقدرته الفذة على القتال وحده، بل ارتكز أيضا إلى حد كبير على حنكته ودهائه في مفاوضة خصومه وأعدائه ومراوغتهم، خاصة إذا علمنا أنهم من أبرز قادة الفينيقين والرومان أو في مستوى منافسة لمماليك نوميديا "**الإقليد سيفا قس**".

ومعلوم أنّ الدولة الجزائرية في العهد العثماني قامت على أسس تعاقدية بين الجزائري والإخوة "**بابا عروج**" قصد إفشال مخططات ملوك أوروبا الصليبية وانقاد مسلمي الأندلس من ضروب الاضطهاد ومن الهلاك أو الردة، وكان لهذه الدولة نشاط دبلوماسي مميّز في اتجاه العالم الإسلامي والدول الأوروبية، وحتى القارة الأمريكية، فلم تكن أساطيل البلدان الغربية تدخل مياه البحر المتوسط إلا بشروط، ومقابل

---

[1]- نفس المرجع، ص10.

رسوم تستند إلى داي الجزائر، وذلك عن طريق البعثات القنصلية القائمة على الدوام بالعاصمة الجزائرية والمعتمدة لدى السلطة المركزية،[1] والدبلوماسية الجزائرية أسبق من سياستها الخارجية لأن السياسة الخارجية جاءت مع تأسيس الدولة الجزائرية الحديثة.[2]

ومن سخريات التاريخ أن تبرر فرنسا بعد هذا كله احتلالها للجزائر بحجة عدم توفره على شروط السيادة، علما أن عدد الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر وباريس في تلك الفترة التاريخية جاوز السبعين معاهدة.[3]

وقد أثارت هيمنة الأسطول الجزائري على الملاحة في المتوسط، وقد زاد تحرش الدول العظمى على الثروات الطبيعية للجزائر وكذا موقعها الإستراتيجي، فاتخذ "شارل العاشر" ملك فرنسا من حادث دبلوماسي مفتعل وهو ما يعرف **بحادثة المروحة** سببا لغزوه للجزائر قرابة القرن والنصف قرن من الزمن.

أ- تعريف الدبلوماسية الجزائرية إبان الغزو الفرنسي:

واجه الشعب الجزائري الغزو الفرنسي لكامل أراضيه بكل ما يملكه من طاقات خاصة في المجالين العسكري والدبلوماسي، وهذا إفشالا للغزو واحتجاجا للانتهاكات السافرة التي أخذت سلطات الاحتلال ترتكبها مخالفة لروح ونص وثيقة الاستسلام التي وقعتها مع داي الجزائر في الخامس من شهر جويلية 1830 وتتعهد بموجبها احترام أملاك الأهالي ومعتقداتهم وممتلكاتهم، وقد رفع لواء الدفاع عن الوطن غداة انهيار السلطة المركزية الحاج "أحمد باي" بشرق البلاد و"الأمير عبد القادر" بغربها.

---

[1]- صالح بن القبي، **الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس ومحاضرات أخرى، منشورات أنيب**، الجزائر، بدون تاريخ، ص8-9.

[2]- أحمد حسان الدواجي، **محاضرات مقياس تحليل السياسة الخارجية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 14 نوفمبر 2014.

[3]- صالح بن القبي، مرجع سابق، ص8.

ومعلوم أن "محمود باي" كان موجود بالعاصمة يوم إرساء أسطول الجنرال "دوبرمون" عرض سواحل سيدي فرج، وقد ساهم على رأس كوكبة من الخيالة في معركة إسطوالي وما إن فهم خطورة العملية ومرامها الاستعمارية حتى اتجه صوب شرق البلاد يستنفر مدنها وقراها وقبائلها وعروشها، ويفاوض أعيانها وقاداتها العسكريين طالبا من الجميع إبرام حلف يلتزمون من خلاله بالمساهمة الجماعية في مواجهة الغزو الكاسح، ولا زالت الوثيقة التي وضع عليها رؤساء قبائل المناطق الممتدة بين المدية والحدود التونسية أختامها موجودة إلى وقتنا هذا.[1]

وسارع في نفس الفترة الأمير "عبد القادر" وهو بعد السنوات الأولى من شبابه الانطلاقة من المنطقة الغربية للبلاد إلى تجهيز جيش مكتمل الجوانب،وإقامة أسس دولة تتولى شؤون الأمة في جميع المجالات، فكان يقود المعارك الضاربة ضد أعتى جيش في أوروبا ويدبر أمور الناس ويراسل الدول الشقيقة والصديقة لكسب الرهان على مختلف الأصعدة العسكرية منها والإدارية والدبلوماسية، وطال صموده خمس عشرة سنة.[2]

ومما لا شك فيه أن الشخصية الجزائرية التي جعلت من الدبلوماسية الجزائرية طيلة هذه الفترة الحاسمة من تاريخ الجزائر شغلها الشاغل، وسمت بفنونها إلى أعلى مستوياتها هو لا محالة "**حمدان خوجة**" جمع لنفسه منذ نشأته ضمن عائلة اشتهرت بالعلم والسمعة الطيبة والجاه، ومن تعلمه المكتمل الحلقات ومن تجواله عبر مختلف الأقطار المحيطة بالبحر المتوسط الإسلامية منها والأروبية ثقافة فذة وعلاقات إنسانية معتبرة وتمكن من لغات أجنبية عدة منها التركية، الفرنسية والإنجليزية.

لقد عايش مختلف مراحل الغزو والاحتلال عن كتب، وترك لنا منها شهادات نابضة بالانفعال، فكان بجنب الداي في الساعات الحاسمة، فأسدى له النصيحة وقام معه بدور المترجم في الاتصالات وصياغة

---

[1] - أحمد حسان الدواجي، مرجع سابق.

[2] - صالح بن القبي، ص09.

النصوص، كما أنه تولى فيما بعد مراقبة تطبيق بنود معاهدة الاستسلام من طرف سلطات الاحتلال،[1] يفاوض حول بعض جوانبها تارة ويشكو إلى الحكومة الفرنسية اختراقاتها السافرة تارة أخرى، وهو الذي بكثرة اتصالاته انتزع من المارشال "شولترز" وزير الدفاع في ذلك الوقت قرار إرساء لجنة تحقيق في جرائم جيش الاحتلال ضد المواطنين العزل تمثلت في التقتيل، النهب، وإتلاف الأموال وانتهاك الحرمات.

كما كان "**حمدان خوجة**" كثير التنقلات عبر التراب الوطني، وعواصم المشرق والقارة الأوروبية، غزير المراسلة يكرسها لشرح أوضاع الجزائر المأسوية وطلب النجدة لها، وقد ذكر مرة الخليفة العثماني سلطان اسطنبول في مراسلة له بواجباته إزاء الجزائر وما سيلقاه في قبره من عذاب إذا تمادى في تجاهل مأساة الشعب الجزائري وقال في رسالة أخرى لمساعدي هذا السلطان نفسه: "إنني قد جاهدت بقلمي والرعية جاهد أفرادها بسيوفهم فجاهدوا أنتم بألسنتكم"، فكان طيلة حياته وزير خارجية الجزائر المحتلة ومحاميها المخلص الوفي على الساحة الداخلية والخارجية.[2]

كرنولوجية السياسة الخارجية الجزائرية.

لدراسة السلوك الخارجي لدولة ما لا بد من دراسة الخلفية التاريخية لها لمعرفة المراحل التي سارت عليها، وبالتالي معرفة كيفية مساهمتها في تشكيل وتعديل جوهرها، وعن تلك الظروف التي صنعت نشاطها والقضايا والمصالح والأهداف التي وجهتها.

مرت السياسة الخارجية الجزائرية بعدة مراحل وهي:

1- الدبلوماسية الجزائرية قبل الثورة التحريرية:

---

[1]- السيد سعيد، **استراتيجية إدارة الأزمات و الكوارث**،(دار العلوم للنشر، القاهرة)، 2006، ص 10-11.

[2]- المرجع نفسه، ص13.

إن النشاط الدبلوماسي الجزائري ليس حديث العهد بل يعود إلى الأيام الأولى للاحتلال الفرنسي، فخلال الفترة ما بين (1830–1919) كانت الاتصالات مع العالم الخارجي يهدف إلى فضح الجرائم الفرنسية، وتعريف العالم بالوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الجزائري يوميا جراء الاحتلال.

لقد تحمل عبء هذه المهمة مجموعة من الشخصيات اتسمت بقوة الشخصية والشجاعة والذكاء في التعامل مع العدو والحنكة الدبلوماسية، حيث تزامنت هذه الفترة مع وجود مقاومة شعبية عنيفة من طرف الشعب الجزائري بداية من ولوج الجيش الفرنسي للسواحل الجزائرية في 05 جويلية 1830.[1]

قادها مجموعة من الشخصيات الجزائرية والتي عرفت بالثورات الشعبية **(ثورة الأمير عبد القادر، ثورة أحمد باي...)**، غير أنّ ما حسب على هذه الثورات وكان من أهم أسباب فشلها هو افتقارها لجانب التنظيم والتنسيق فيما بين زعمائها، وقد تفطن معظم هؤلاء إلى أهمية العمل الخارجي من أجل فك العزلة، وجلب الإمدادات من الأسلحة والعتاد لتمويل المقاومة الداخلية.[2]

نجد من بين تلك المساعي ما يلي:

مساعي "**حمدان خوجة**"، حيث اتصل بعدة شخصيات أوروبية وعثمانية، وألف كتابه **(المرأة)** الذي كان حقا مرآة فاضحة للسياسة الفرنسية في الجزائر، ونفس الشيء فعله "**أحمد باي**" بقسنطينة كذلك الحال مع "**الأمير عبد القادر**"، فقد أسس دولته وبدأ يقيم العلاقات والاتصالات مع دول العالم مثل ما تفعل أي دولة ذات سيادة، وهذا لكسب الدعم والتأييد الدولي وتحرير الجزائر.

---

[1]- د.ك، الدبلوماسية الجزائرية، دروس التعليم والتكوين عن بعد، (11:19- 2013/04/13).

http/www.onfed.edu.dz

[2]- نفس المرجع.

في سنة 1919 قرر "**الأمير خالد**" طرح القضية الجزائرية في مؤتمر الصلح بعد الحرب العالمية الأولى، فقدم عريضة إلى الرئيس الأمريكي "**ويلسن**" رئيس المؤتمر في 1919/05/23 وفيها طالب بتنفيذ مبدأه الذي جاء به إلى أوروبا، ضمن مبادئه 14 وهو مبدأ حق تقرير المصير.

وفي 10 فيفري 1943 أصدرت الأحزاب الوطنية بمختلف اتجاهاتها بيانا عرضت فيه مطالب استقلالية، حيث قدمت نسخة منه إلى فرنسا ودول الحلف، وهي: (بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفياتي)، وكذلك إلى مصر كلائحة إعلامية عن المطالب الشرعية للشعب الجزائري في التحرر كبقية الشعوب، التي يحارب من أجل الاستقلال من النازية كالشعب الفرنسي.[1]

2- دبلوماسية الثورة التحريرية:

لقد أدى اجتماع لجنة 6 من 10 إلى 26 أكتوبر 1954 إلى وضع اللمسات الأخيرة للتحضير لاندلاع الثورة، حيث تم اختيار ليلة الاثنين 1 نوفمبر 1954 لانطلاق العمل المسلح، والذي يخضع لمعطيات تكتيكية، عسكرية محسوبة بدقة متناهية بالإضافة إلى تحديد خريطة الولايات وتعيين قادتها بشكل نهائي.[2]

وبالتالي انطلق الكفاح من طرف الجيش الوطني الشعبي في مختلف المناطق الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، إدراكا من قادة الثورة للأهمية القصوى الذي سيسهم بها العمل الخارجي في فك الحصار المسلط من الإدارة الفرنسية على العمل الثوري وتسليط الضوء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الشعب الجزائري من قتل وتعذيب، ومصادرة للأملاك والأراضي، من أجل الحصول على الدعم والتأييد العالمي.

---

[1] - المرجع نفسه.

[2]- أحمد سي علي، **حركة التحرير الجزائرية والقانون الدولي الإنساني**، الملتقى الدولي الخامس، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 10 نوفمبر 2010، ص10.

وبالتالي فقد عمد الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني إلى إنشاء مكاتب لهم في العديد من الدول العربية والإسلامية، والدول الإفريقية وحتى في أوروبا الشرقية.[1]

تكون الوفد الجزائري من مجموعة من الشخصيات أهمها **(بوضياف، بن بلة، محمد خيضر، لمين دباغين، آيت أحمد)**.[2]

أما أهم مراكز التمثيل للثورة في الخارج نجد (مركز القاهرة، بغداد، جاكرتا، دمشق، نيويورك).

كانت المهمة الأساسية للوفد الخارجي توفير الأسلحة وتهريبها إلى داخل الوطن لتغدي الثورة، كما كان لهم دور أساسي من خلال التصريحات التي كانوا يدلون بها والندوات الصحفية التي يعقدونها في مختلف العواصم الأجنبية، كما استغلوا وسائل الإعلام في البلدان الشقيقة والصديقة لإبراز الانطلاق و التعريف بالثورة الجزائرية وبأهدافها وأبعادها الحقيقية، ومن وسائل الكفاح الدبلوماسية الأخرى نجد إنشاء فرق رياضية، مسرحية، سينمائية، التي كانت تنشط داخل التراب الوطني، كوسيلة لنشر الوعي بين الشعب الجزائري وفي نفس الوقت كانت تحضر التظاهرات الدولية كممثلة للشعب الجزائري لتحسين العالم بوجود شعب له هوية وثقافة، والذي أسهم بالدور الكبير في تغيير ذهنيات العديد من الدول وبالتالي كسب الدعم والمساندة.[3]

بفضل العمل الدؤوب لهؤلاء الزعماء استطاعت الدبلوماسية الجزائرية أن تدق أبواب أوروبا والأمم المتحدة، وان تنزع وتكسب حماس الشعوب وقناعاتهم بعدالة القضية الجزائرية.[4]

أ- تدويل القضية الجزائرية:

---

[1]- رياض بودلاعة، **القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية** 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، قسنطينة، 2005-2006، ص132 -133.

[2]- محمد ختاوي، **دور الدبلوماسية إبان الثورة التحريرية الجزائرية وتاثيرها على حركات التحرر في العالم الثالث**، جريدة السلام اليومي الإلكترونية 2013/04/18، في:/http// www.DJSSAIR ESS.COMESSALAM/4895

[3]- د.ك، الدبلوماسية الجزائرية، المرجع السابق .

[4]- رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص140.

وضع قادة الثورة الجزائرية إستراتيجية للعمل الدبلوماسي تختلف عما كانت عليه قبل الثورة وهذا لاختلاف الأوضاع في العمل السياسي الذي كان سائدا لم يكن يقلق فرنسا إذ تبعه نشاط دبلوماسي خارجي فكانت المراوغة التي تبديها فرنسا وكسب الوقت كافيين لإفشال أي نشاط خارجي، أما سنة 1954 فالنشاط المسلح حل محل النشاط السياسي والنشاط الدبلوماسي في الخارج اتخذ أهدافا جديدة.[1]

وتمثلت فيما يلي:

– على المستوى الإفريقي والأسيوي:

نص بيان أول نوفمبر على تدويل القضية الجزائرية وبالتالي فإن أولى الانتصارات الدبلوماسية الجزائرية، هو الدعم الذي نالته القضية في أول تجمع لمنظمة الدول اللأفروآسيوية في مؤتمر باندونغ في 24 أفريل 1955 بعد 5 أشهر من اندلاع الثورة التحريرية هذا الدعم أسهم في إخراج القضية الجزائرية من مجالها الضيق الإقليمي، إلى المجال الدولي. لكون المنظمة طالبت بإدراج القضية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.[2]

وبرزت القضية الجزائرية من جديد في مؤتمر أكرا بغانغ 15 أفريل 1958 الذي جمع الدول الإفريقية المستقلة التي قررت بالإجماع على دعم الجزائر ومساندتها للتحرر والمطالبة بالاستقلال التام.

وفي بلغراد عاصمة يوغسلافيا حيث انعقد أول مؤتمر لحركة عدم الانحياز نالت فيه الثورة الجزائرية تأييدا بالإجماع على نيل الاستقلال وسلامة تراب الجزائري بما فيه الصحراء.

– في مقررات مؤتمر الصومام: وعند انتشار الثورة وانتصاراتها اتخذ النشاط الدبلوماسي بعدا جديدا من خلال قرارات مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 الذي جاء فيه عزل فرنسا سياسيا على المستوى الداخلي وكذا على المستوى الخارجي.

---

[1] - Génes d'Algérie algérienne, Achéve d'anaphase sur les presse ENAG.Reghaver Algérie.

[2] - جريدة بوابة الجزائر، **الدبلوماسية الجزائرية خلال الثورة الجزائرية**(الجزائر)، 2013.

توسيع نطاق الثورة إلى حد جعلها مطابقة للقوانين الدولية.

ومن أهدافها على المستوى الخارجي أيضا:[1]

- تكثيف النشاط في الخارج لكسب الدعم المعنوي والمادي.

- تصعيد تأييد الرأي العام.

- التعريف بالقضية الجزائرية بين الدول التي أرادت فرنسا عزلها أو إبعادها عن المجريات الحقيقية في الجزائر وبالتالي تغيير نظرتها.

في جويلية 1957 أرسل "امحمد" يزيد تقريرا إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية يلخص فيه النشاط الدولي لجبهة التحرير الوطني في ثلاث نقاط:

- العمل على إخراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي.
- جعل القضية الجزائرية في نفس مرتبة القضية التونسية والمغربية على المستوى الدولي.
- إبلاغ هيئة الأمم المتحدة بالقضية الجزائرية.

- على مستوى الوطن العربي:

نالت القضية الجزائرية تأييدا ماديا ومعنويا كبيرا من طرف الدول العربية، فقد تحصلت على السلاح والمال والمساندة السياسية في كل المحافل الدولية، كما سهلت هذه الدول لممثلي الثورة الجزائرية فيها بالنشاط السياسي عن طريق مكاتبهم المنتشرة في عواصم هذه البلدان، كما كان للدول العربية الأثر الكبير في تقديم التسهيلات للطلبة الجزائريين على مواصلة دراستهم، وعلى رأس هذه الدول "مصر" التي كان لها الدور الكبير في مؤتمر باندونغ وغيره من المؤتمرات.[2]

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- يوسف حسين يوسف ، **الدبلوماسية الجزائرية** ، المركز القومي للإصدار القانونية ، القاهرة ، 2011 ، ص 88.

مثل مؤتمر القاهرة الذي جمع 46 دولة آسيوية وإفريقية في 26 ديسمبر 1957 حيث خرج بقرارات هامة للقضية الجزائرية، منها الاعتراف بالكفاح الجزائري، التنديد بالسياسة الفرنسية، والمطالبة باستقلال الجزائر ، كما نادوا إلى القيام بمسيرات ومظاهرات في عواصم هذه الدول لصالح القضية الجزائرية يوم 30 مارس 1958، وجعلوا هذا اليوم هو اليوم العالمي للتضامن مع الجزائر المجاهدة. [1]

أما في تونس والمغرب الأقصى فقد كانت تجمعهم وحدة الكفاح ضد مستعمر واحد لذلك كان التنسيق بينها أمرا حتميا في العديد من المؤتمرات التي جمعتهم أهمها مؤتمر طنجة من 27–30 أفريل 1958، والذي فيه اتفقوا على الإعلان عن جبهة دفاع مشتركة ضد السيطرة الاستعمارية كما تقرر في هذا المؤتمر إيجاد خطط عملية كمساندة الثورة الجزائرية وفيه مهدت جبهة التحرير الوطني أرضية تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة التي تم إنشاؤها رسميا في القاهرة يوم 19 سبتمبر 1958.

– على المستوى الدولي في الأمم المتحدة:[2]

إنّ الدعم الذي نالته من الدول الإفريقية والآسيوية وعلى رأسها الدول العربية هو السبب الذي أوصل القضية الجزائرية إلى التدويل في الجمعية العامة لهيأة الأمم المتحدة متحدين بذلك فرنسا وحلفاؤها في الحلف الأطلسي الذين لعبوا دورا كبيرا في دعم فرنسا الاستعمارية.

بقيت القضية الجزائرية تتناقش في الأمم المتحدة لسبع دورات متتالية من سنة 1955 إلى 1962 حيث لعبت خلالها الدبلوماسية الجزائرية ممثلة بإطاراتها السياسية دورا بارزا في كل بقاع العالم أكسب تأييد الشعوب لها.

أما الدورة 15 التي عقدت في ديسمبر 1960 اتفقت خلالها المجموعة الإفريقية الآسيوية على نص مشروع تضمن ما يلي: [3]

---

[1]- سعيد محمد أبو عباه، **الدبلوماسية القديمة و الحديثة**، دار السينما للنشر و التوزيع ، 2009/1430 ، ص 82.
[2]- نفس المرجع.
[3]- أحمد سي علي، المرجع السابق، ص 24.

- الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير.
- تطبيق حق تقرير المصير بطريقة عادلة مع احترام وحدة الأراضي الجزائرية.
- قيام الأمم المتحدة بالإشراف على تطبيق ما نص عليه المشروع، وإجراء استفتاء في الجزائر بإشراف وتنظيم الأمم المتحدة، حيث حظي هذا المشروع بتأييد 63 صوتا ضد 8 أصوات وغياب 27 عن الاقتراع.

الدورة 16 من أكتوبر 1961 اتفقت الجمعية العامة الأمم المتحدة بأغلبية 62 صوتا وامتناع 38 عن التصويت، على لائحة اللجنة السياسية التي تطالب من الحكومة الفرنسية و الحكومة الجزائرية المؤقتة استئناف المفاوضات من أجل تطبيق حق تقرير المصير، واستقلال الجزائر في إطار وحدة الأراضي الجزائرية، والدخول في المفاوضات كان في 15 مارس 1961، وفي شهر مارس 1962 توقف القتال رسميا واعترفت فرنسا باستقلال الجزائر بموجب اتفاقية أيفيان.[1]

محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

سجلت الدبلوماسية الجزائرية في الآونة الأخيرة عودة لافتة للنظر إلى الساحة الدولية، وكان نجاح وساطتها في حل عدد من القضايا واتخاذ مواقف شجاعة وحازمة في قضايا أخرى، مؤشرا قويا على قدرات الدبلوماسية الجزائرية في صناعة حراك دولي وهي القدرات نفسها التي سبق أن صنعت عز ومجد الدبلوماسية الجزائرية قبل اليوم والملاحظة الجوهرية التي تصادف أي متابع لمسار الدبلوماسية الجزائرية، أنها شهدت عهدين ذهبيين، الأول: سنوات السبعينات في 1979، والثاني: مرحلة كانت بعد خروج الجزائر من عزلتها الدولية في السنوات العشر الأخيرة، وانتصارها في معركة الموت أمام الإرهاب الدموية.

---

[1]- أحمد سي علي، المرجع السابق، ص 25.

والمسجل في كل هذا هو ثابت مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية على مبادئها وعدم تغيرها بتغيير الرؤساء، والوضع الداخلي دون تفريق في المبادئ والأسس التي بنت عليها الدولة الجزائرية سياستها الخارجية.

وكذلك بنت الجزائر سياستها على عدة محددات وهي تدرس السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية وهي تفاعلات بين هذه العناصر وتعرف بأنها حلقة الوصل بين السياسة الداخلية للدولة والنظام الدولي.[1]

ولهذا سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم المحددات والمبادئ السياسية الخارجية الجزائرية.

محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

نعني بمحددات السياسة الخارجية الجزائرية العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية لأية وحدة من الوحدات الدولية، كما نعني بها أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية،[2] فالسياسات الخارجية للدول لا تتحد وتتغير بفعل الصدفة، وإنما استنادا إلى مجموعة من المتغيرات.

اصطلح على تسميتها بالمتغيرات التفسيرية، لأنها تقوم بتفسير السلوك الخارجي لمختلف الوحدات الدولية، ويختلف الباحثون في طريقة تصنيفهم لمتغيرات السياسة الخارجية، فمنهم من يصنفها إلى متغيرات جغرافية، سياسية، اقتصادية، عسكرية واجتماعية، في حين أن البعض الآخر يصنفها على متغيرات مادية ومتغيرات إنسانية، وهو التصنيف الذي سنعتمده، بحيث تتفاعل فيه المتغيرات الداخلية والخارجية في بلورة السلوك الخارجي للوحدات الدولية، ولذلك تعرف السياسة الخارجية بأنها نتاج للتفاعلات بين عناصر البيئة الداخلية والخارجية.

---

[1]- حسين حمدان الحكيم، **بيئة صنع القرار الخارجي السعودي**، مجلة العربية للعلوم السياسية، 1992، ص39.

[2]-.وهيبة دالع، **دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية**، الخلدونية، 2006، ص35.

وتعرفها الباحثة "كارول باركل" "Carol M.BARCER" بأنها حلقة الوصل بين السياسة الداخلية للدولة والنظام الدولي، وهي في نفس الوقت تعتبر استجابة للمتطلبات الداخلية ومحاولة للتأثير في سلوكيات الدول الأخرى.

فالجزائر مثل باقي الدول لها سياسة خارجية تعتبر انعكاسا لسياستها الداخلية، وهذا ما أثبتته التجارب الزمنية، مع وجود جملة من المؤهلات الداخلية، الجغرافية، الاقتصادية والعسكرية، التي تحدد منطلقاتها في السلوك الخارجي.[1]

وانقسمت إلى قسمين محددات داخلية ومحددات خارجية:

أولا: المحددات الداخلية:

هي محددات تقع داخل إطار الوحدة الدولية ذاتها، أي أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي والبنيوي وليس نتيجة التفاعل مع وحدات دولة أخرى.

وتمثلت فيما يلي:

أ- المحددات الجغرافية:

تتضمن العوامل الجغرافية: الموقع، المساحة، التضاريس، المناخ، وهي العناصر الأساسية المكونة لجغرافية الدولة، والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سياستها الخارجية، ومن ثم تحديد مركزها الدولي، أما تأثيرها الغير مباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند صناعة سياستها الخارجية.

ولطبيعة الموقع الجغرافي للدولة تأثير كبير عن سياستها الخارجية، فالدولة التي تتمتع بموقع إستراتيجي كتحكمها في أهم طرق الاتصال والمرور الدولي هي أكثر فعالية وتأثيرا في مجريات الأحداث

---

[1]- نبيلة داوود، **الموسوعة السياسية المعاصرة** ، (القاهرة)، 1991، ص36.

الدولية، أما الدولة التي تقع في إقليم يتسم بالأزمات السياسية والتوترات الأمنية فتأثيرها يكون محدود،[1] وبذلك فإن للموقع الجغرافي أهمية في الإستراتيجية الدولية، فالدول البحرية مثلا تتمتع بقوة تجارية، وبقدرة حرية على الدفاع والهجوم، على عكس الدول الداخلية التي ليس لها واجهة بحرية، والتي تعتبر دولا متخلفة، وأكثر عرضة للاختراق الخارجي.

كما أن للحدود أهمية واضحة لسلوك الدولة اتجاه محيطها المباشر، وغير المباشر فالدولة التي لها حدود مكشوفة تكون أكثر عرضة من غيرها للهجوم أو الضغط من قبل الدول المجاورة خاصة إذا كان مؤشر القوة لهذه الدولة أضعف من القوى المحيطة لها ولذلك غالبا ما تضطر الدول التي تنطبق عليها هذه الوضعية، والتي حدودها طويلة مع العديد من البلدان إلى إقامة علاقة حسن الجوار دائمة وتعزيزها بمعاهدات حدودية واتفاقيات اقتصادية وخلق مجالات تعاون لضمان سلامة إقليمها.

وتحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية، بحيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول (9 غرب غرينتش و 12 درجة شرقا)، وبين دائرتي عرض (19 درجة جنوبا و37 درجة شمالا)، وبهذا تكون في موقع إستراتيجي يتوسط القارات (إفريقيا أوروبا، آسيا، أمريكا)، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية وتحدها سبعة دول مجاورة فهذا الموقع الوسيط الذي يجعلها قريبة من كل القارات مما يسهل تواصلها معها.

كما إنّ انفتاحها على البحر الأبيض المتوسط، يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا، وتتوفر الجزائر على واجهة بحرية بمسافة 1200 كلم من الشرق إلى الغرب على البحر الأبيض المتوسط، الذي يعتبر الممر الأساسي للسفن والبواخر من وإلى مختلف المناطق مما يعطيها[2] هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية، باعتبار الجزائر ترتبط حدوديا ببعض الدول الإفريقية التي تعيش أزمات سياسية حادة،

---

[1]- سميرة نصري، **الموسوعة السياسية المعاصرة**، (القاهرة) ، 1991 ، ص80..

[2]- المكان نفسه.

نتيجة الانفلات الأمني والانهيار الاقتصادي والذي يعتبر تهديدا كبيرا للأمن القومي الجزائري بمختلف مستوياته.

تحتل الجزائر المرتبة العاشرة بين دول العالم من حيث المساحة، والأولى في إفريقيا والعالم العربي بعد انقسام السودان بمساحة تقدر ب2.381.741، أي 12/1 من مساحة القارة الإفريقية،[1] وهذا ما أعطى لها عمقا إستراتيجيا متميزا، وهذا ما أعجز المستعمرين الذين استهدفوا الأراضي الجزائرية طوال العصور الماضية، حيث استغرق الاحتلال الفرنسي للقسم الشمالي للجزائر حوالي 18 عاما.

تتمتع الجزائر بتضاريس وعرة وسلاسل جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب، والتي كانت ملاذا آمنا لثوار جبهة التحرير الوطني في حقبة الاستعمار، وهذا العنصر يعتبر من عناصر قوتها للتحصن في حالات وجود تهديدات خارجية.

ب- المحددات الاقتصادية:

وترتكز أساسا على طبيعة الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة وتشمل الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة وتشمل الموارد الطبيعية مصادر الطاقة كالبترول، الفحم، الغاز، الموارد النووية وغيرها، والمعادن كالحديد، القصدير، النحاس والموارد الغذائية كالقمح، الذرة، فتوفر هذه الموارد لدى الدولة يساهم في استقلاليتها النسبية، مما يعزز مكانتها ويجعلها فاعلا مؤثرا في العلاقات الدولية.

والدولة التي تتوفر على الموارد الطبيعية تصبح لها قوة اقتصادية، وبذلك تمل أداة من أدوات السياسة الخارجية الفعالة وهي الأداة الاقتصادية التي تمكنها من مكافئة الدول الأخرى أو معاقبتها ومن ثم التأثير على سياستهم الخارجية، كاستعمال المعونة الاقتصادية أو التهديد يقطعها في محاولة لدفع الدولة المستقبلة للمعونة إلى التصرف وفقا لمصلحة الدولة المقدمة للمعونة.[2]

---

[1]- نفس المرجع، ص38.

[2]- ياسين طاهري ، **المتغيرات الدولية** ، (المؤسسة العربية ، عمان) ، 2005 ، ص39.

الاقتصاد الجزائري يعتمد في نمو الناتج المحلي الخام على عوائد تصدير الكميات المتزايدة من المحروقات، ساعده في ذلك قرب الجزائر من السوق الأوروبية، نظرا لقرب موانئها من موانئ الاستقبال الأوروبية والأمريكية فالقرب الجغرافي يجعل المحروقات الجزائرية ذات قدرة تنافسية بسبب انخفاض التكاليف المتعلقة بالنقل.

إن التركيز على السلعة في تحقيق مداخيل من العملات الأجنبية، وإنعاش برامج التنمية الداخلية في ظل عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة في المجال الزراعي وهذا ما سيجعلها عرضة لمختلف الأزمات الاقتصادية في حالة انخفاض أسعار البترول وارتفاع أسعار القمح، وقد يؤدي أي حصار على اقتصادها إلى انهياره.

بالإضافة إلى عدم وجود صناعة متطورة، توفي مطالب السوق الداخلية، دون اللجوء إلى الاستيراد أو قادر على تحويل المواد الأولية قبل توريدها، أو صناعة حربية متطورة من أجل تجهيز الجيوش ذاتيا دون الاعتماد على الاستيراد من (روسيا، ال و م أ)، وهذا ما سيكون حائلا أمام الجزائر حيث تعتبر قوة إقليمية عربيا، وإفريقيا مع العلم أنّ أكبر ميزانية تدفعها الدولة تكون في مجال استيراد الأسلحة والتجهيزات العسكرية.

ج- المحددات البشرية: [1]

إن العامل البشري دور مؤثر في السياسة الخارجية للدول باعتباره عنصر مهما لبناء قوة عسكرية قادرة على تحقيق أهداف سياستها الخارجية أثناء السلم والحرب مثلما هو الحال في الصين غير أنّ الكم السكاني يرتبط بعامل الكيف حتى يكون للدولة تأثير في العلاقات الدولية، إلا أن هناك دول ذات تعداد كبير من السكان مثل الهند واندونيسيا.

---

[1]- نفس المرجع، ص40.

ولكن ذلك لا يؤثر كثيرا على سياستها الخارجية، كما أن عدد السكان قد لا يعد أساسا للقوة العسكرية، أما التطور التكنولوجي، فإسرائيل مثلا تملك جيشا يمثل حوالي 16% من مجموع سكانها ولكنها تمتلك أحد أعلى معدلات التعبئة العسكرية في العالم، كما أنّ الدول التي تعاني من قلة السكان، تصبح فيها عملية النمو الاقتصادي متوقفة على الاستعانة بالعمالة الأجنبية لتوفير الرأسمال البشري، ما يخلق أعباء على السياسة الخارجية للدولة.

بالإضافة إلى حجم السكان فهناك مسألة توزيعهم في الدولة من حيث الأصول العرقية والدينية، فقد يؤدي وجود أقليات عرقية أو أثنية إلى التأثير على السياسة الخارجية للدولة،[1] فللأقلية عدة مصالح وارتباطات تختلف عن مصالح وارتباطات الأغلبية، كما أنّ تلك الأقلية قد تضغط على الأغلبية لتحقيق مصالحها، وقد تستعين بقوى خارجية للتدخل لحمايتها، مما يهدد الأمن القومي للدول التي تضم تلك الأقليات.

بالنسبة للجزائر فهي تتوفر على أكثر من 40 مليون نسمة، 70% منهم شباب وهذا يشكل عنصر أساسي من عناصر القوة لها خاصة إذا استطاعت الدولة استغلالها إيجابيا لتحقيق التنمية.[2]

د- المحددات السياسية والاجتماعية:

ترتكز أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة، والذي يلعب دورا مؤثر في السياسة الخارجية، فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية، وهي نظم تتسم بالتعددية وارتفاع نسبة المشاركة السياسية، عكس الأنظمة التسلطية التي تعكس سياسات عدوانية توسعية، وتكون مرتبطة بشخصية القائد السياسي، وهناك من يرى الأنظمة السياسية ذات الطبيعة التسلطية هي أكثر نجاحا في مجال السياسة الخارجية من النظم السياسية ذات الطبيعة الديمقراطية، لأن الأولى أكثر قدرة على التحرك الديناميكي في

---

[1]- نفس المرجع، ص 41.

[2]- محمد سليم، **تحليل السياسة الخارجية، مكتب النهضة العربية**، 1998، ص08.

عملية صنع القرار ، وأكثر دقة في أدوات الاتصال والفعالية البيروقراطية، إلى جانب اتسامها بالقدرة على ضمان سرية المعلومات وعدم تسريبها خارج دائرة وأجهزة وقنوات عملية صنع السياسة الخارجية.[1]

1- الثقافة السياسية:

تعتبر الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري هي إفراز لتراث ديني، متشبع بالتقاليد التاريخية، وبحيرات وتجارب كانت نتاجا لفترة زمنية ماضية، عانى فيها المجتمع الجزائري من مرارة الاستعمار ، كما أنه يستمد ثقافته من انتماءاته الإسلامية، المغربية الإفريقية المتوسطة.

نتيجة المتغيرات السابقة فإن المجتمع الجزائري مجتمع ثائر بطبعه يحبذ الحرية، وقد يكون في مرات عديدة عنيفا، فهو يتصور التدخل الخارجي على أنه انتهاك لحقوق وحريات الغير ، وذلك نتيجة لما عاناه سابقا في ظل الاستعمار الفرنسي. [2]

لقد أنشأ لدى المجتمع الجزائري حساسية حول مسألة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية، حتى لو تعلق الأمر بعمليات الحفظ وبناء السلم أو التدخل في نزاعات داخلية، قصد مساعدة المجتمعات المشتتة على تجاوز أزمتها واستعادة وحدتها، يعبر ذلك لديه بأنه تدجل في شؤون الغير لذلك تجده ضمن مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية (مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول)، فالمجتمع الجزائري لا يتقبل سقوط جنود جزائريين خارج الإقليم الوطني، وهذا ما يعكسه النص الصريح للدستور الجزائري " عدم السماح بإرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية.

يتغير الموقف عندما يتعلق الأمر بدعم حركة تحررية، فإنّ الانتماء الديني والتجارب السابقة، تلعبان دورا كبيرا في دفع المواطن الجزائري إلى نصرتها،[3] وهذا ما يحدث مع القضية الفلسطينية عندما صرح

---

[1]- اسماعيل عبد الفتاح ، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** ، (مركز الاسكندرية) ، 2005 ، 19.

[2]- سليم العايب، المرجع السابق، ص19.

[3]- احسن العايب، المرجع السابق، ص20.

"هواري بومدين" (نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة)، وكذلك الحال مع قضية الصحراء الغربية والدعم والاهتمام الذي توليه الجزائر.

ب- المحددات الاجتماعية:

يظهر أثر المحددات المجتمعية على السياسة الخارجية في مجموعة من العناصر أهمها:

1- خصائص الشخصية القومية:

إن الشخصية القومية هي أكثر العوامل تأثيرا على السياسة الخارجية، ونعني بها الصفات العامة التي يشترك فيها جل سكان الدولة، والتي تميزهم عن غيرهم من الشعوب، وهذه الصفات تتشكل من خلال مجموعة من الاعتبارات والمصادر أهمها التنشئة الاجتماعية التي تتم عن طريق الأسرة والمدرسة، بتلقين الأطفال القيم والعادات والتقاليد الوطنية،[1] فمقومات الشخصية الوطنية تؤثر على السياسة الخارجية، لأن صانعي القرار أنفسهم يحملون تلك القيم والصفات، وهم أشخاص يتأثرون بمعطيات البيئة التي يعيشون فيها، كما أن طبيعة الشخص تحدد أنواع السلوك الخارجي، ومن ثم يقال أنّ هناك شخصيات وطنية عدوانية وأخرى مسالمة.

2- التوجهات المجتمعية:

ويقصد بها مجموعة الأفكار الأساسية التي توجه معظم أفراد المجتمع، والتي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي، وتشمل على مجموعة من المفاهيم الفرعية كالثقافة السياسية والإيديولوجية، ويقصد بالثقافة السياسية نمط توجهات أفراد المجتمع نحو السلطة السياسية، وهي تلعب دورا مؤثرا في الاختيارات السياسية المتاحة للقادة السياسيين، ويميز الدارسون بين الثقافة السياسية وتفويضها في اتخاذ القرارات الأساسية دون مشاركة حقيقية منهم.

3- البناء التعليمي:

---

[1]- وهيبة دالع، المرجع السابق، ص46-47

يلعب البناء التعليمي دورا هاما في الرفع من مستوى التقدم الحضاري داخل المجتمعات كما أنه يحدد طبيعة وخصائص العناصر البشرية التي تشغل أجهزة ومؤسسات المجتمع مما يخلق وعيا شعبيا يؤثر بشكل أو بآخر في توجهات السياسة الخارجية.

4- الرأي العام:

ونعني به موقف جماهير من الناس اتجاه قضية أو موضوع معين، وقد استعمل جابرييل ألمود (Gabriel Almond)، اصطلاح مزاج السياسة الخارجية للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة التي تبديها الفئات الواسعة من الناس في دولة من الدول تجاه لسياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات،[1] ففي المجتمعات الديمقراطية الغربية يتمكن الرأي العام من التطور عن طريق ما يحصل عليه من معلومات مختلفة عن طريق قنوات متعددة فيما يتعلق بظروف ومعطيات البيئة الخارجية.

وحيث توجد مجموعة من المؤسسات تعبر عن الرأي العام، يمكن لهذه الأخير أن يصل إلى درجة المحدد الرئيسي في صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية، لكن لا تلعب كل اتجاهات الرأي العام نفس المكانة والوزن في تحديد السياسة الخارجية، فأكثر الفئات تأثيرا، هي التي تكون على اطلاع بما يحدث في لبيئة الخارجية، نظرا لما لها من اهتمامات ومصالح في ذلك، أما في الدول التي تسيطر فيها السلطة على كل وسائل المعلومات، فإنه بالإمكان استغلال وتوجيه الرأي العام بما يخدم أهداف السياسة الخارجية، وترى المدرسة الواقعية بان الرأي العام يتميز بصفات معينة أهمها عدم المعرفة، وعدم الاهتمام والتبسيط والتغلب الشديد، كما ترى بأنّ صانع السياسة الخارجية يؤثر في الرأي العام أكثر مما يؤثر به، كما أنّه كثيرا ما يتصرف بعكس ما يراه الرأي العام.

---

[1]- اسماعيل عبد الفتاح، المرجع السابق، ص48.

5- التجانس الاجتماعي: تنعكس التركيبة البشرية للدولة على أمنها القومي، باعتبار إن وحدة الدولة تعتمد على مجموعة من مقومات البشرية المرتبطة بالبنية السكانية فيها التي تجمع بين السكان وتكون مشتركة بينهم، مؤلفة من مشاعرهم اتجاه الأرض التي تكوّن الإطار البيئي لهم.[1]

ويدخل في عداد هذه المقومات التجانس اللغوي والديني، والحضري والعرقي، بما يكفل وحدة الفكر والتصور، (فكلما كان التجانس السكاني متناسق كلما شكّل دعامة قوية للاستقرار وتركيب الدولة، لكون أن اللاتجانس يعني (التمزق الداخلي)، بما يترتب عنه من تهديد الأمن القومي للدولة.

وعموما يمكن تلخيص العامل السكاني بحجمه وتركيبته وتوزيعه، على أنّه من المتغيرات الهامة في دعم الأمن القومي للدولة لكن هذا مرهون بمدى وجود سياسة أمنية رشيدة، يدرك أهمية العامل البشري هذا دون إلغاء الجوانب السلبية له.

تتمتع الجزائر بتجانس اجتماعي متميز جعل مجتمعها يتمتع بوحدة لغوية تتمثل في العربية ووحدة الدين ألا وهو الإسلام، مع تشابه كبير بين عادات وتقاليد مختلف ولايات الوطن الجزائري ويجتمعون كلهم على حب الوطن والدفاع عنه.

فبرغم وجود بعض الاختلافات في اللهجات المحلية والتي حاول بعض أعداء الجزائر توظيف ذلك لزرع الشقاق والانقسام في صفوف الشعب الجزائري ولكنهم لم ينجحوا في ذلك لأن الشعب الجزائري معروف بتوحده أثناء الأزمات، والدليل على ذلك الثورة التحريرية.

6- النسق الدولي:

يؤثر النسق الدولي على السلوك الخارجي، للوحدات الموجودة فيه على حسب حجم الدولة (كبيرة، صغيرة، متوسطة)، وكذلك على حسب قدرات الدولة،[2] (الاقتصادية، التكنولوجية والبشرية)،فالدول الصغيرة

---

[1]- ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة** ، (دار مجدلاوي ، عمان) ، 2004 ، ص49.

[2]- سليم العايب، المرجع السابق، ص21-22.

تكون أكثر عرضة للتأثر بالنسق الدولي والعكس صحيح، وكذلك الحال مع الدول الفقيرة في الموارد والثروات.

نظام التنمية القطبية يعطي هامشا أكبر للدول الصغيرة والضعيفة للتحرك فيه على العكس منه في نظام الأحادية القطبية الذي يقيد حركة هذه الدول.

تعتبر الجزائر من الدول المتوسطة من حيث الحجم والإمكانيات بصفة عامة، وبالتالي فإنّ النسق الدولي يترك أثره على السياسة الخارجية الجزائرية بشكل متفاوت.

لقد تقلص هامش الحركة للسياسية الخارجية الجزائرية في ظل نظام الأحادية القطبية حيث عرفت خلالها انكماشا وتقوقعا حول نفسها زادته مجموعة مشاكل داخلية، وهو ما انعكس على دعمها لحركات التحرر، بحيث قلقت كثيرا من حدة موقفها حيال الصحراء الغربية، وكذلك الحال بالنسبة للمقاومة الفلسطينية التي صنفتها الولايات المتحدة الأمريكية في خانة الإرهاب، دعما لحليفتها إسرائيل، وبالتالي فالنسق الدولي محدد هام من محددات السياسة الخارجية الجزائرية.[1]

ثانيا: المحددات الخارجية:

تتمثل المحددات الخارجية في شكل وهيكل النظام الدولي والإقليمي تنتمي إليه الدولة، وذلك من حيث نمط توزيع القوى، فعلى سبيل المثال من الصعب على دولة معينة تبني سياسة العزلة في نظام دولي يتسم باستقطاب حاد، لذلك فإنّ طبيعة النظام الدولي القائم يلعب دورا مؤثرا في السياسات الخارجية للدول، فإذا كان هذا النظام يقوم على وجود تكتلات ومحاور أساسية وعسكرية، فإنّ ذلك يدفع واضعي السياسات الخارجية في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض التحالفات لحماية أمنهم القومي بغض النظر عما قد ينطوي عليه من تعارض في تفضيلاتهم السياسية الخاصة، أو ما يحدثه هذا الوضع من خروج على بعض السياسات التقليدية التي كانت تنتهجها في سياستها الخارجية، أما إذا كان النظام

---

[1]- نفس المرجع، ص23.

الدولي لا يقوم على أساس المحاور والتكتلات الدولية فإنّ ذلك يكون أدى إلى تشجيع النزعات الحيادية لدى كثير من الدول.[1]

ويعرف محمد السيد سليم المحددات الخارجية الجزائرية بطبيعة النسق الدولي الذي يتضمن أربع أبعاد هي الوحدات الدولية، البنيان، المؤسسات الدولية، والعمليات السياسية الدولية.

أ- المحددات الدولية:

يرى "دوتش وسنجر" أن ازدياد عدد الوحدات الدولية يزيد من استقرار النسق الدولي بحيث يشتت حجم الانتباه الذي يوجه كل فاعل دولي إلى أي فاعل آخر، بينما يرى "والتز" بأنه كلما قل عدد الفاعلين في النسق الدولي قل احتمال الحرب وازدادت درجة استقرار النسق، لأنه قلة عدد الفاعلين يساعد في تحديد نقاط الاختلاف والاتفاق بينهم، وازدياد عدد الوحدات الدولية كما هو عليه الحال اليوم بإنشاء التزامات جديدة على الفاعلين الجدد في النسق الدولي، وهذا ما قد يخلق مشكلات حقيقية للدول محدودة الموارد، ويضعف قدرتها على رسم سياسة خارجية متكاملة.

ب- البنيان الدولي:

وهو أكثر أبعاد النسق الدولي تأثيرا على السياسة الخارجية، حيث يتم فيه ترتيب الوحدات الدولية حسب قوتها، وقابليتها للتأثير بالبنيان الدولي تتفاوت بتفاوت طبيعة هذا البنيان، فقدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل في النسق الدولي تزداد كلما زاد الطابع التعددي للبنيان الدولي خاصة مع وجود صراع بين الوحدات الدولية الرئيسية، لأنّ ذلك يؤدي إلى منع كل طرف منهم للآخر من السيطرة على الوحدات الصغيرة والمتوسطة، ويزيد من مناورة الدول المتوسطة، أما في بنيان القطبية الثنائية فيختلف التأثير على الوحدات الدولية باختلاف وضعية القطبيين، فإن كان الصراع بين القطبين الرئيسين فإنّ ذلك من شأنه ان يعطي هامش من الحرية للوحدات الأخرى، أما الاتفاق بين هذين القطبين

---

[1]- السيد سعيد، المرجع السابق، ص52.

فإنه يقلل من حرية تلك الوحدات وفي إطار البنيان الأحادي القطبية، والذي يتصف بهيمنة دولة واحدة أو مجموعة متجانسة من الدول.[1]

ج- المؤسسات الدولية:

تؤثر مؤسسات النسق الدولي على السياسة الخارجية للدول بصفة كبيرة، وقد تأخذ هذه المؤسسات شكلا تنظيميا أو قانونيا، حيث تعتبر التنظيمات الدولية أحد موارد السياسة الخارجية للدول، كما أنّها تؤثر في عناصر الاتفاق بين الدول الأعضاء في التنظيم ودرجة التعاون فيما بينها، وتؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول، لأنها تخلق قيودا على بعض التصرفات الخارجية للدول، كما أن دور هذه المؤسسات الدولية في السياسة الخارجية لا ينحصر في عملية تسوية المنازعات الدولية، ولكنه يمتد إلى كونه أداة لأقلمة سياسات الدول بحيث تصبح أكثر استجابة كمتطلبات التفاهم الدولي.[2]

د- العمليات السياسية الدولية:

وهي تمثل الجانب الحركي من النسق الدولي والذي يترتب عن مختلف التفاعلات التي تحدث بين الوحدات الدولية وتدخل ضمن عملية الفعل ورد الفعل التي ينتج عنها سلوك صراعي أو تعاوني بين الدول، وذلك حسب طبيعة الحافز الخارجي، حيث تختلف استجابة الدول لمختلف الحوافز الخارجية باختلاف الوزن السياسي للوحدة الدولية في النظام الدولي.

وعليه فإن كل دولة تتأثر في سياستها الخارجية بيئتها الخارجية إلى تشمل كل الظروف والعوامل التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة كأفعال وردود أفعال الوحدات الدولية الخارجية الأخرى، وطبيعة صناع القرار في تلك الوحدات، وأوضاع وظروف المجتمعات فيها من حيث البنى والأنماط الاجتماعية السائدة،

---

[1]- المكان نفسه.

[2]- أ. وهيبة دالع، المرجع السابق، ص54.

وكذلك المحيط الخارجي في صورته المادية القائمة، وما يسوده من ثوابت وضوابط تفرض نفسها على صناع القرار كمستوى التقدم التكنولوجي، ودرجة التفاعل والاندماج في الاقتصاد الدولي،[1]

فالبيئة الخارجية تفتح إمكانات معنية للتصرف بينما تضع قيودا على بعض إمكانيات التصرف الأخرى البديلة، ومنه فإنه كلما زاد ضغط البيئة الخارجية قلت إمكانات التصرف وتناقضت مجالات الاختيار المتاحة أمام الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية.

ثالثا : مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

إنّ السياسة الخارجية لأي دولة هي أحد الجوانب الرئيسية في نشاطها وهي تعبر عن الاتجاهات العامة التي تتبناها في علاقاتها مع الدول الأخرى والمنظمات، بمعنى آخر كل أشخاص القانون الدولي من منظور صالحا الوطنية وأهدافها القومية المحددة والأدوار التي تتصورها لنفسها في محيطها الإقليمي والدولي.

وبالتالي فإنّه يمكن القول أن السياسة الخارجية هي جملة الأهداف الوطنية التي تسعى أي دولة لتحقيقها أو المبادئ العامة التي تتحكم في ردود أفعال الدولة على الظروف الدولية ويترجم ذلك في مجموعة من الإستراتيجيات والقرارات التي تشكل سلوك الدولة مع محيطها الخارجي والخلاصة أنه ليس هناك فرق بين صناعة السياسة الخارجية التي هي مجمل النشاطات والجهود التي تفضي لوضع التصور أو الإطار العام لتحرك الدولة والمجتمع على الصعيد الخارجي من حيث الأهداف والمبادئ والتوجهات العامة. [2]

أما اتخاذ القرار فهو يعني المفاضلة أو الاختيار بين عدة بدائل متاحة في ضوء تقدير الإيجابيات والسلبيات لكل بديل ومدى ملائمة البديل المختار للظروف الداخلية والخارجية، ولكل دولة منطلقات

---

[1]- وهيبة دالع، المرجع السابق، ص55.

[2]- يومية الشعب الجزائري، نشر بوساطة فائزة سايح في الحوار يوم 2009/04/09.

ومبادئ تحكم توجهات سياستها تحددها عادة دساتيرها ووثائقها الرسمية فما هي مبادئ ومنطلقات سياسة الجزائر الخارجية؟

1- على مستوى الشعوب:

من البداية نشير إلى مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير يحتل على مكانة كبيرة في سياسة الجزائر الخارجية وهو غير قابل للتصرف، لأن الثورة الجزائرية قد ساهمت في إصدار القرار الأممي رقم 1514 المتصل بتقرير الشعوب في تقرير المصير والانتقال يوم 14 ديسمبر 1960.

وذلك بفضل عاملين أساسيين هما: جهود دبلوماسية مناضلي الخارج الذين خاضوا معارك كبيرة كان لها مداها على مستوى اجتماعات اللجنة السياسية للأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشر التي تزامنت على صعيد النضال الداخلي مع مظاهرات 11 ديسمبر التي أكدت للعالم إصرار الشعب الجزائري على حقه في تقرير المصير واستعادة سيادته وقد وصل وقع هذا الإصرار إلى أروقة الأمم المتحدة وكان له تأثيره الإيجابي لإصدار القرار المذكور الذي وظفته دبلوماسية الجزائر المكافحة لاسترجاع السيادة وتقرير المصير.[1]

الذي أعلن رسميا كما هو معروف يوم 5 جويلية 1962 وشرعت الجزائر الدولة في ممارسة سياستها الخارجية وهي تقدر تمام التقدير معاناة الشعوب المستعمرة وتدرك أهمية حقها في تقرير المصير.[2]

وفي ضوء هذا التصور المبدئي، تعاملت الجزائر مع حركات التحرر العالمية كلها دون تفرقة ولا تميز، وقد قال عنها الزعيم الإفريقي الثائر "أميكال كابرال": "إذا كانت مكة قبلة المسلمين والفاتيكان قبلة المسيحيين، فإنّ الجزائر تبقى قبلة الأحرار والثوار".

---

[1]- كريم بلقاسم سعودي ، **مبادئ القانون الدولي في ممارسات السياسة الخارجية**، (جامعة الجزائر)، 1993، ص 07.

[2]- نفس المرجع.

ونظرا لصعوبة التطرق لكل مواقف الجزائر إزاء مختلف حركات التحرر في العالم، في محاضرة وقتها محدد، فسنكتفي بقضيتين على سبيل المثال لا الحصر وهما فلسطين والصحراء الغربية، لأنّ مواقف الجزائر كانت ومازال وهي باقية إلى حين تقرير المصير للشعبين في فلسطين والصحراء الغربية.

- **قضية فلسطين:**

إن العلاقات الجزائرية الفلسطينية ليست وليدة مرحلة ما بعد الاستقلال، بل ترجع على الأقل إلى بدايات القرن العشرين وهذا ما تأكده أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية بكل تياراتها الفكرية والسياسة المجمعة على مساندة قضية فلسطين، ومكانة ثروة أول نوفمبر المجيدة لدى الشباب الفلسطيني منذ منتصف الخمسينات من القرن الماضي، الذي رأى فيها النموذج الأمثل للإقتداء به في سبيل التحرر والانعتاق من نير الاستعمار.[1]

وعلى هذه الخلفية والأرضية النضالية، تواصلت العلاقة مع الجزائر الدولة المستقرة بالدعم التام لقضية شعب فلسطين، وللدلالة على ذلك، نشير إلى بعض المنعطفات المفصلية ذات الدلالات الواضحة والساطعة على النحو التالي:

أ- احتضان الجزائر لأول مكتب لفلسطين في العالم:

افتتاح مكتب لفلسطين عام 1963 بالجزائر باسم الحركة فتح وهو الأول من نوعه في العال كله وقد كان نافذة مهمة للتعريف بالقضية الفلسطينية بدعم من الجزائر .

ب- دور الجزائر في تشكيل كيان فلسطيني مستقل:

دافعت الجزائر بوهج الثورة المنتصرة ومن منظور تجربتها النضالية في القمة العربية الأولى التي حضرتها بالقاهرة في شهر جانفي 1964 لصالح التوجه الدامي إلى تمكين الفلسطنيين من كيان يمثلهم وهذا ما توج بموافقة القمة العربية الثانية في شهر ديسمبر من العام ذاته على إنشاء منظمو التحرير

---

[1]- السيد أمين، **السياسة الخارجية و السياسة الدولية** ، 2002 ، ص 68.

الفلسطينية بقيادة "**أحمد الشقيري**" الذي دافع عن الثورة الجزائرية باستماتة في الأمم المتحدة بصفته ممثلا للمملكة العربية السعودية في خمسينات القرن الماضي، وفي الاتجاه ذاته قامت الجزائر بدور حاسم في القمة العربية السادسة المنعقدة بالجزائر شهد ديسمبر 1973 أثمرت القمة على قرار اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني رغم تحفظ الأردن وقتها.

الدعم الكبير الذي قدمته الجزائر التي لم تقبل بالهزيمة النكراء عام 1967 وظلت القوات الجزائرية مرابطة بمصر وأدت دورا مهما في حرب الاستنزاف التي توجهت بحرب 10 رمضان/ 6 أكتوبر 1973.[1]

د/ تمكين منظمة التحرير الفلسطينية من دخول المنتظم الأممي:

التذكير هنا بالدور الكبير والحاسم الذي قام به الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" بصفته وزير للشؤون الخارجية في عهد الرئيس الراحل "**هواري بومدين**" لتمكين الراحل ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من المشاركة في الدورة 29 للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974 وإلقاء كلمته المشهورة التي جاء فيها قوله: "لقد جئت حاملا في يد بندقية الثائر وفي اليد الأخرى غصن الزيتون، فلا تتركوا غصن الزيتون يسقط من يدي".

وهو الذي قال إنه لولا الجزائر ما كنت قد تمكنت من إلقاء خطابي في الأمم المتحدة، ويعود الفضل في ذلك إلى الرئيس بومدين صاحب القول المشهور : "نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة"، ورئيس الدورة السيد "**عبد العزيز بوتفليقة**"، كما ذكرنا سابقا.

هـ- دور الجزائر في معالجة الانشقاق وإنهاء المخيمات في لبنان:

في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي للبنان صيف 1982، وما ترتب عنه من اتهامات متبادلة بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية وانعكاس، بحدوث انشقاق كبير في صفوف حركة فتح ومنظمة التحرير

---

[1]- المرجع نفسه.

الفلسطينية بدعم من سوريا وصل إلى حد إنشاء تنظيم بديل تحت مسمى جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني برئاسة "**خالد الفاهوم**".[1]

وهو الأمر الذي رفضته الجزائر واعتبرته ضربا للمكاسب التي حققتها الثورة الفلسطينية، وقادت الجزائر مشوارا ومهمّة عسيرة من الحوارات متعددة الأطراف بأبعادها الإقليمية والدولية لدأب الصدع وإصلاح ذات البين بين الفلسطينيين وذلك طيلة 4 سنوات توجت باحتضانها اجتماعات الدورة 18 للمجلس الوطني الفلسطيني تحت شعار "الوحدة الوطنية" في شهر أفريل 1987 التي أسست نتائجها لمرحلة جديدة من النضال وأعادت المنظمة قوية على المستويين الفلسطيني والعربي.

و/ احتضان الجزائر اجتماعات المجالس الوطنية الفلسطينية 1983- 1986:

عندما ضاقت بالفلسطينيين السبل، بما فيها الدورة الفلسطينية المستقلة يوم 15 نوفمبر 1988 وقبلها احتضان القمة العربية الاستثنائية في شهر جوان 1988 لدعم الانتفاضة الفلسطينية بمبادرة ودعوة من الجزائر .[2]

ز/ استمرار الدبلوماسية الجزائرية بتوجيه من فخامة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة":

إلى غاية الآن، على العهد في بذل كل الجهود الممكنة على كل الجبهات بالتمسك بتحقيق مطالب الشعب الفلسطيني المشروعة وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير واسترجاع أراضيه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وهذا ما شددت عليه رسالة الرئيس بوتفليقة التي وجهها إلى الأمم المتحدة يوم 25 نوفمبر 2014 بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني "29 نوفمبر من كل عام" ويمكن الإشارة إلى بعض ما جاء فيها في الآتي:

---

[1]- صالح بن القبي، المرجع السابق، ص23.

[2]- صالح بن القبي، المرجع السابق، ص24

- تجديد التأكيد على موقف الجزائر الثابت والمتمثل في نصرة الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف.
- اعتبار سياسة الاستيطان وتهويد القدس الشريف و الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة عقبة أساس أما المساعي الرامية إلى إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.
- تثمين مبادرة الأمم المتحدة في جعل سنة 2014 سنة للتضامن مع الشعب الفلسطيني وتذكيرها بمسؤولياتها التاريخية لإنصاف هذا الشعب.
- الدعوة إلى تكثيف الجهود على كل المستويات، بما في ذلك الدبلوماسية متعددة الأطراف للإيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية.

كما تقرر في المادة 92 الباب الأول، الفصل السابع هذا الحق حيث جاء فيها: [1]

يشكل الكفاح ضد الاستعمار والإمبريالية والتميز العنصري محورا أساسيا للثورة، ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعد أساسيا في السيادة الوطنية، ويرتبط هذا المبدأ في التصور الجزائري بعلاقات حسن الحوار ونظرتها لمستقبل المنطقة سياسيا واقتصاديا وقد مارست مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها، وهو ما تمارسه في سياستها الخارجية اتجاه الشعب الصحراوي لتقرير مصيره.

وذلك لا ينبع من مجرد الوقوف إلى جانب الحركات التحررية وهي صاحبة تجربة مريرة في النضال ضد الاستعمار، لكن واقعة الجوار نفسها تفرض على الجزائر التزاما كبيرا بتأييد الموقف الصحراوي، فمثلا إذا أردنا المقارنة بين دور الجزائر وحجم تأييدها للقضية الصحراوية، لوجدنا أن الالتزام الجزائري اتجاه القضية الثانية يكون أكبر بحكم أنها دولة جوار وعدم إستياب الأمن فيها قد يمس أمنها القومي، زيادة

---

[1]- نور الدين خندوري ،**مترجم في السياسة الدولية ومبادئ في الدبلوماسية** ، (الجزائر)، 2006، ص 22.

على ذلك فإنّ أي قضية تحرر في العالم إن لم تكن لها مساندة قوية من الدول فإنّ تلك الحركة لا تحقق هدفها في كثير من الأحيان.[1]

كما اعترفت به موريتانيا بموجب الاتفاق الموقع مع جبهة البوليساريو يوم 5 أوت 1979، واعترفت به بموجب اتفاق الإخاء والوفاق الموقعة بين الجزائر وموريتانيا وتونس سنة 1983، وكانت الجماهيرية الليبية هي الأخرى تحذو نفس السياق واعترفت بحق الشعب الصحراوي بممارسة حقوقه وتقرير مصيره، أما العلاقات الجزائرية المغربية فإنّها شهدت قطيعة دامت سنة بسبب استمرار الدعم الجزائري للقضية الصحراوية.

تأكيد الجزائر على هذا الحق كمبدأ مقدس في سياستها الخارجية، وحرصها عليه ذهب بالدول إلى بعض الكتابات في تلك الفترة أن الجزائر كمية الدورة.

ومن المواقف المسجلة الدبلوماسية زاد هذا المبدأ نشهد الجزائر في المؤتمرات والقمم التي اتخذت سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي والتي قادت لتكريس مبدأ الحل السلمي في العلاقات الدولية حيث جاء هذا في خطاب "**محمد بجاوي**" سفير الجزائر لدى هيئة الأمم المتحدة في عقد الندوة ال 36 للجمعية العامة بتاريخ 6 أكتوبر 1981.

(إن السلام في العالم خاصة ما تعلق بحرية الشعوب لا يمكن أن يقوم بدون تنمية السلام).[2]

2- مبدأ حسن الجوار:

عرفت الدبلوماسية الجزائرية منذ الزمن القديم بتمسكها بالمبادئ التي المجتمع العالمي وتطبيق مبادئ القانون الدولي المعاصر في ممارسات السياسة الخارجية منذ استرجاع سيادتها الوطنية 1962، سيما فيما يتعلق بأهم المبادئ التي ترتكز عليها عبر العلاقات الدولية المعاصرة.[1]

1- محمد بجاوي، **الجزائر والأحداث الدولية**، في: مجلة صادرة من وزارة الشؤون الخارجية، 198، العدد 02، في: http//www.mae.dz

2- أحمد طالب الإبراهيمي، المرجع السابق، ص36.

تقوم السياسة الخارجية على مجموعة من المبادئ تنص عليها الدستور الجزائري في الفصل السابع من الباب الأول ابتداء من المادة 86 إلى (المادة 93)، وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز .

وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها المنظمات الدولية والإقليمية إلا أن الجزائر أعطت هذه القاعدة مضمونا خاصا بتصورها لعلاقاتها مع محيطها وهذه القاعدة المعروفة بحسن الجوار اصطلحت عليها الجزائر تسمية علاقات "حسن الحوار الإيجابي" الذي ورد في أواخر سنة 1981 في خطاب الأمة للرئيس الشاذلي بن جديد، الموجه لنواب المجلس الشعبي الوطني، ومفاده أن الجزائر التي تعبر جزءا رئيسيا في المغرب العربي وتنتمي كذلك إلى المجموعة الصحراوية فإنها تسهر على تحقيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي لتنمية العلاقات بينها وبين باقي الدول.

إنّ حسن الجوار البسيط يعني بمجرد عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهذا في حد ذاته ليس كافيا كضمان للاستقرار والوفاق، ولا بد أن نعطيه التفسير الإيجابي الذي يعني إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب وتكامل في المصالح لفائدة البلدان والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص، علما أن الصفقات الأكثر أهمية لتحقيق هذا الهدف تتمثل في التخلي عن كل أسباب التوتر.[2]

فالجزائر بصدد هذا الموضوع تعلن دون تحفظ التزامها الكامل اتجاه قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة باحترام الحدود القائمة عند الاستقلال، يعني أن الجزائر لا تحبذ تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل سلبي لأنه وفق هذا التصور يمكن لأي دولة أن لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة ولا

1- عمر صدوق، **تطبيق مبادئ القانون الدولي في ممارسات السياسات الخارجية الخارجية**، في: أحمد طالب الإبراهيمي، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، 1989.

2- محمد الهواري ، الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد، 2013، العدد 04 ، في :http:/// www.arabtimes.com

تتعدى على أقاليمها لكنها لا يمكن أن تسمح بوضع قواعد عسكرية بالقرب من حدود الدول المجاورة، وغير ذلك من الممارسات التي لا تمثل خرقا لمبادئ حسن الجوار المقرر في المنظمات الدولية. [1]

لكن لا تدعم التصور الجزائري الذي يهدف إلى تطبيق حسن الجوار بشكل إيجابي يقوم على تنمية السلم بين دول الجوار والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور، من أجل حل كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين هذه الدول وكذلك استغلال كل الإمكانيات لتنمية التعاون لتحرير المبادلات بين الدول لتصبح مصالح دول الجوار الواحد مرتبطة بروابط متينة لا يمكن أن تتماشى بمجرد سوء تفاهم.[2]

3- مبدأ ضبط الحدود:

تعتبر الحدود السياسية بمثابة الهيكل الخارجي لرقعة الدولة وهذه الحدود أثارت وما زالت تثير العديد من المشاكل، فكل دول العالم تعاني من مشكلة الحدود من بينها الجزائر التي لم تتمكن من الفصل النهائي في مسألة حدودها مع جيرانها مما جعلها عرضة للعديد من الانتهاكات، فإلى أي مدى أثرت مسألة الحدود الجزائرية على جغرافيتها السياسية.

نظرا لاتساع مساحة الجزائر، إذ تبلغ طول حدودها مع جيرانها حوالي 7000 كلم، فمن الشرق تحدها تونس على طول 965 كلم، وليبيا 982 كلم، وموريتانيا 463 كلم، أما الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 1200كلم، وعرفت الجزائر غداة الاستقلال مصاعب كبرى وتحديات خطيرة أثارتها مشكلة لحدود وفي مقدمتها المغرب، تونس، ليبيا، (مسألة الحدود) ورضت الاعتراف بها بحجة أنها من مخلفات الاستعمار.[3]

1- الجزائري في عهد الشلدلي بن جديد، في: http:// www.arabtimes.com

[2]- محمد فجالي، ضبط الحدود الإقليمية ومبدأ حسن الجوار، الحالة الجزائرية التونسية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، 1990، ص198-199.

[3]- محمد المختار الزروقي، **دراسة السياسة الخارجية**، القاهرة (مكتبة الأنجلو المصرية)، 2005، ص 96.

تحركت الدبلوماسية الجزائرية وركزت جهودها على تهدئة الأوضاع في محيطها الإقليمي القريب، قبل التطرق إلى معالجة مسألة الحدود مع دول الجوار، وهي تدرك أن هذه المسألة لا تحل عن طريق استخدام العنف والقوة، لذا انتهجت سياسة تركزت على مبدأ "حسن الجوار الإيجابي" مع الدول الأخرى فقد عقدت معها الاتفاقيات التالية:[1]

- الاتفاقية الخاصة بوضع علامات على الحدود الجزائرية وجمهورية مالي، الموقعة في 08 ماي 1983 والمصادق عليها في 28 ماي 1983.
- الاتفاقية الخاصة بوضع علامات على الحدود بين الجزائر والنيجر الموقعة بالجزائر في 05 جانفي 1983 والمصادق عليها في ماي 28 ماي 1983.
- الاتفاقية الخاصة بوضع علامات على الحدود بين الجزائر وتونس الموقعة بالجزائر في 03 سبتمبر 1983 والمصادق عليها في 18 فيفري 1984.
- الاتفاقية الخاصة بوضع علامات على الحدود بين الجزائر وموريتانيا الموقعة بالجزائر في 13 ديسمبر 1983 والمصادق عليها في 18 فيفري 1984.
- المعاهدة الجزائرية المغربية المتعلقة بخط الحدود القائمة بين البلدين والموقعة بالرباط في 15 جوان 1972 والمصادق عليها في 17 ماي 1973.

تتمتع الجزائر بموقع جيو إستراتيجي وبمساحة شاسعة جعلتها في خلاف دائم مع الدول المجاورة لها حول بعض المناطق الترابية وعلى الرغم من تمكن الجزائر من التوصل إلى اتفاقيات لحل هذه الخلافات إلا أن هذه الاتفاقيات تبقى أحكام ابتدائية يمكن استئنافها في أي لحظة.[2]

---

[1]- محمد فجالي، المرجع السابق، ص301-304.

[2]- محمد المختار الزروقي ، مرجع سابق ، ص ص 98.

لذلك ظلت متمسكة بمبدأ ضبط الحدود وفق الحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها، فإنها تجد في الحفاظ على هذه الحدود ضمانة أكبر لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي وتفادي أسباب النزاع حولها، فتصبح الحدود الإقليمية منطقة تواصل وتفاعل في مختلف الميادين لذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب بعد الاستقلال.

4- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

نصت العديد من مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية والعالمية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول باعتبار أن المبدأ المصاحب والمكمل لسيادة الدولة هو مبدأ عدم التدخل، والجزائر من الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ المنظمات التي لا تنتمي إليها، إذ ترى أن التقييد بهذا المبدأ يفرض احترام متبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها لأن الإخلال بذلك يؤدي إلى نزاعات لا تنتهي فيحدث تداخل بين التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الدفاع عن النفس.[1]

وبالتأكيد فإن التدخل الإنساني لا يؤثر بشكل كبير على السيادة عندما يقتصر على التزويد بالمواد الغذائية والطبية أو حتى إيفاد ببعض المدنيين لمعالجة الكوارث المستعصية، إلا أنّ الأمر يختلف عندما يتعلق بتدخل قوة مسلحة لمنع بعض خروق حقوق الإنسان.[2]

لكن بالرغم من سعي الجزائر للحفاظ على موقفها والاستمرار في تبني مبدأ عدم التدخل، أصبح الموضوع أكبر من أن تتحكم فيه في ظل التحولات الدولية المتسارعة، حيث أن القانون الدولي في

---

[1]- محمد فجالي، المرجع السابق، ص175.

[2]- محمد نور فرحات، الإرهاب وحقوق الإنسان، 20-04-2013، في:

http//www.AQ-ACADEMYORG/DOCD/ALEHAB052015.PDF

ظل هذا النظام العالمي الجديد أصبح إحدى أدوات اختراق حرمة الاختصاصي الداخلي والوسيلة المثلى للحد من السيادة وفي ذلك كتب "**براين أوكارت**" تحت عنوان "تألم السيادة" ما يلي: إنّ الكثير من التطورات في عصرنا أصبحت تتحدى مصداقية مبدأ سيادة الدولة، ونحن نعيش اليوم مرحلة نمو الاعتماد المتبادل الشامل، ذلك أن الاهتمام بآلام الإنسانية وبحقوق الإنسان كان عادة ما يتوقف في الماضي عند الحدود.[1]

5- مبدأ التعاون بين الدول المجاورة:

وفقا للمادة 93 من الدستور فإن سياسة الخارجية الجزائرية تقوم على أساسين وهما دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات بين الدول على أساس المساواة والمصلحة التبادلية وأهم محاور هذا التعاون بالنسبة للجزائر وفقا للميثاق الوطني سنة 1986 فهي محور الغرب العربي، والمحور العربي، والمحور الإسلامي، والمحور الإفريقي، والمحور المتوسطي، ومحور العالم الثالث وفتاك دان التعاون جنوب بات ضرورة ملحة،[2] ولا بد منها ولتطبيق هذا المبدأ وقعت الجزائر اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ما عدا المغرب حتى نهاية التسعينات.

في حين يعتبر تعاون الجزائر مع تونس من أبرز مظاهر التعاون حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية وأثمرت هذه الجهود إنجازات هامة في إطار عمل اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى ولجنتها الفرعية المكلفة بتنمية المناطق الحدودية، ففي ميدان الطاقة تم انجاز خط توزيع الغاز الجزائري إلى تونس وامتد هذا المشروع ليشمل مستقبلا المناطق الغربية من الجماهيرية الليبية عبر تونس وفي الميدان الصناعي تم إنشاء تسع

---

[1]- بلقاسم لحلوح، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، رسالة ماجيستر في القانون الجنائي الدولي، الجزائر 2004،

ص55-56.

[2]- عمر الصدوق، المرجع السابق، ص09.

شركات جزائرية تونسية ذات الاقتصاد المختلط، بحيث ارتفع الاستثمار المشترك بين البلدين إلى ما يتجاوز 292 مليون دينار تونسي بطاقة تستقبل إجمالي حوالي 2200 عامل.

وفي الميدان التجاري والمالي تم إنجاز أهم مشروع وهو إنشاء بنك التعاون للمغرب العربي والإنهاء الجمركي لكل المنتجات الوطنية في الاتجاهين.[1]

[1]- محمد فجالي، المرجع السابق، ص 304-310.

رابعا : أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية

لقد تراوح الأداء الخارجي للجزائر بين الفعالية(الإشعاع) والتراجع إلى الركود خاصة مع منتصف الثمانينات،جراء الأزمة الداخلية التي مرت بها الجزائر والتي انعكست بصورة مباشرة في مكانتها على المستوى الخارجي(التجمعات والمحافل الدولية والإقليمية) وامتدت إلى غاية بداية الألفية الجديدة والتي عرفت مهدا جديدا في مختلف المجالات(السياسية، الاقتصادية، الأمنية، الاجتماعية) و هذا بعد تجاوز الأزمة الأمنية التي عصفت بها.

حيث تهدف الدولة الجزائرية من خلال سياستها الخارجية إلى التركيز حول أربع أبعاد أساسية تلك المتعلقة بالبعد السياسي والبعد الأمني والاقتصادي والاجتماعي، وهذه الأبعاد مبنية على مبادئ الدولة الجزائرية، وأبرز دليل على ذلك أن السياسة الخارجية كلها مبنية على المبادئ[1] (مقولة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة) وكذلك أن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية حيث يقول الرئيس بوتفليقة "**أن سياستنا الخارجية تندرج كامتداد منطقي للتوجهات الكبرى لسياستنا الداخلية و القدرة على التنافس في المضمار الدولي** ".[2]

قبل التطرف إلى أبعاد السياسة الخارجية للجزائر لا بد من التأكيد على أن المصالح الإستراتيجية لدولة ما هي الأهداف القاعدية لها والتي ترتبط بمفاهيم السيادة،أمن الأقاليم البرية والبحرية والجوية، وحدة التراب الوطني، حماية الأشخاص والممتلكات والثقافة والهوية الوطنية أي بما يشمله استمرارية الدولة بمعناه الشامل.

---

[1] – عبد العزيز بوتفليقة. حديث صحفي لوكالة الأنباء الروسية اتاراس. موسكو. 2008/02/19.

[2] – كلمة للرئيس بوتفليقة بمعهد دراسة السياسة الخارجية بميلانو ، ايطاليا، 17 نوفمبر 1999. وتم تصفح الموقع يوم: 14 افريل 2013.
http:// www.almouradia.dz/arabe/prisedent/recherche.htmf

البعد السياسي والأمني.

1- البعد السياسي:

انعكست التجربة الطويلة للرئيس بوتفليقة في ميدان السياسة الخارجية على استرجاع المكانة الدبلوماسية التي كانت تحظى بها الجزائر، حيث تقوم على أساس ضرورة تخطي الأزمة الأمنية الداخلية.وهذا ما ركز عليه خلال فترة حكمه1999إلى غاية 2015 حيث رأى في ذلك ضرورة ملحة على الرغم من إن وصوله إلى السلطة شبه العديد من التحفظات من قبل الدول في ظل انسحاب المترشحين الستة عشية الانتخابات الرئاسية (تحفظات كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) ما انعكس على غياب أهم مصادر الدعم الخارجي للجزائر والمتمثل في إعادة جدولة الديون عبر نادي باريس أو فرنسا باعتبارها الشريك التجاري والدائن الأكبر للجزائر بالإضافة إلى شروط صندوق النقد الدولي وسياسة المشروطية التي أجبرت الجزائر الدخول في اقتصاد السوق والتخلي عن المنظومة الاشتراكية سنة 1989 .[1]

استثمر الرئيس بوتفليقة خبرته في تحسين صورة الجزائر في الخارج وهذا انطلاقا من البيئة الداخلية للجزائر حيث طرح مشروع الوئام المدني كمحاولة منه لإسقاط التحفظات والشكوك التي راودت كيفية وصوله إلى السلطة حيث أضفى القبول الشعبي من خلال الإقبال على المشروع وكذلك اعتدال مواقف الدول الكبرى منه.[2]

حيث تجلت العودة القوية للدبلوماسية الجزائرية منذ لقاء القمة الخامسة والثلاثون لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي أقيم في الجزائر جويلية 1999، حضره ممثلي اثنين وأربعين دولة ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على بداية الخروج من العزلة الدولية التي لازمتها الجزائر جراء الأزمة الأمنية الداخلية.

---

[1] .شوام بوشامة، آفاق الجزائر 2010، الديمقراطية والتطور (وهران: دار العرب 2003). ص.ص 195- 208.

[2] . عبد الواحد ناظم الجاسور. الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي . (ط1 .عمان دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة . 2001). ص 168.

ومن هناك عملت الجزائر على تحسين صورتها في الخارج ، لتصبح محط العديد من الوفود الدولية والزيارات الرسمية من قبل مختلف دول العالم حيث شهدت الفترة الممتدة من 1999 إلى 2002، زيارة ثلاثة وثمانين وفدا أجنبيا (رؤساء ، ملوك، وزراء، ومنظمات دولية) مع الإشارة إلى احتضان الجزائر حوالي سبعة تجمعات دولية ذات الطابع الإفريقي.[1] (البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية). الجزائر من خلال أدائها الخارجي عمدت إلى تحسين صورتها الخارجية ، وذلك بناءا على تجاوز الأزمة الداخلية ، وكذلك العمل على زعامة القارة الإفريقية ومحاولة لعب دور الفاعل في إفريقيا.

حيث أن الجزائر أدركت أهمية التحرك الجماعي (الابتعاد عن العزلة) على المستوى الإقليمي في إطار تحقيق التعاون من خلال توحيد الجهود لأجل تحقيق اكبر قدر من المصلحة المشتركة ، فالسياسة الخارجية الجزائرية هي ذات منحى تعاوني تكاملي حيث صرح الرئيس بوتفليقة " **أن مسعى الجزائر الدولي كان باعثه على الدوام الحرص على ترقية تعاون دولي يقوم على مبدأ التشاور والاستشارة وهذا سعيا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وعلى تثمير أوجه التكامل بين البلدان كافة**".[2]

وبالتالي ركزت الجزائر اهتماماتها نحو التوجهات الإقليمية التالية:

- **التوجه المغاربي:**

لقد ظل بناء المغرب العربي حلما متجددا ومطلبا شعبيا يراود كافة أقطار المنطقة ، لكن المتأمل لتفاعل الدول المغاربية مع بعضها البعض سرعان ما يقف على المفارقة، فمن جهة يتم التأكد على الارتباط العميق واعتبار الوحدة أمر حتمي يطبع كل الخطابات الرسمية لقادة دول المغرب العربي ، ومن جهة أخرى يظهر شعور قوي لدى القيادات الوطنية بأنها لم تكن محظوظة في جوارها وتعاني من عدم تفهم جيرانها لمطالبها.[3]

وعليه من خلال اتحاد المغرب العربي سعت الجزائر لبعثه من جديد بعد تجميده من قبل المغرب سنة 1999، وهذا راجع إلى الموقف الجزائري الثابت من القضية الصحراوية واستمرار توتر العلاقات الجزائرية المغربية رغم بعض المساعي لتحسينها سنة 1999 بفتح الحدود والذي لم يدم طويلا حيث انه في نفس اليوم (فتح الحدود) 21 أوت 1999 وقعت مجزرة في الجزائر راح ضحيتها حوالي (26) مدنيا

---

[1] . صالح بن القبي. مرجع سابق ص .32.

[2] – عبد العزيز بوتفليقة . حديث لوكالة اتاراس الروسية، موسكو، 19.02.2008.

[3] . الحسن بوقنطار، السياسة العربية للملكة المغربية (مالطا، مركز الدراسات العربية الأوروبي ، ط1997 . 1) ص.ص 103– 104.

على يد جماعات إرهابية ، وحسب المنظور الجزائري فان قواعدها الخلفية متواجدة بالمغرب ، في حين العلاقات الثنائية مع تونس مستقرة جدا.[1]

وهذا تكرس إلى يومنا هذا في طبيعة العلاقات الثنائية بين الجزائر وتونس والتنسيق الثنائي في مختلف المجالات، وابرز دليل على ذلك هو التنسيق الأمني بين البلدين مؤخرا.

ومع هذا ظلت الجزائر تؤكد على وحدة المغرب العربي وتعمل على تشييد الصرح المغاربي بما يتوافق مع تصوراتها ويتماشى مع رؤاها فبناء الاتحاد المغاربي بالنسبة للجزائر خيار حضاري وأولوية وطنية ذات بعد استراتيجي فهو يشكل عامل استقرار وأمن المنطقة[2] حيث تمحور دور الجزائر في بناء المغرب الموحد في بعدين أساسيين:

- بعد رأى المغرب العربي لا يمكن أن يبنى إلا بناء مؤسساتي جماعي يعمل على تلبية طموح الشعوب وحملت هذه السياسة عنوان ' **مغرب الشعوب**' ارتبطت بطاقات التأييد والحماس التي قابلت بها شعوب المغرب العربي الثورة الجزائرية. وذلك من خلال نقاش حول كيفية بناء المغرب العربي في مؤتمر طنجة 1958.[3]
- البعد الثاني وهو البعد الثنائي للدور الجزائري حيث لطالما أكدت الجزائر عليه المعبر لوحدة المغرب العربي ، والذي بدا بالمصادقة على اتفاقية التعاون والإخاء والوفاق مع تونس في 19 مارس 1983 ، وكذلك تكريس التعاون الثنائي كإستراتيجية للعمل المغاربي لدى الجزائر وفتح الباب لإبرام الاتفاقيات مع موريتانيا وليبيا ، حيث يحصر الرئيس بوتفليقة هذه الإستراتيجية في قوله:" **هناك سنة قوامها الحوار والتشاور السياسي بين قادة الدول المغاربية تترجم إرادتهم المشتركة في إقامة جو من الاستقرار والثقة وهذا ما تعكسه معاهدات الإخوة وحسن الجوار المبرمة بين الجزائر وهذه الدول والتي تدعمها آليات التعاون والتبادل في شتى المجالات كالطاقة والموارد المائية والفلاحة والموارد البشرية**"

وفي هذا الإطار شهدت علاقات الجزائر مع تونس وليبيا وموريتانيا تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة تجسد من خلال الاجتماعات الدورية التي عقدتها اللجان القطاعية للتعاون الثنائي والزيارات المتبادلة بين كبار المسئولين والخبراء في مختلف القطاعات[4]

---

[1] . عبد الواحد ناظم الجاسور . مرجع سابق. ص،ص 116- 118.

[2] – عبد العزيز بوتفليقة ، كلمة في منتدى العلاقات الخارجية الأمريكية ، نيويورك : 21-09- 1999 خطب ورسائل 15 و 16 جويلية 1999 ص 32.

[3] – . محمد عابد الجابري. وحدة المغرب العربي. المستقبل العربي. ع93. نوفمبر 1986 .ص 120.

[4] – عبد العزيز بوتفليقة . حديث صحفي لجريدة العرب القطرية . الجزائر 13 افريل 2008.

ومن خلال ما تم طرحه في أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية (البعد المغاربي) نجد أنها محصلة لتأثير مجموعة مختلفة من المتغيرات أو المؤثرات الداخلية والخارجية وهي تلك المتمثلة في العوامل البيئية المؤثرة في السياسة المغاربية للجزائر حيث مثلا تشكل نسبة الواردات الجزائرية من الدول الأجنبية اكبر بكثير من وارداتها من الدول المغاربية وإن كان ذلك يرجع خصوصا إلى مستوى الإنتاج والنوعية فسياسة ' مغرب الشعوب' هو شعار يستغله معظم صناع القرار لإلهاء شعوب المغرب العربي ، فبدل مغرب الشعوب لابد من مغرب الأنظمة وتجاوز الخلافات السياسية بين هذه الدول من أجل النهوض بالمغرب العربي، فالجزائر لديها مشاكل حدودية مع معظم الدول المغاربية منها مازال لم يحسم بعد على الرغم من أن مختلف المواثيق والدساتير تنص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي، حيث يأتي في سلم الأولويات بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، إلا أن ذلك يبقى مجرد شعارات سياسية يتغنى بها القادة.

- **التوجه العربي:**

ركزت الجزائر على إعادة العلاقات السياسية مع دول الخليج العربي، تلك التي تربط الرئيس بوتفليقة معها علاقات شخصية متميزة ، حيث رأت الجزائر أن الأزمة الداخلية لا يمكن تطويقها إلا من خلال التحرك الدبلوماسي مع التركيز على المملكة العربية السعودية وهذا لارتباط الجماعات الإسلامية المسلحة بها منذ حرب "**فيالق أفغان العرب**" والذين تبعثروا فيما بعد على عدد من الدول العربية منها الجزائر.[1]

مع الإشارة إلى مختلف التطورات في العلاقات الثنائية للجزائر مع الدول العربية (الأردن، قطر، الإمارات المتحدة) وهذا راجع إلى متانة العلاقات للرئيس بوتفليقة مع هذه الدول حيث رأى وجوب تعزيز العلاقات والتكتل كنواة واحدة في سبيل الحفاظ على القومية العربية والتماسك الاجتماعي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والبناء الفكري والثقافي والاستثمار الأمثل في الطاقات البشرية في الوطن العربي.

أما فيما يخص القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية الجزائرية فلا زالت الجزائر مع حق الشعب الفلسطيني في تحقيق مصيره ويبرز ذلك من خلال المحافل الدولية، لكن ما يجب التنويه إليه أن القضية الفلسطينية لم تعد تحظى بذلك الاهتمام الذي كانت عليه سابقا واقتصر على الدعم المادي السنوي(تخصيص قيمة مالية موجة لفلسطين).

---

[1] – محمد جعبوب ، تأثير المتغير القيادي في السياسة الخارجية: صياغة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لسياسة الجزائر الخارجية خلال الفترة 1999–2009 (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسة، جامعة الجزائر، 2011). ص 115.

1- **التوجه الإفريقي:**

بلغت نسبة الوفود الجزائرية الموجهة نحو الدول الإفريقية حوالي 80% في السنوات الأخيرة و هذا إن دلّ على شيء فإنه يبرز إدراك صناع القرار إلى الأهمية الكبيرة التي تحظى بها القارة الإفريقية لتوجهات الجزائر الإقليمية،حيث تمّ استحداث وزارة الشؤون الإفريقية والمساهمة في إنشاء المركز الإفريقي للدراسات و البحوث لمكافحة الإرهاب (مدينة الجزائر مقرا له) وكذلك التقارب الجزائري مع جنوب إفريقيا في إطار شراكة جديدة من اجل تنمية إفريقيا (نيباد)[1] .

وهذا على الرغم من مختلف الامتيازات التي تتمتع بها الجزائر في القارة الإفريقية خاصة موقعها الجغرافي، إلا إن الجزائر مازالت عاجزة عن تحقيق مجمل أهدافها في إفريقيا من خلال محاولة النهوض بها في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، كون أن رغبتها في تزعم القارة لا تتجلى في الخطب والتصريحات الرسمية وإنما في العمل الميداني. ويبقى أهم ما حققته الجزائر في القارة الإفريقية هو تأكيد لمبادئها في سياستها الخارجية: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتسوية المشاكل والنزاعات بالطرق السلمية ، إلا أنها بقيت عاجزة في الحفاظ على استقرار المنطقة ونبذ العنف.

2- **البعد الأمني:**

إن الأوضاع الداخلية للجزائر لم تستقر بمجرد تولي بوتفليقة الحكم بحيث عمدت الجزائر إلى تبني خططا و سياسات لتسوية الوضع الداخلي من خلال قانون الوئام المدني الذي عرفه الرئيس بوتفليقة بأنه:

الصيغة السياسية لاتفاق تفاوضت عليه القيادة العليا للجيش والجماعات الإسلامية.[2]

وتتجلى الأبعاد الأمنية في السياسة الخارجية الجزائرية في إستراتيجيتين اثنتين هما:

1- تعزيز قدرات الدفاع الوطني: وهذا الجانب العسكري دور مهم في الحفاظ على الطابع الجمهوري للدولة ومن هذا الإدراك كان سعي الجزائر لتحديث قدرات الدفاع الوطني،نظرا لما لحق بالمؤسسة العسكرية من تهجمات خارجية من خلال تحميلها مسؤولية بعض المجازر الإرهابية التي شهدتها الجزائر إبان مرحلة التسعينات[3] وهذا البعد أو الإستراتيجية تعمل على تحسين و محاولة تغيير الصورة السيئة عن

---

[1] – محمد جعبوب،نفس المرجع،ص124.

[2]– رشيد تلمساني،الجزائر عهد بوتفليقة،الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية،أوراق كارنيغي(يناير 2008) ص7.

[3] – Mirelle Duteil « Algérie peut arrêter le massacre ? »le point , no 1307 ,04 octobre 1997, pp 70-73

بناء المؤسساتي للجيش و تكذيب الادعاءات التي لحقت بالمؤسسة العسكرية،و كذلك عملت الجزائر على تعزيز العلاقات العسكرية مع روسيا في إطار الأسلحة ذات الطبيعة الدفاعية، أما مع الولايات المتحدة الأمريكية الأسلحة ذات الطبيعة الهجومية[1]

2- تنسيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب:حيث تراهن السياسة الخارجية الجزائرية في إطارها الأمني على ضرورة تنسيق الجهود على المستوى الدولي لظاهرة الإرهاب(الإرهاب ظاهرة دولية لا دين له و لا جنسية له و لا موطن له) حيث ركزت جهودها الدبلوماسية و القانونية لمراقبة النزاعات من خلال القمم والمؤتمرات المختلفة ولعل أهم مثال على ذلك هو التوقيع على اتفاقية الجزائر الخاصة بمكافحة الإرهاب و الوقاية منه 14 جويلية 1999[2] أقرتها منظمة الوحدة الإفريقية في الدورة 35 للقادة الأفارقة و كذلك استحداث المركز الإفريقي للدراسة و الأبحاث حول الإرهاب الذي دشنه الرئيس بوتفليقة في 13 أكتوبر 2004 [3]

واستمرت جهود الجزائر في محاولة منها لإقناع الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي بضرورة إصدار قرار يجرم تمويل الإرهاب من خلال دفع الفدية قصد تحرير الرهائن، لتخطف موافقة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا ليقر في ما بعد مجلس الأمن الدولي بتاريخ 17 ديسمبر 2009 القرار رقم 1904 المتعلق بالتهديدات التي تستهدف السلم والأمن العالميين من طرف الأفعال الإرهابية[4]

وعليه فان جهود الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب كان لها الدور الكبير في تحسين صورتها سواء إقليميا أو دوليا و إبراز نيتها في التمسك بمبدأ الاستقلال الوطني و الحفاظ على السيادة،لتكون الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أول متحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد ما يعرف بالإرهاب الدولي.

كنتيجة لتوحيد المصلحة الأمنية بين البلدين المتمثلة أساسا بالتهديدات الإرهابية،حيث أكد السفير الأمريكي آنذاك(دافيد هيوم/David Hyoum) بأن الرئيس بوتفليقة كان أول قائد عربي يدين هجمات

---

[1] - محمد جعبوب،مرجع سابق،ص250.

[2] – ظريف شاكر "بعد الأمن الجزائري في منطقة الساحل"(مذكرة ماجستير ،قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة،2008)،ص50.

[3] – نفس المرجع ،ص55.

[4] – محمد جعبوب ، مرجع سابق ، ص 160.

11 سبتمبر 2001 [1] وتكرست العلاقات بين البلدين من خلال الزيارات المتبادلة للمسئولين و أبرز مثال على ذلك زيارة بوتفليقة للولايات المتحدة في جويلية 2001 من أجل تنشيط الجهود الدبلوماسية بين البلدين[2]

وعليه يعتبر البعد الأمني من العناصر المهمة في السياسة الخارجية الجزائرية فهو عامل أساسي و مرتكز تقوم عليه في تأمين إقليمها ومصالحها أثناء السلم و الحرب كما يعد أيضا وسيلة ردعية للتأثير السياسي لدول الجوار الإقليمي لها و كذلك يستغل كذريعة لمحاولة استبعاد اللجوء إلى التدخلات العسكرية وحل النزاعات بالطرق السلمية و هو أحد أقطاب أهم محاور الخطاب الرسمي لصناع القرار في الجزائر.

---

[1] – نور الدين حشود ' العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992. 2004. (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير .قسم العلوم السياسية جامعة قسنطينة. 2005) ص 37.

[2]- Yahia zoubir ' la politique etrangere americainne au maghreb constance et adaptation ' journel d'etudes relations internationneles ou moyen . orient juillet .2006.pp 115

– البعد الاقتصادي:

إن للبعد الاقتصادي أهمية كبيرة في التأثير على التوجه الخارجي للدولة وسلوك صناع القرار فيها ،لأنه يعتبر محورا أساسيا تقاس به قوة الدولة[1] وتتمثل في الموارد الاقتصادية(الموارد الطبيعية التي تضم مصادر الطاقة ، الموارد النووية والمعادن...) حيث أصبح في القرنين 19و 20 من أهم معايير قوة الدولة وقدرتها على الاحتفاظ بمكانتها الدولية والمرتبطة أيضا بتطوير المنشات الصناعية العسكرية ، وقد لخص كل من باتريك ماكفون « patric makfon »و هوارد شابيرو « haward chabirou« **المتغير الاقتصادي بشموله كله من ميزان المدفوعات والميزان التجاري ، البنية الاقتصادية للدولة ، درجة تطورها الاقتصادي ، طبيعة وحجم تجارتها الخارجية . هذه العناصر تكمل بعضها البعض لتشكل في النهاية ركيزة أساسية يعتمد عليها صانع القرار في السياسة الخارجية وتفتح له مجالا واسعا في حرية الحركة والمناورة السياسية الواسعة.**[2]

ترتبط المصالح الحيوية للدولة الجزائرية بما يتضمنه من الحفاظ على الثروات النفطية والمنجمية للبلاد والوقاية من أشكال التبعية في إطار استكمال الاستقلال الوطني، ودراسة هذا الجانب ترتبط بمعرفة مكانة هذه المصالح في التصور الوطني الجزائري ومدى تكريسها في النصوص القانونية والدستورية وطبيعة المؤسسات المعنية بهذا الجانب الذي يشكل مؤشرا جوهريا في منظومة المصلحة الوطنية الجزائرية المتعددة الأبعاد لما لها من أثار وانعكاسات على أمن الدولة ورفاهية الشعب.[3]

إن المجال الاقتصادي متعدد وواسع يشمل نشاطات وقطاعات إنتاج السلع والخدمات كالصناعة والطاقة والمناجم والزراعة والأشغال العمومية والري والسياحة والصيد البحري والمالية... التي تعمل على

---

[1] – سعود صالح . السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الجزائر للفترة 1962 – 1981 (مذكرة ماجستير . كلية القانون والسياسة . جامعة بغداد 1984)ص 60.

[2] – منيرة بلعيد. مرجع سابق ص 32.

[3] – محمود خذري. اليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية. الايام الدراسية البرلمانية الرابعة حول الدفاع الوطني(مجلس الامة لجنة الدفاع الوطني . 7 . 8 ./2008/08).

تحقيق المنفعة العامة، تلبية حاجيات المجتمع وخلق الثروة وتوفير مناصب الشغل وفي النهاية بناء اقتصاد وطني قوي يلبي حاجيات المجتمع الضرورية ويضمن سيادة الدولة وأمنها في جميع المجالات.[1]

حيث يعد هذا الهدف من بين المرتكزات التي تقوم عليها تخطيط البرامج ووضع الاستراتيجيات وتكوين الإطارات وبناء المؤسسات بما يواكب العوامل الخارجية التي يرتبط بها تحقيق هذه الأهداف بشكل يمكن أن يكون كليا نظرا للتطور الاقتصادي الدولي والقدرات التكنولوجية والمعرفية التي يتطلبها بناء الاقتصاد الوطني[2]

حيث كان لزاما على السياسة الخارجية الجزائرية أن تضع في صلب اهتماماتها هذا المجال الهام وتعمل على توفير السبل اللازمة للنهضة الاقتصادية الوطنية بما يسمح بالحفاظ على التنمية الوطنية،وتندرج الأبعاد الاقتصادية في مجالها الخارجي ضمن إطار السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية،حيث أن الجزائر مع بداية الألفية الثانية رسخت و كرست التوجه الليبيرالي كنهج اقتصادي يتلاءم مع إستراتيجيتها الاقتصادية ويواكب التطورات التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي[3] ولعل أهم الأبعاد الاقتصادية في السياسة الخارجية الجزائرية هي محاولة الارتباط بمنظومة الاقتصاد العالمي مؤسساتيا من خلال منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي،البنك العالمي وميدانيا من خلال بناء شراكات متعددة الأطراف كالشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للاستثمارات، فقد باشرت الجزائر جهودها في ضرورة جلب الاستثمار الأجنبي المباشر كمفتاح لبناء القطاعات الاقتصادية، حيث ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج الإجمالي من 5.2% سنة 2004 إلى 5.3% سنة 2005 فيما بلغ احتياطي الصرف سنة 2003 قيمة 32.9% مليار دولار أمريكي،زيادة على ذلك فان معظم الاستثمارات في الجزائر في قطاع النفط، تبلغ نسبة الاستثمارات خارج قطاع المحروقات حوالي 0.2% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1999،2001 [4] لكن لا بد من الإقرار أن الاقتصاد الجزائري خاضع لعامل تذبذب أسعار الصرف، فخلال سنوات 2001 إلى 2003 فقد الاقتصاد الجزائري حوالي 47.71 مليار دولار كارتفاع في قيمة الدين الخارجي نتيجة تدني قيمة

---

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي . الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999. ص ص 13-15.

[2] –المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول 2001، ص 42 .

[3] –الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء،تقرير حول حالة تنفيذ البرنامج الوطني في مجال الحكامة 1999 ،2008، (الجزائر نقطة الارتكاز الوطني،نوفمبر 2008) ،ص 12.

[4] –محمد جعبوب ، مرجع سابق–ص، 179.

الدولار الأمريكي مع عملات الدول الدائنة للجزائر، حيث لا بد على الجزائر أن لا تبقى خاضعة لتقلبات أسعار الصرف في البورصات العالمية، ويجب تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات، لأن الدراسات تتنبأ بأن القدرات الإنتاجية النفطية سوف تتناقص بداية من 2005، وتنتهي عام 2050 إذا لم يكتشف مخزون جديد من المادة[1].

وعليه فعلى صناع القرار والرسميين في الجزائر ضرورة البحث عن مصادر بديلة لقطاع النفط والعمل على تنويع صادرات البلد من مختلف الانتاجات المحلية، وهذا كون أن أمن واستقرار البلد معرض لهزات عنيفة إن لم يتم إيجاد بدائل لقطاع المحروقات، وهذا ما تبين مؤخرا نتيجة تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية والسياسات التقشفية التي اتبعتها الجزائر.

-البعد الاجتماعي:

تؤثر الأبعاد المعنوية أو الاجتماعية بشكل كبير في عملية صنع السياسة الخارجية لأية دولة مهما كان نظامها السياسي، حيث إن السياسة الخارجية على مستوى الصياغة تظل دائما من عمل السلطة، والإرادة الشعبية، الأمر الذي يجعل السياسة الخارجية انعكاسا لسياسة الداخلية.

ركزت الجزائر في توجهها الخارجي على مجال حقوق الإنسان حيث حاولت الربط بين الحقوق المدنية و الحقوق السياسية التي تبقى دائما محل تهميش من قبل العالم الخارجي والمنظمات غير الحكومية بهدف تحقيق حقوق الإنسان الأساسية في القارة الإفريقية والمتمثلة في الحق في الحياة و التغذية والصحة و التعليم، زيادة على ذلك يجب تقديم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على الحقوق المدنية و السياسية و يتجلى ذلك في قول الرئيس بوتفليقة: "**إن حقوق الإنسان تطرح عندنا في أريافنا بعبارات ابسط و يطلق اسم الجوع،و البؤس و البحث عن المأوى و البحث عن عمل و الحق في العلاج و الحق في التمدرس، وهذا كله يأتي قبل إنشاء جمعية أو حزب**"[2] .

وعليه لا بد من إتباع إجراءات خاصة لحقوق الإنسان حتى لا يكون هناك تغاضي عن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في أي إقليم،في حيث تضخم التجاوزات في منطقة أو بلد آخر ويتخذ كذريعة

---

[1] – محمد جعبوب، مرجع سابق، ص181.

[2] – نفس المرجع ، ص205.

للتدخل في هذا الصدد سيشهد بوتفليقة بواقع حقوق الإنسان في الدول التي هي نفسها راعية لهذه الحقوق حيث صرح بأن:

"**حقوق الإنسان مهضومة بالنسبة للمواطنين الجزائريين الذين يشتغلون بالخارج، مهضومة في البلدان الأوروبية دون استثناء، وأن إشكال التمييز العنصري بارزة وواضحة هنا وهناك معالمها**"[1] .

أما طرح الجزائر بخصوص مجالها محاربة التمييز العنصري في الدول الأوروبية فهو التزام السياسة الخارجية الجزائرية بالدفاع عن القضايا العادلة في العالم وكذا المسيرة النضالية في هذا الميدان،حيث انه خلال الدورة التاسعة و العشرون للجمعية العامة للأمم المتحدة حاولت أن تمنع مشاركة جنوب إفريقيا كونها كانت تمارس سياسة التمييز العنصري حيث يؤكد الرئيس الجزائري على: "**نحن نستمد احترامنا لحقوق الإنسان من صميم قيمنا و عبقرية الحضارة التي تنتمي إليها ومن ضرورة تكيفنا مع المقتضيات الجديدة للعالم.**[2]

---

[1] – محمد يعقوب، مرجع سابق، ص206.

[2]– عديلة محمد الطاهر ،مرجع سابق،ص80.

خامسا : دور الجزائر في الدوائر الأمنية

-الدائرة العربية :

مع اندلاع ما يسمى 'بالربيع العربي' في كل من تونس ومصر وليبيا وتدهور الأوضاع في مالي، وتنامي الجماعات الجهادية المتطرفة ومطالبتها بالانفصال عن الدولة المالية أصبحت الجزائر في موقف حرج لكونها الدولة الكبرى في المنطقة وتتوسط جميع دول المغرب العربي، ولها عمق استراتيجي يتمثل في مالي التي تعرف أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية متواترة، إلا أن تمسك الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، رغم إمكانياتها المادية والعسكرية لمواجهة هذه التهديدات الأمنية، يجعل منها قريبة من بؤر الفشل المحيطة بها.

وما يعزز هذا الطرح هو أن الجزائر أكبر دولة في منطقة المغرب العربي ولها حدود مع جميع دوله، حيث تعتمد الجزائر على الحوار المشترك مع هذه الدول واعتماد دبلوماسية الأزمات وبطء الآلة الدبلوماسية في التفاعل السريع مع الأزمات الأمنية في المنطقة.[1]

وهذا الوضع يجعل الجزائر تجد صعوبة في وضع رؤية استراتيجية شاملة لتحقيق أمنها القومي، هذا الأمن الذي يرتبط أساسا بعامل الاستقرار في دول الجوار ، ومن ثم تأمين العمق الاستراتيجي للجزائر .

ولعل التناقض الرئيسي في السياسة الخارجية الجزائرية هو الرغبة في لعب دور رائد في المنطقة، في ظل تخوف الجزائر من التورط في الأزمات الداخلية لدول الجوار مثل تونس وليبيا ومالي والنيجر وتمسكها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[2].

وعليه سنتناول في هذا المبحث سياسة الجزائر الخارجية اتجاه العالم العربي (موقف الجزائر من النظام المصري الجديد في ظل حكومة انقلابية) وتفسير التناقض بين الخطاب والممارسة، إضافة إلى تفسير

---

[1] – عبد الوهاب عمروش " تكيف اضطراري: أبعاد التحول في السياسة الخارجية للجزائر اتجاه المغرب العربي بعد الانتخابات الرئاسية 2014، حالة الإقليم ع7 (7 ماي 2014، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة) ص 2.

[2] – نفس المرجع، ص3.

مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومدى احترامه اتجاه الأزمة الليبية، انطلاقا من أهم الاعتبارات التي أملت على الجزائر تبني موقف غامض أو متحفظ من الحراك العربي.

الجزائر والنظام المصري الجديد

موقف الجدل من نظام انقلابي:

إن موقف الجزائر من الثورات العربية وجهت له العديد من الانتقادات وهذا راجع إلى الإدعاءات التي تقول أن الجزائر بقيت على مسافة من الأوضاع في كل من تونس وليبيا ومصر وسوريا ولم تساير الأحداث والتغيرات في المنطقة العربية، ولكن وجهة نظر صناع القرار تختلف عن ذلك، من خلال التأكيد على أن الموقف الجزائري من الأحداث هو يخدم المصالح الاستراتيجية للجزائر على الصعيد الإقليمي والعربي، والجزائر تميزت بمواقفها "المسؤولة" حيال التحولات الجارية في بعض الدول العربية وأن مواقف الجزائر نابعة من المبادئ التي تحكم الدبلوماسية الجزائرية منذ عقود وتتمثل في دعم القضايا العادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام خيارات وإرادة الشعوب في تحقيق مصيرها.[1]

أما ما يهمنا في موقف الجزائر اتجاه الثورات العربية هو التناقض الموجود بين ثبات المبدأ و تغيره خاصة اتجاه النظام المصري الجديد بقيادة "عبد الفتاح السيسي" في ظل نظام انقلابي، وهذا ما يتناقض ومبادئ الجزائر المتمسكة بالشرعية والرافضة لكل صور وأشكال الحكومات الانقلابية.

قبل التطرق إلى موقف الجدل من النظام المصري الجديد لابد من إطلالة على طبيعة العلاقات الجزائرية المصرية، من الناحية التاريخية.

من المعروف أن العلاقة بين البلدين مرت بمرحلتين نقيضتين:

- الأولى: مرحلة تطور وازدهار وصل ذروته في عهد الرئيس عبد الناصر، حين كانت مصر تقود التحرر والاستقلال الوطني.
- الثانية: مرحلة تدهور وانحطاط وصل ذروته في السنوات الأخيرة، من عهد مبارك حين كانت مصر دولة تابعة لا يشغل قادتها شيء سوى توريث السلطة من مبارك الأب إلى مبارك الابن.

---

[1]– عبد الرؤوف عبد الباسط، موقف الجزائر من الثورات العربية، النصر، 05 ديسمبر 2011، ص3.

فالشعب الجزائري لم ينس أبدا أن ثورته العظيمة في مواجهة الاستعمار أعلنت من القاهرة عام 1954 ومساندة مصر للثورة الجزائرية، كذلك لم ينس الشعب المصري وقفة الرئيس هواري بومدين الداعمة لمصر سياسيا وماديا عقب هزيمة 1967، وهو الدعم الذي استمر بعد رحيل عبد الناصر، وتواصل حتى حرب 1973، لذا ليس غريبا أن تشكل علاقة ثنائية متينة بين مصر والجزائر.[1]

فبين مصر والجزائر مساحة كبيرة جدا من المصالح على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني والثقافي والاجتماعي.

حق تقرير المصير والنظام المصري الجديد:

تعتمد الجزائر منذ استقلالها على سياسة خارجية تتسم بالرزانة والحكمة، كما أنها تعتمد على مبادئ تستمدها من ميثاق الأمم المتحدة كمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، هذا الالتزام بمبادئ الشرعية الدولية جعل من الجزائر محل احترام من المجموعة الدولية، لكن الموقف الغامض من النظام المصري (نظام انقلابي) يطرح العديد من التساؤلات حول أبعاد هذا الموقف وغاياته، مع التذكير على أن الجزائر كانت تمثل قبلة للثوار في فترة الستينات من خلال مساندة القضايا العادلة وحق تقرير المصير، كالقضية الفلسطينية والقضية الصحراوية إلى قبلة للانقلابيين.[2]

يرتبط مبدأ حق تقرير المصير في التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بنظرتها لمستقبل المنطقة سياسيا واقتصاديا، حيث يعد هذا المبدأ شرطا أساسيا لعلاقات حسن الجوار، وهذا للدور الذي يلعبه في تحديد مسار العلاقات الخارجية للجزائر بمضمونه الإيجابي[3] غير أن الذي حصل في مصر يعد انقلابا ضد الشرعية وتطاول على السيادة الشعبية، ما يجعل الجزائر أمام معضلة المبدأ والواقع الفعلي هو الاعتراف بالنظام المصري الجديد، وهو ما خلق حراك سياسي داخلي، بل تعدى إلى من وصف أن الجزائر انقلبت على مبادئها.

شهدت العلاقات المصرية الجزائرية خلال عام 2014 تقدما ملموسا في مختلف الأصعدة لتمحي بذلك سنوات من الفتور في العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث كان اختيار السيسي للجزائر لتكون أول زيارة دولة يتوجه إليها في مستهل زياراته الخارجية بعد انتخابه رئيسا للجمهورية المصرية ذات دلالة استراتيجية، وكان

---

[1] – حسن نافعة، " الجزائر ومصر، الوطن العربي، ع 1403، 27 ماي 2014، ص10.

[2] – سياسة الجزائر المغاربية بعد رئاسيات 2014 بين التحديات الإقليمية والتكيف المفروض: السفير، العدد 1403. 11 ماي 2014. ص6.

[3] – محمد قجالي، ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار، (مذكرة ماجستير في القانون الدولي، جامعة الجزائر، 1990) ص304.

له انعكاسات ايجابية على البلدين بدأت بفصل جديد ومميز في فصول العلاقة التاريخية والإستراتيجية التي تربطهما، حيث أكد " **عمر أبو عيش**" سفير مصر بالجزائر عندما قال: "**بأن مصر والجزائر شريكان حقيقيان في العمل السياسي والاقتصادي ومن الأهمية تطوير العلاقات الثنائية لما فيه مصلحة البلدين والشعبين لبناء مرحلة جديدة في العلاقات الثنائية**" [1] ومن جهته أكد "**رمطان لعمامرة**" وزير الخارجية الجزائري على أهمية مصر للقارة الإفريقية ودورها على ساحة الشرق الأوسط[2]، وجاءت زيارة وزير الخارجية السابق" نبيل فهمي" للجزائر لتعطي زخما للعلاقات الرئيسية سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، حيث ظهر على المستوى السياسي مدى اهتمام المسؤولين الجزائريين بهذه الزيارة وكان استقبال الرئيس بوتفليقة لوزير خارجية مصر دليلا على مكانة مصر في المنطقة العربية والقارة الإفريقية.

أما على المستوى الاقتصادي شهدت العلاقات بين مصر والجزائر دفعة قوية عام 2014 أبرزها انعقاد الدورة السابعة للجنة العليا المصرية الجزائرية المشتركة برئاسة كل من ' إبراهيم محلب' و'عبد المالك سلال' والتي تم من خلالها التوقيع على 17 اتفاقية مذكرة تفاهم بين البلدين شملت العديد من القطاعات، وهذا ما يقودنا للتساؤل : ما هي أهم الدوافع التي أدت بالجزائر إلى دعم النظام المصري الجديد على الرغم من عدم شرعيته، والأكثر من ذلك، ما هي أسباب تعزيز وتكريس العلاقات الثنائية بين البلدين على الرغم من التناقض الصارخ للمبادئ الموجهة للجزائر والممارسة الميدانية لها؟

فموقف الجزائر من النظام الجديد في مصر تميز بالدعم اللامشروط من قبل صناع القرار في الجزائر لتجاوز الأزمة الداخلية، ويتضح ذلك من خلال تصريح رمطان لعمامرة لقناة كنال الجيري « canal Algérie » مؤكدا على مكانة دور مصر في القارة الإفريقية وعلى ضرورة استعادة مكانتها الطبيعية داخل الإتحاد الإفريقي، مشيرا إلى أن محاولات عزل مصر أمر ترفضه الجزائر، ومؤكدا على أن الجزائر مستعدة لدعم مصر لتتجاوز كافة الصعوبات التي تواجهها.[3]ومن بين أهم الدوافع التي اعتمدها صناع القرار في الجزائر هو التأكيد على أن التجربة المصرية مطابقة لما مرت به الجزائر سنوات التسعينات (توقيف المسار الانتخابي)، حيث أن أكدوا على ضرورة تجاوز مصر لأزمتها الداخلية بسلام وهذا لن يكون إلا من خلال تقديم يد العون والمساعدة لدولة مصر شعبا وحكومة، وكذلك نظرا للأوضاع الأمنية السائدة في المنطقة"

---

[1] – عمر أبو عيش، تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية 16 فيفري 2014.

[2] – رمطان لعمامرة، تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية 16 فيفري 2014 .

[3] – تصريح رمطان لعمامرة، لوكالة الأنباء الجزائرية، يوم 16 فيفري 2014.

المخاطر والتحديات" التي تواجهها مصر والجزائر جراء الأزمة الليبية ويتضح لنا ذلك على هامش أعمال المؤتمر الوزاري "17" السابع عشر لحركة عدم الانحياز الذي استضافته الجزائر سنة 2014 والذي أكدوا خلاله دعمهم لكل الجهود والمساعي والمبادرات من أجل إرساء الحوار الوطني وتحقيق العدالة.

أما على المستوى الداخلي للجزائر فقد عرفت ردود أفعال متباينة جراء الموقف الرسمي اتجاه النظام المصري الجديد، حيث شهدت الساحة السياسية حراكا ضد النظام الانقلابي في مصر من خلال ضرورة عودة الشرعية إلى مؤسسات الدولة ورفض كل صور التطاول على مبدأ السيادة الشعبية، فقد دعت حركة النهضة السلطات الجزائرية إلى إعادة النظر في العلاقة مع ما سمته النظام العسكري الانقلابي الذي قالت بأنه يتحمل جزء كبير من محنة الشعب المصري الشقيق بل ذهبت إلى أبعد من ذلك من خلال تأكيدها على أن الحصار والدمار الذي يطال الشعب الفلسطيني اليوم هو سبب هذا النظام الانقلابي وكان بإمكان تفادي كل ذلك لولا تواطآت عربية إقليمية لمعاقبة الشعب الفلسطيني (بما فيها الجزائر) والتي كانت قبلة للثوار في الستينات تحولت إلى قبلة للانقلابيين[1]. زيادة على ذلك فقد دعت المجموعة البرلمانية لتكتل الجزائر الخضراء الحكومة بمقاطعة السلطة الجديدة في مصر إلى غاية عودة نظام الحكم السابق الذي يهيمن عليه الإخوان المسلمين من خلال بيان لها تؤكد من خلاله على رفض التعامل مع الانقلابين إلى غاية عودة المؤسسات الشرعية المنتخبة للشعب المصري و توجهت للنواب لإعلان تضامنهم مع نظرائهم في البرلمان المصري لما يمليه واجب التضامن بين منتخبي و ممثلي الشعوب و الأمم في العالم و "نصح نواب التكتل الشعب المصري بمواصلة نضاله بالطرق السلمية لاستعادة حقوقه التي يحاول الانقلابين سرقتها منه" [2]

وعليه فقد أثار الموقف الجزائري من النظام المصري العديد من الانتقادات التي وصلت حد التعجب من طريقة قراءات قادة الجزائر إزاء ما حدث و كانت محاولات فهم الموقف الجزائري تستدعي أحيانا اعتبارات داخلية مثل الخوف من عدوى الديمقراطية الأمر الذي دفع صناع القرار في الجزائر توخي الحذر خاصة مع صعود الإسلاميين إلى السلطة في مصر ما أثار المخاوف بتحويل المنطقة إلى و جهة غير مأمونة العواقب إضافة إلي الرغبة في الحفاظ على النظام هي السبب الوحيد الذي يقف وراء موقف الجزائر من مصر .

---

[1] – إلهام بوثلجي ، " النهضة" على الجزائر مراجعة علاقتها مع مصر لأنها سبب ما يحدث في فلسطين" الشروق. ع 4434، 11جويلية 2014.

[2] – محمد بن أحمد ، " تكتل الجزائر الخضراء يطالب بمقاطعة النظام الجديد في مصر، الخبر . 01 أوت 2013. ص3.

الموقف الجزائري من الأزمة الليبية

- **مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول**

اندلعت الثورة الليبية في 17 فبراير 2011، سميت بيوم الغضب على شكل انتفاضة شعبية شملت معظم المدن الليبية، بسبب سوء الأوضاع المعيشية، حيث تأثرت هذه الانتفاضة بموجة من الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في العالم العربي، خاصة الثورة التونسية والثورة المصرية اللتين أطاحتا بالرئيس التونسي بن علي والرئيس المصري حسني مبارك.

انطلقت مظاهرات في 10 فبراير إثر اعتقال محامي ضحايا سجن بوسليم فتحي في مدينة بنغازي فخرج أهالي الضحايا ومناصريهم وذلك لعدم وجود سبب لاعتقالهم، ثم تلتها مظاهرات مطالبة بإسقاط النظام في عدة مدن ليبية، فأطلق رجال الأمن الرصاص على المتظاهرين. ما أدى إلى سقوط ضحايا وتطور الأوضاع، مما أدى إلى انتفاضة شعبية في مدن مختلفة مطالبة بسقوط النظام، حيث زادت شدة الاحتجاجات وطالب المحتجين من الحكومة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، حيث كانت في البداية احتجاجات سلمية.

لكن مع تطور الأحداث وأسلوب تعامل كتائب القذافي باستخدام الأسلحة الثقيلة لقمع المتظاهرين، تحولت إلى ثورة مسلحة تسعى للإطاحة بالعقيد معمر القذافي الذي قرر القتال حتى اللحظة الأخيرة، لتنتهي بمقتله على يد الثوار.[1]

فمن خلال هذا الطرح قمنا بإطلالة على طبيعة الأحداث الليبية وهذا قصد الإلمام والإحاطة بالموضوع، وما يهمنا هو تعامل الجزائر مع الانتفاضة الليبية وموقعها من الأحداث المتسارعة في ليبيا، ومدى تمسكها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من خلال القضية الليبية.

فخلال الثورة الليبية اتهم المجلس الانتقالي الجزائر بدعم الرئيس معمر القذافي وذلك عن طريق السماح بإدخال الإمدادات العسكرية والمرتزقة الأجانب عبر الأراضي الجزائرية.

---

[1] – عباس رمضان. " الجزائر وحركات التغيير العربية". (بحث مقدم في قسم الدراسات التاريخية والثقافية: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل بغداد، 2011). ص.ص 10-11 .

أما على المستوى الرسمي فلم يصدر أي موقف إزاء التطورات المتلاحقة بليبيا، كما أن الجزائر في البداية لم تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلا شرعيا للشعب الليبي وهذا ما وجه أصابع التهم بدعم نظام القذافي رغم نفيها ذلك مرارا.[1]

وجاء حسب مصادر حكومية قولها أن وزارة الخارجية الجزائرية شرعت في ترتيب شروط لأي تطبيع مستقبلي للعلاقات مع ليبيا، يكون أساسه تجاوز مرحلة الخلاف التي تسببت في الاتهامات التي وجهت للجزائر وذلك من خلال تقديم اعتذارات من المجلس الوطني الانتقالي وتحديد المسئول عن تلك الاتهامات[2].

وفي شهر أوت 2011 دخل أفراد من عائلة القذافي الأراضي الجزائرية وأوضح السيد أحمد أويحيى "(كان يشغل منصب وزير أول آنذاك) أن استقبال الجزائر لأفراد من عائلة القذافي حالة إنسانية تمت ضمن معالجة الجزائر لحالات إنسانية أخرى، وأضاف أن الجزائر لها عادات وتقاليد وتاريخ وحضارة، وليبيا الشقيقة شعب عريق وجار ونشاركه ماض مجيد ومستقبل أمجد[3]

فحياد الجزائر في النزاع الليبي يعني التواطؤ مع نظام القذافي حسب المجلس الانتقالي، لكن الجانب الجزائري لديه رؤية مخالفة لذلك كون أن الوضع مغاير لما حدث في تونس ومصر، والخصوصية تكمن في وجود عدة أطراف في النزاع الليبي تمثلت في التدخلات الأجنبية، وهذا ما ترفضه الجزائر والتي تهدف إلى إبعاد الوجود الأجنبي في المنطقة وضرورة اللجوء إلى الحلول السلمية لحل النزاعات والصراعات الداخلية للدول وأن ما يحدث في ليبيا هو شأن داخلي محض، غير أن تحفظ الجزائر من المجلس الانتقالي الليبي والتطبيع معه راجع إلى عدة ملفات بعضها جديد والبعض الآخر قديم، أولها هو ضرورة الحسم في الاتهامات الموجهة للجزائر (دعم نظام القذافي) وثانيها موقف المجلس الانتقالي من بعض المسائل الأمنية والتعاون الأمني لاسيما تأمين الحدود ومراقبة وضبط الأسلحة، وثالثها قضايا الحدود البرية وهو حوض المياه الجوفية عابر للحدود والذي تستغله ليبيا دون اتفاق مع الجزائر مما سبب توتر بين البلدين، زيادة على ذلك هناك

---

[1] – عباس رمضان، مرجع سابق، ص12.

[2] – أمين زواوي، العلاقات الجزائرية الليبية "بعد الثورة"، جريدة الخبر ، 11 أوت 2011، ص3.

[3] – تصريح أحمد أويحيى لوكالة الأنباء الجزائرية، يوم 11 أوت 2011.

قضية تخص ليبيا الجديدة لكن لها تداعيات إقليمية من منظور جزائري، وهي قضية الوجود العسكري الأجنبي في ليبيا على مقربة من الحدود الجزائرية[1]

الأزمة الليبية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

فرضت الاضطرابات الأمنية الخطيرة التي تعرفها ليبيا إسراع الجزائر إلى وضع إجراءات أمنية استثنائية تهدف إلى الحيلولة دون وصول الخطر إلى عمق التراب الوطني، فتم نشر عشرات الآلاف من العسكريين على طول الحدود الشاسعة من ليبيا والتي تصل 964 كلم، وبالموازاة أطلقت الجزائر مبادرة لحل الأزمة الليبية عبر حوار شامل بين جميع الأطراف يقضي إلى تسوية سياسية تضع حدا نهائيا للاقتتال وترسي أسس العملية السياسية في البلاد[2] حيث قال الوزير الأول "عبد المالك سلال" إن الخبرة الجزائرية لحل النزاعات صار معترفا بها دوليا، لأننا دعاة سلم ونفضل المضي قدما نحو الحل السلمي والشق السياسي لحل الأزمات ولا نحبذ الحل العسكري، وأوضح سلال أن كل الأطراف الليبية المتنازعة موجودة بالجزائر وسنساعدهم لإيجاد حلول ترضي كل الأطراف وذلك انطلاقا من مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول، وقال مرحبا بتقسيم نظام الحكم ولكن نرفض أي تقسيم للأراضي[3] و لكن السؤال الذي نطرحه: أليس رعاية الحوار في حد ذاته تدخل في الشؤون الداخلية للدول بصفة أو بأخرى؟ هذا ما يقودنا إلى أهم المبادرات التي أطلقتها الجزائر لمحاولة لحل الأزمة الليبية من بوابة تفعيل الآلة الدبلوماسية وعدة لقاءات وحوارات بين الأطراف المتنازعة على ارض الجزائر حيث صرح وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة أن الجزائر التي تجمعها بليبيا الشقيقة علاقات الجوار والتاريخ والكفاح المشترك ضد الاستعمار لن تبقى مكتوفة الأيدي، والأشقاء في ليبيا يكتوون بنار الفتنة ويواجهون اخطر المراحل تهديدا لوحدتهم الوطنية والترابية، مبرزا أن الجزائر لن تدخر أي جهد لمرافعة الشعب الليبي في السعي للم الشمل وتجاوز الأزمة، حيث كشف أن الرئيس بوتفليقة قرر إطلاق مبادرة للحوار بين الفرقاء الليبيين ورعاية هذا الحوار، موضحا أن القرار لا يمت بصلة لتدخل في شؤون الداخلية لليبيا (اعتراف ضمني على التدخل في الشأن الداخلي لليبيا)[4] وفضلت الجزائر حيال مبادرتها أنها لن تقصي أي

---

[1] – جمال سكية، " عودة الأمن والاستقرار في ليبيا تكمن في توطيد العلاقات مع الجزائر"، جريدة الشعب، الاثنين 05 سبتمبر 2011، ص4.

[2] – عبد السلام سكية، " هل تنجح الجزائر في إنهاء الاقتتال والتناحر بين الليبيين"؟ جريدة الشروق، ع 4522، يوم 11 أكتوبر 2011، ص11.

[3] – حسان حويشة، " الإشكال الليبي صعب والنظرة الجزائرية ستنتصر" جريدة الشروق، ع 4673ن يوم الأربعاء 11 مارس 2015، ص5.

[4] – أفتيس زايدي، انطلاق اجتماع الجزائر لحل الأزمة الليبية، " جريدة النهار، ع2266ن يوم الأربعاء 11 مارس 2015، ص3.

طرف إلا من أقصى نفسه وفصلت فيه تحديدا بالقول سنرفض حضور من يستعمل العنف لتحقيق أهدافه ويطرح هذا علامة استفهام مؤداها وفق أي مفهوم وتعريف يمكن إقصاء الإرهابيين من الحوار، كون برلمان طبرق يعتبر كل المناوئين له من الإرهابيين، حيث من بين أهم العقبات التي تواجه الجزائر في مبادرتها، من يحوز الشرعية لتمثيل الليبيين في ظل وجود برلمانين، الأول المؤتمر العام في طرابلس المتمسك بشرعيته وبأنه السلطة التشريعية الوحيدة، والبرلمان المتواجد في طبرق[1]، وهذا ما يصعب تفسيره في تعامل الجزائر مع القضية الليبية وقبولها الحوار مع من يصنفون كإرهابيين وهذا ما يتنافى والطرح الجزائري في عدم التفاوض مع الجماعات الإرهابية وهو مبدأ أساسي في السياسة الخارجية الجزائرية، وعليه يمكن تجاوز هذا الحاجز من منطلق أن الرؤية التي ترى انه لا يمكن النظر إلى أي طرف انه الحائز على الشرعية والمشروعية حصرا له دون سواه، وضرورة تنشيط الحوار وفق منطق."الجميع جزء من الأزمة وجزء من الحل"[2]

وعليه فموقف الجزائر اتجاه الأزمة الليبية نقرأه من باب رؤيتها لضرورة تأمين حدودها ومن منطلق تخوفها من انفلات الأمور،غير أن الفشل في تسويق هذا الموقف خارجيا أعطى الانطباع أن الجزائر ساندت النظام التقليدي الذي ثار عليه شعبه.

وكخاتمه للمبحث يمكن القول أن موقف الجزائر من الثورات العربية ،لاسيما اتجاه ليبيا وتأخر صدور أي موقف رسمي واضح من المجلس الانتقالي الليبي أثارت انتقادات لاذعة للدبلوماسية الجزائرية وطريقة تعاملها مع الأحداث في دول الجوار بدءا من تونس وصولا إلى مصر وليبيا وجاءت الانتقادات لتؤكد أن مبادئ السياسة الخارجية قابلة للتغيير والانصهار وأنها ليست مقدسة في ظل رؤية صانع القرار، وهو الخوف من انتقال عدوى التغيير أو ما يعرف بنظرية الدومينو "effet domino"، فمصلحة بقاء النظام والحفاظ على الوضع القائم لا يجابهها شيء، والهدف الأسمى هو المصلحة المتمثلة في الحفاظ على استقرار الدولة، وهذا ما يتم الترويج له في إطار الخطاب الرسمي ضمن سياسة ترهيبية معلنة والتأثير في الرأي العام وبذلك تحريك كل شيء من أجل أن لا يتحرك شيء.

---

[1] – عبد السلام سكية، مرجع سابق، ص11.

[2] – محمد مسلم، "الحوار الليبي أو الخيار الصعب"، جريدة الشروق، ع4567 ، يوم الإثنين 14 نوفمبر 2014، ص3.

-الدائرة الإفريقية :

الجزائر والقضية المالية

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في محيطها الجيوسياسي الإفريقي في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود 6343 كلم، هذا الساحل الأزماتي مرتبط بعدد من المعضلات الأمنية، أهمها أربع(4) إشكاليات كبرى تتمثل فيما يلي:

1- إشكالية الدولة الفاشلة: بحيث أن معظم الدول الإفريقية ذات سلطة مركزية ضعيفة، تتميز بتكرار الانقلابات العسكرية، حيث تم إلى غاية 2012 حوالي 6 انقلابات في كل من موريتانيا، مالي والنيجر[1].

2- إشكالية ضعف الهويات وتنامي الصراعات الأثنية.

3- انتشار جميع أنواع وأشكال الجريمة التي تشكل تهديدات يمكن تصديرها لكثير من دول العالم، حيث تورد تقارير الأمم المتحدة التي تحصي ما نسبته 30% إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر منطقة الساحل الإفريقي.[2]

4- إشكالية التوارق: اعتبرت منطقة انتشار التوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، بحيث تتوزع هذه القبائل في خمس" 5" دول ذات سيادة تتمثل في الجزائر، ليبيا، النيجر، مالي، وبوركينافاسو، والطلب الذي رفعه التوارق في مالي للانفصال وتشكيل كيان جديد (الأزواد) يعتبر تهديدا لحفظ البقاء لدى الدول الخمس.

وفي هذا الإطار حاولت السياسة الخارجية الجزائرية بناء استراتيجية معينة للحفاظ على الأمن القومي الجزائري من أي تهديد يمكن أن يطاله، وهذا ما تقوم به في إطار الأزمة المالية من خلال رعاية الحوار بين الفرقاء.

وعلية سيتم التطرق إلى القضية المالية ودور الجزائر فيها، وكذلك إبراز أهم انعكاساتها على الأمن القومي الجزائري، إضافة إلى توضيح أهم الأسس التي اعتمدتها الجزائر في إطار رعاية الحوار المالي.

---

[1] – بوحنية قوي "الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2012، ص3.

[2] – نفس المرجع، ص3.

1- لمحة تاريخية عن النزاع في مالي

منذ استقلال مالي في 1960،وهي تعاني من أزمات تمرد 'التوارق' على الحكومة، فكان للجزائر وليبيا باع طويل في لعب دور الوساطة خاصة في سنة 1996، أين تم السيطرة على منطقة "كيدال" من قبل الجيش النظامي وإعادة إدماج التوارق المتمردين في إدارات الحكومة المالية.[1]

ليعود الصراع مجددا، بعد أن تمت السيطرة الكلية على كبريات المدن المالية (تيساليت، كيدال، غاوة، تنبكتو) من طرف تنظيمات توارقية (الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، حركة أنصار الدين) بمساندة غير مباشرة من طرف حركة التوحيد والجهاد، حركة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، خاصة بعد أعقاب الانقلاب العسكري على نظام حكم" أمادو توماني توري" في جانفي 2012[2] أين شكل حافزا للتوارق للمطالبة بالانفصال عن جنوب مالي دفاعا عن الهوية التارقية الهشة.

موقف الجزائر من النزاع المالي وتداعياته على الأمن القومي:

إن الموقف الرسمي الجزائري يرى أن من حق التوارق أن يحصلوا على ما يطالبون من استقلال أو حكم ذاتي موسع على أساس دولة داخل دولة، وهذا ما أكده وزير الخارجية " مراد مدلسي" لوزير مالي " سيميلو بوبي ميغا" في اجتماع نواقشط شهر فيفري 2012، مع رفضها التدخل الأجنبي أو إرسال جيشها خارج حدود الوطن.[3]

ويمكن تفسير هذا الموقف انطلاقا من زاويتي نظر:

1- موقف غير عقلاني: بحيث أن الجزائر ومن مساندتها لقضية التوارق تحت مبدأ حق تقرير المصير قد تعرض أمنها القومي لخسائر عظيمة أهمها ما يلي:

- فقدان الأمن الصلب المتمثل في الإقليم الجنوبي الذي يحتوي على منابع البترول وأنابيب الغاز (مصدر ثروة الاقتصاد الجزائري) بحيث يمكن أن تطالب القبائل التارقية بالانفصال أو حتى تمردات نتيجة تغير

---

[1] – سعد مهري، " قضية التوارق في مالي": قراءات إفريقية، 4 سبتمبر 2012، ص3.

[2] – بوحنية قوي، مرجع سابق، ص5.

[3] – سعد مهري، مرجع سابق، ص36.

موقف الجزائر الداعم للحفاظ على الوحدة الترابية المالي، وللإشارة هذا ما كان محور نقاش تمنراست في جانفي 1991[1]

- عدم القدرة على مواجهة التهديدات الصلبة واللينة تلك المتمثلة أساسا في الإرهاب، الجريمة المنظمة، وتجارة الأسلحة، فحسب تقديرات مسح الأسلحة الخفيفة لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بـ "جنيف" أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية و80 بالمائة من هذه الأسلحة مصدرها بؤر التوتر السائدة في إفريقيا الغربية والتي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر.[2]

2- موقف عقلاني: أي أن الجزائر من خلال مساندتها لقضية التوارق تقصد التوارق الماليين وليس الهوية التارقية، مع رفضها التدخل الأجنبي في المنطقة، فتغير موقفها عن الموقف الأول المحافظ على وحدة تراب مالي قد يحقق لها مكاسب كبيرة متمثلة في :

1- تحقيق مكسب الولاء القومي: أي الاحتفاظ بوحدة التراب الوطني من خلال محاولة استمالة المعارضة في الجنوب عن طرق جملة من الإصلاحات الاقتصادية والهيمنة الايدولوجية عن طرق "خطابات الأمننة".

2- مكسب اقتصادي: استمرار تزويد الجزائر بالثروة الحيوانية (الإبل، الغنم، والبقر) حيث تنعدم المراقبة الجمركية على الحدود الجزائرية- المالية المنظمة لحركة نقل البضائع.[3]

3- مكسب أمني: يتمثل في السيطرة على الحدود الجزائرية من خلال الجيش خاصة بعد سعيها لتحقيق مجمع أمني إقليمي متعدد تتمثل في "مركز القيادة الإقليمي" بتمنراست بمشاركة كل من موريتانيا، النيجر ومالي.[4]

فمن خلال ما تم طرحه فإن الوضع الراهن المتوتر في مالي له أثر مباشر على الأمن القومي الجزائري الذي تحفظ الجزائر من خلاله مبدأ الحفاظ على السيادة الوطنية والاستقلال الوطني بدون إدراج الجزائر في الحرب.

---

[1] – بوحنية قوي، مرجع سابق،ص3.

[2] – سعد مهري، مرجع سابق، ص12.

[3] – نفس المرجع، ص36.

[4] – بوحنية قوي، مرجع سابق، ص5.

انعكاسات الأزمة المالية على الأمن القومي الجزائري:

1. أزمة تيقنتورين:

هناك من ربط بين تدشين فرنسا الحرب في مالي وبين الهجوم الإرهابي على المنشأة الغازية في عين أمناس بالجنوب الجزائري، ومنفذوا العملية الإرهابية ردوا بأنها انتقام للسماح بتحليق الطائرات الفرنسية فوق الأجواء الجزائرية، وبين الاثنين الجزائر الخاسر الأكبر في العملية التي جلبت لها متاعب سياسية مع الدول التي فقدت رعاياها، وجرت معها شكوك عن ثغرات أمنية وتواطؤات محتملة قد تعصف بكل المخططات الأمنية، وفوق هذا وذاك هناك تبعات دبلوماسية عواقبها كبيرة خصوصا أن الكثير من العواصم المؤثرة نفضت يدها واتهمت الجزائر بالعمل منفردة دون أي استشارة، في إشارة إلى مجريات تدخل الجيش لتحرير الرهائن، وما يزيد من هذه المتاعب أن إدارة هذه الأزمة من قبل مسؤولي الدولة تطرح أكثر من لغز وعلامة استفهام، مثلما تطرح علامات استفهام كبيرة بشأن كيفية تمكن المجموعة الإرهابية من الدخول إلى منشأة غازية ضخمة واستراتيجية، لم يحدث أن شهدت الجزائر مثيلا لها، حتى في أوج النشاط الإرهابي في الجزائر، مثلما تطرح تخوفات من انعكاسات هذه الثغرة الأمنية على مستقبل النشاط البترولي[1]، خصوصا أن الاعتداء استهدف شركات عملاقة متعددة الجنسيات لها سمعتها في البورصة البترولية، وتهيمن على عدة مواقع في دول نفطية أخرى، ربما أكثر أهمية من الجزائر.

فتداعيات الحرب في مالي لم تكشف كل صورها المأساوية كون استتباب الأمن بالجنوب في المدى المنظور صعب المنال ما يجعل الشركات الأجنبية العاملة في الصحراء الجزائرية تقدم شروطا مقابل العمل مستقبلا في الجزائر. فما حدث في عين امناس ضرب صورة الجزائر في الصميم لدى الرأي العام العالمي الذي وجد نفسه مجبرا على تتبع كل صغيرة وكبيرة في ما جرى في هذه النقطة الصغيرة من الصحراء الجزائرية (تيقنتورين) لأنه كان بها رعايا من دولهم، منهم بريطانيين وأمريكيين وفرنسيين وايرلنديين، ورومانيين، وفلبينيين، ويابانيين... والقائمة مفتوحة[2] ، حيث يرى صناع القرار في الجزائر أن عملية تيقنتورين كان يراد منها استدراج الجزائر لحرب لا تعنيها تماما في شمال مالي، فهي رددت مرارا أنها لا تشاطر فكرة

---

[1] – حميد يس، " الحرب في مالي، والضحايا والخسائر في الجزائر"، جريدة الخبر ، ع6959 ، يوم 19 جانفي 2013، ص2.

[2] – عاطف قدادرة، "القرار السيادي للجزائر"، جريدة الخبر ، ع6977، يوم 18 فيفري 2013،ص4.

التدخل العسكري الأجنبي، مثلما رفضته في ليبيا وغيرها، لكن المتغير في أزمة مالي أن سلطات هذا البلد اتخذت قرارا سياديا وطلبت المساعدة من فرنسا، هنا لا يحق للجزائر التدخل في شأن داخلي لدولة ذات سيادة، مع تجديد الجزائر أنها مع وحدة أراضي مالي ووحدة شعبه.

فأزمة تيقنتورين لم تكن الوحيدة التي أفرزتها الأزمة في مالي وإنما تعدتها لاختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في مالي منذ قرابة ثلاث (3) سنوات، وعلى الرغم من أن الجزائر نجحت في تحرير الرهائن إلا أنه لابد أن نقر أن الجزائر تراجعت في إدارة الملفات الإقليمية وتركت المبادرة للدول الغربية وفي مقدمتها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

الوساطة الجزائرية في حل الأزمة المالية:

أكد الوزير المالي للشؤون الخارجية والاندماج الإفريقي والتعاون الدولي " عبد اللاي ديوب" « Abdoulaye Diop » أن دولة مالي تضع ثقتها في الحكومة الجزائرية التي تقود الوساطة في الحوار المالي الشامل، وهذا عقب لقائه بوزير الشؤون الخارجية رمطان لعمامرة، حيث أوضح أن مالي "بذل الجهود اللازمة للتوصل إلى اتفاق يضع حدا لهذه الأزمة ويعيد نهائيا السلم والاستقرار إلى البلد، ومن جهة أخرى اعتبر ديوب أن الحوار تحت قيادة الجزائر أحرز تقدما مسجلا أن كل الأطراف المالية حكومة وأطراف مسلحة تبقى ماضية في هذا المسار، مع التأكيد على التقدم في مختلف جولات الحوار الذي ترعاه الجزائر من الجولة الأولى إلى الجولة الثالثة[1] حيث أكدت الخارجية الجزائرية على لسان الناطق باسمها " عبد العزيز بن على الشريف" أن تنسيقية حركة الأزواد والتشكيلات الأخرى ستوقع على وثيقة اتفاق السلام والمصالحة، حيث تتم عملية التوقيع بالأحرف الأولى على مشروع "**اتفاق السلام**" في مالي تحت إشراف فريق الوساطة بقيادة الجزائر وهي خطوة تسبق التوقيع النهائي المسمى باختصار " **اتفاق الجزائر**" [2] لكن هذا لم يحدث نتيجة رفض ما يعرف بتنسيقية الحركات الأزوادية، هذه الأخيرة رفضت التوقيع وقدمت مبرراتها المبنية على رغبتها في أن تتم إعادة النظر في أربعة عشر (14) نقطة في بنود الوثيقة، أهمها تأسيس مجلس للأقاليم في

---

[1] – ح.س ، " واثقون في وساطة الجزائر لحل أزمة مالي"، جريدة الخبر، الاثنين 20 أكتوبر 2014، ص،24.

[2] – حفيظ مصطفى، " تنسيقية ازواد توقع اليوم بالأحرف الأولى على اتفاق الجزائر"، جريدة الشروق، ع 4737، يوم 14 ماي 2015، ص،5.

شمال مالي، وأن تكون العناصر المسلحة للحركات الأزوادية هي المشكلة للجيش النظامي في الشمال، وأكدت التنسيقية في بيان لها عقب التوقيع بالأحرف الأولى أن هذا التوقيع يختلف قانونيا عن التوقيع النهائي.

فالملاحظ للموقف الجزائري من الأزمة في مالي يستنتج مدى تحفظ الجزائر، من خلال غياب موقف صريح سواء من الحركات الأزوادية أو من الحكومة المالية (النظام السياسي)، فهي ترعى هذا الحوار بما يتماشى مع المصلحة الجزائرية، والأمن القومي بالدرجة الأولى، فدعم الحركات الأزوادية معناه الدعاية لإقامة دولة التوارق الكبرى الذي كانت انطلاقتها من ليبيا على يد معمر القذافي، وهذا ما يهدد تماسك وحدتها الترابية بإقامة دولة التوارق بالجنوب الجزائري (انفصال التوارق)، أما دعم الحكومة المالية فمعناه خلق عداء شديد مع الحركات الأزوادية وبالتالي جعل الأمن القومي عرضة لهزات تهدد تماسك الوحدة الترابية والتجانس الاجتماعي الجزائري.

قضية مسح الديون الإفريقية

يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى تبيان أن القيم المحورية للسياسة الجزائرية لم تقتصر ثوابتها على ذلك البعد التحرري وفقط، بل التزمت بجانب تنمية وإنعاش إفريقيا، أي بعد تنموي وذلك وفق منظور تضامني بين دول العالم الثالث عموما والدول الإفريقية خصوصا، وفي هذا الإطار ينظر صناع القرار أنه إذا كانت السياسة بمقدورها أن تفرقنا فإن الاقتصاد بمقدوره أن يوحدنا، فإفريقيا تعد متنفسا للسياسة الخارجية الجزائرية، فلا يختلف في شأنه اثنان هو واقع الحال في إفريقيا وما تعانيه من تخبط في أوحال الصراعات المسلحة بين دولها وداخل الدولة الواحدة، وعليه سيتم توضيح كيف تعاملت الجزائر في قضية الديون الإفريقية.

بداية يحق أن نطلق على الجزائر وصف الدولة الفقيرة التي تتصرف كالأغنياء، بعد أن قررت تقليد البرازيل ومسحت ديون 14 دولة إفريقية بقيمة تفوق 900 مليون دولار وديونا أخرى للعراق للمرة الثانية على التوالي واليمن وبقيمة إجمالية بلغت نصف مليار دولار أمريكي، وقبلها ديون لفيتنام بقيمة 200 مليون دولار في 2005، وحسب الناطق الرسمي لوزارة الخارجية "عمار بلاني" فقد اعتبر أن هذه المبادرة تندرج في سياق مواصلة دعم الجزائر للشعوب الإفريقية والعربية خاصة في الأوضاع التي تستدعي أعمالا تضامنية مباشرة تتعلق بدعم إعادة الإعمار وجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حين فإن أصوات عديدة في المقابل تطرح تساؤلا جوهريا حول الغايات المرجوة من هذه السياسة المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية، فمسح ديون كالبنين والنيجر قد يكون معقولا بالنظر إلى فقرها المدقع، لكن ما الذي يدفع الجزائر لمسح ديون دول نفطية غنية كالعراق أو دول مرشحة لأن تكون من الاقتصاديات الصاعدة كالفيتنام، فوجهة نظر صناع القرار يعد مسح ديون الدول الإفريقية والعربية تكريس للتوجه الإنساني للجزائر في السياسة الخارجية على اعتبار أن تلك الدول تعاني مجاعات وحروب أهلية وفقرا مدقعا وفق ما تظهره التصنيفات العالمية في هذا المجال وهو شكل من أشكال المساعدة والتضامن بين الدول الإفريقية.[1]

حيث أكد رمطان لعمامرة أن قضية مسح الديون تندرج في إطار الأعمال التضامنية العاجلة والتقليدية للجزائر اتجاه هذه البلدان لاسيما في مجال المساعدة على إعادة البناء والجهود الرامية إلى تحقيق تنمية

[1] – محمد سيدمو، " الجزائر فقيرة تتصرف كالأغنياء"، جريدة البلاد، ع 98526، يوم 28 ماي 2014، ص3.

اقتصادية واجتماعية.[1] وأكدت الجزائر أن هذا القرار يندرج من أجل تعزيز التنمية للدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي، ومساعدتها على تحقيق أهدافها، حيث تربط الجزائر علاقات دبلوماسية جيدة مع الدول المعنية بقرار مسح الديون وعلى رأسها دول الساحل الإفريقي، الذي يغذي فيها الفقر موجة اضطرابات وانقلابات شبه دائمة وحالات عدم الاستقرار ، وهذا من أجل حماية الحدود الجزائرية (مالي والنيجر) على إيجاد مصادر دخل تسمح بعودة آلاف اللاجئين الأفارقة نحو بلدانهم الأصلية.[2]

في حين يرى آخرون أن قرار مسح الديون لم يعد بالفائدة على الجزائر إلا ما حققته وهو إعادة الاعتبار للنظام المصري في إطار الاتحاد الإفريقي وهذا ما استخدمته الجزائر كوسيلة ضغط ومساومة على الدول الإفريقية وهو مسح الديون مقابل الاعتراف بشرعية النظام المصري الجديد في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، حيث أن هذا الإجراء يعتبر غير ديمقراطي لأن المفترض فيه أن يمر على نواب الشعب لإقراره باعتبارهم المخولين دستوريا بمراقبة المال العمومي ووجهات إنفاقه، حيث يرى المختصون أن الجزائر كان بإمكانها تحويل هذه الديون إلى صندوق استثمار يحمي حقوقها لدى تلك الدول ويدشن دخولها السوق التجارية الإفريقية الغائبة عنها خاصة أن المعطيات المستقبلية تشير إلى أن القارة الإفريقية تعتبر من أهم الأسواق الواعدة على الإطلاق لذا يجري التنافس عليها من الآن، فالجزائر لا تملك اقتصادا مبنيا على أساس سليم ومن ثم فهي مهددة في أي وقت فلا ينبغي أن تغامر بإهدار ثروتها في ما لا ينفع، فالجزائر كان بإمكانها إيجاد صيغ أخرى تمكنها من الانتفاع من أموالها المتواجدة على مستوى الدول الإفريقية والعربية التي استفادت من قرار المسح وذلك عن طريق المقايضة مثلما قامت به روسيا مع الجزائر حينما قررت مساعدتها لدفع الديون عبر أخذ أموالها على شكل تمور[3] .

وهذا دون نسيان تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية لما له من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الجزائري، وهذا إن دل على شيء يدل على غياب الاستشراف والتنبؤ في السياسة الخارجية الجزائرية، وغياب التخطيط وأبرز دليل على ذلك السياسات التقشفية التي تبنتها الجزائر مع مطلع سنة 2015، فالفائض المالي

---

[1] – سميرة بلعمري، "الجزائر والديون الإفريقية"، جريدة الشروق، ع 6930، يوم 30 ماي 2014، ص،4.

[2] – عبد الوهاب بوكروح، "الجزائر والديون الإفريقية"، جريدة الشروق، ع 6377، يوم 29 ماي 2013، ص6.

[3] – إيمان كموش، "قرار ارتجالي للجزائر"، جريدة الفجر، ع 4369، يوم 1 أفريل 2014، ص6.

أو احتياطي الصرف الذي تتمتع به الجزائر لا معنى له في ظل غياب العقلانية في كيفية استغلال وترشيد نفقات الجزائر.

وعليه، صناع القرار في الجزائر يتعاملون مع البيئة الخارجية (الإقليمية) تماما لما هو معمول به في البيئة الداخلية، فيما يعرف بسياسة السلم الاجتماعي، وقضية مسح الديون الإفريقية أبرز دليل على محاولة إبعاد كل ما يهدد استقرار وبقاء النظام السياسي، وهذا ما يبرز النظرة الضيقة للمصالح الشخصية للنخبة الحاكمة في الجزائر.

-الدائرة المتوسطية :

تبرز الجزائر اليوم كوسيط لا غنى عنه من أجل تحقيق الاستقرار في منطقة شمال أفريقيا والساحل؛ ففي الوقت الذي تعاني فيه المنطقة أكثر فأكثر من انعدام الأمن، والتدخل الخارجي والاستقطاب، ما فتئت الجزائر، وفي فترات مفصلية، تشجع على الحوار وبناء الدولة كأفضل السبل لإخراج جيرانها من أزماتهم، ومن ثم ضمان أمنها على المدى البعيد. لقد شكل ما يسميه البعض "عودة" الجزائر إلى معترك السياسة الإقليمية، بعد غياب طال على مدى سنوات الحرب الأهلية في تسعينيات القرن الماضي، التي أطلق عليها وصف "العِقد الأسود"، شكل تحوّلاً إيجابياً على أكثر من صعيد؛ فمقاربتها الداعية إلى إشراك كل الأطراف وإلى التوافق لتحقيق الاستقرار في بلدان الجوار، والتي تحركها المصلحة الذاتية المستنيرة، تعد بمثابة فرصة للنظام الدولي الذي يواجه صعوبات جمة للتعامل مع التحدّيات التي أفرزتها الثورات العربية. إلاّ أن طموحات الجزائر تخضع لقيود يفرضها وضعها الداخلي؛ حيث يسهم المشهد السياسي المتهالك والنظام الذي تمزقه الفئوية والشكوك حول من سيخلف الرئيس المريض عبد العزيز بوتفليقة، تسهم في ضبابية الأفق السياسي، علاوة على ضرورة تحسين علاقاتها مع القوى الأخرى ذات النفوذ في المنطقة، خاصةً المغرب وفرنسا.

وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن على منحها الأولوية لعلاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تعيد الجزائر ضبط سياستها الخارجية. فقد أعاد وزير خارجيتها رمطان لعمامرة، وهو دبلوماسي محترف يحظى باحترام واسع ويسعى لبناء علاقات أفضل مع القارة الأفريقية، أعاد الحياة إلى التوجه الدبلوماسي نحو القارة السمراء ومحيطها، وأظهر رغبة بلاده في أن تصبح قطب الرحى في جوار مضطرب، لكن دون التخلي عن انخراطها الوثيق إلى جانب الولايات المتحدة وأوروبا. وقد شكل هذا التحرك رداً جزئيا وضرورياً على الاضطرابات غير المسبوقة على حدودها؛ فعلى طول جزء كبير من حدودها الشرقية والجنوبية البالغ طولها 6,500 كيلو متر، تواجه الجزائر مشكلة التعامل مع دول فقدت الكثير من سلطتها ومع تهديدات الجماعات الجهادية. فالثورات العربية والأزمة في مالي حوّلت ليبيا وتونس ومالي نفسها، ومن تم منطقة الساحل برمتها، إلى مصدر تهديد عابر للحدود للمرة الأولى في تاريخها. وقد شكّل الهجوم الذي شنه الجهاديون في كانون الثاني/يناير 2013 على مجمّع للغاز الطبيعي في عين أميناس دليلاً واضحاً على ذلك.

ومنذ انطلاق شرارة الاضطرابات الإقليمية عام 2011، لعبت الجزائر دوراً مهماً، وفي بعض الأحيان محورياً، في الأزمات السياسية والأمنية التي تعاني منها ثلاث من دول الجوار. ففي ليبيا، دعمت مفاوضات الأمم المتحدة وقامت بتحركات دبلوماسية غير معلنة منذ منتصف عام 2014 لتحقيق المصالحة بين أطراف النزاع. وفي مالي، لعبت دور الوسيط واستضافت المفاوضات بين الحكومة وفصائل المعارضة الشمالية، بهدف تحقيق الاستقرار في البلاد ومنع انفصال الشمال. وفي تونس، كانت داعماً هادئاً لكن محورياً للتوافق بين الإسلاميين والعلمانيين والذي شكل عنصر استقرار هناك منذ عام 2014. وفي كل محطة من هذه المحطات، دعا لعمامرة وغيره من كبار المسؤولين في الجزائر إلى إيجاد حلول سياسية لمعالجة الاستقطاب والاضطرابات الاجتماعية والصراعات المسلحة. وبالنظر إلى ندرة الأطراف القادرة على لعب دور بنّاء في المنطقة والراغبة في ذلك، خاصة في منطقة الساحل – التي قد تكون أكبر منطقة في العالم خارج سيطرة الدولة، جزئياً على الأقل – فإن التحرك الجزائري يشكل بادرة إيجابية جداً.

غير أن هناك قيوداً تكبح طموح الجزائر للعب دور رائد على المستوى الإقليمي وعلى رأسها غياب المرونة الذي أبان عنه النظام في تعامله مع المشهد السياسي الداخلي، علاوة على المخاوف الكبيرة حيال عملية خلافة بوتفليقة، حيث يمكن أن يؤدي التنافس داخل النخبة الحاكمة نفسها إلى اضطرابات شعبية. فقد تم رفض كل الدعوات للتحضير لعملية انفتاح سياسي سلس، وهو ما دفع البعض في المعارضة إلى اتهام الرئيس وحاشيته بالتصلب والجمود. وتعزز هذه المخاوف مجريات الأحداث على الصعيد الإقليمي والتي قد تزيد من خطورة عملية الانتقال الحساسة أصلاً، في ظل تركيز المؤسسات العسكرية والاستخباراتية، التي تلعب دوراً أكبر مما ينبغي في السياسة الداخلية وتدبير شؤون الدولة، على ما وراء الحدود. كما أن الأوضاع الأمنية الإقليمية التي ما فتئت تزيد تدهوراً لا يخلو من تأثير على السياسة الداخلية، حيث باتت من الجبهات التي تغذي الانقسامات المعلنة وغير المسبوقة بين الرئاسة و "الدولة العميقة" القوية المتمثلة في أجهزة المخابرات.

بالمقابل، فإن السياسة الداخلية ووتيرة إصلاحها البطيئة جدا تقف حجر عثرة أمام أي محاولة لجعل توجهات السياسة الخارجية (وما يقابلها من نظرية عسكرية) تواكب التحولات التي يعيشها العالم اليوم. فالجزائر، التي كانت دائما تركز على العلاقات الثنائية بين الدول، شرعت – وعليها أن تستمر في هذا النهج – في تعزيز علاقاتها الدبلوماسية التقليدية من خلال بناء علاقات مع العدد المتزايد من الفاعلين

الإقليميين من غير الدول. وبينما كان للجزائر ومنذ وقت طويل حضور وازن في الشأن الأفريقي، ظل دورها هامشياً نسبياً في العالم العربي، مما يحتم عليها تعزيز علاقاتها مع دول الخليج التي باتت حاضرة بقوة في منطقة شمال أفريقيا، وأن تمرر مواقفها من خلال الإقناع وليس فقط بالتعبير عن غضبها. كما تعاني علاقات الجزائر مع فرنسا، القوة الاستعمارية السابقة، ومع جارتها المغرب من توترات وخصومات غير ضرورية في كثير من الأحيان ولا تزال رهينة ماض لم يعد يتذكره معظم الجزائريين.

وستستفيد البلاد بشكل كبير من تسوية هذه التوترات، أو على الأقل التخفيف من حدتها كلما كان ذلك ممكناً. ويشكل التغيير الجاري على مستوى القيادات والانتقال من جيل إلى جيل آخر، إن على صعيد السياسات أو المؤسسات، يشكل فرصة للانخراط في هذا المسار، شريطة وجود نظراء على الجانب الآخر يبدون تفهمهم لهذا الواقع. ومع تصاعد انعدام الأمن والاستقطاب الأيديولوجي على المستوى الإقليمي، فلا يمكن لانخراط أكبر للجزائر كوسيط براغماتي يسعى لتحقيق الاستقرار وإلى التوصل إلى تسويات سياسية للصراعات داخل منطقة المغرب العربي والساحل إلاّ أن يكون موضع ترحيب.

سادسا: آليات تحقيق أهداف السياسة الخارجية الجزائرية

إن أهداف الرئيسية للدولة الجزائرية ودورها الفاعل في المنطقة المغربية يؤكده الرئيس بوتفليقة في قوله :"أن الجزائر قلب المغرب العربي"[1].

و الأهداف بالنسبة للدولة ليست متساوية في أهميتها بل هي متدرجة من حيث الأهمية إلا أننا نستطيع بشكل عام أن نحدد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الجزائرية :

أ-المحافظة على إستقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي :هذا ما جعل ارتباط المقاربات والإستراتيجيات المكونة للسياسة الوطنية الجزائرية لضمان إستمرارية الدولة تندرج ضمن مفهوم الدفاع الوطني ، القائم على دور كبير للمؤسسة العسكرية المتمثلة في الجيش الوطني الشعبي كمنظم لطاقة الدفاعية للأمة [2].

ومن مهام الجيش المحافظة على إستقلال الدولة و منها القومي نذكر مايلي:[3]

-الحفاظ على سلامة التراب الوطني -حماية السيادة الوطنية و رموزيها - الحفاظ على الوحدة الوطنية - منع كافة أشكال التدخل الأجنبي -رفض وجود القواعد الأجنبية في الجزائر والمنطقة المغاربية ككل.

ب-زيادة قوة الدولة :يرتبط هذا الهدف بالهدف الأول بل هو الأداة والوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة و أمنها ووجود الجزائر كقوة جهوية ، بما يعنيه من تواجد الجزائر كقوة رئيسية تلعب دور القاطرة التي تنجذب إليها بقية الأقطار المغربية يؤدي إلى وجود حالة إستقطاب حاد في العلاقات البينية المغربية كما كان الحال بين الدول الثورية ممثلة في الجزائر ، والدول المحافظة ممثلة في المغرب وتونس [4].

2-الأهداف الحيوية للسياسة الخارجية الجزائرية

ترتبط المصالح الحيوية للدولة الجزائرية بالقطاع الاقتصادي بما يتضمنه من الحفاظ على الثروة النفطية و المنجمية للبلاد و الوقاية من إشكال التبعية في إطار استكمال الاستقلال الوطني .

---

[1]- عبد العزيز بوتفليقة ،**حديث لصحيفة العرب** ، لندن ، 2006/07/15

[2]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ،**دستور 1963** ، مادة 10: الاهداف الاساسية للجمهورية الجزائرية.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، **دستور 1996** ، مادة 25.

[4]- محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص .149.

فتطوير المستوى الاقتصادي للدولة يعتبر هدف هام من أهداف الدولة الجزائرية , بل أن وجود الدولة يستند إلى وجود قاعدة اقتصادية يتوفر فيها الحد الأدنى من الثروة الوطنية و المجال الاقتصادي متعدد و واسع يشمل نشاطات و قطاعات إنتاج السلع و الخدمات كالصناعة الطاقوية و المناجم و الزراعة و الأشغال العمومية و الري و السياحة و النقل و الصيد البحري و المالية و البناء و غيرها من النشاطات التي تعمل على تحقيق المنفعة العامة و بناء اقتصاد وطني قوي لضمان سيادة الدولة [1]

لكن و باعتبار أن الجزائر تنتمي إلى العالم الثالث و اقتصادها اقتصاد يعتمد على عائدات البترول و الذي كان لابد من إدراج اقتصادها ضمن السياسات الهادفة لدعم الاقتصاديات الانتقالية[2] ، فان هذا الوضع فرض على الجزائر أن تراجع دورها في المجال الاقتصادي .

3-الأهداف الثانوية للسياسة الخارجية الجزائرية

بالإضافة إلى الأهداف السابقة التي تطرقنا إليها نستطيع القول بان هناك جملة أيضا من الأهداف الثانوية للسياسة الخارجية الجزائرية نذكر منها:

العمل على نشر الإيديولوجية و الثقافة الخاصة بالدولة خارج حدودها.

العمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي و الدولي([3]).

و كاستنتاج لما سبق فان الجزائر سخرت جل اهتمامها لضمان هذه الأهداف و ذلك لعدة اعتبارات منها ما هو مرتبط بحداثة نشأة الدولة و عدم رسوخ البناء المؤسساتي للنظام السياسي بما يسمح بانتشار ثقافة الدولة في وسط المجتمع الداخلي و ما يزرع لها الهيبة و الاعتراف الإقليمين و الدوليين على الصعيد الخارجي[4] .

---

[1]- **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي**، الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999 ص,ص. 13،15.

[2]- خالد منه , **اثر تصنيف خطر البلد على الاستثمار الدولي في دول المغرب العربي فترة التسعينات** (مذكرة تخرج ماجيستر , قسم العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر 2001) ,ص,ص. 59،73.

[3]- فاروق عمر العمر , **صناعة القرار و الرأي العام** , دار النشر و التوزيع , القاهرة .

[4]- عبد العزيز بوتفليقة , **حديث صحفي لتلفزيون الإمارات** , مرجع سابق.

سابعا : تقييم السياسة الخارجية الجزائرية

تعتبر السياسة الخارجية في أبسط معانيها عن كيفية تفاعل الدولة مع محيطها الخارجي، بكل ما يحمله من تحديات بناءا على موقعها في الهرمية التراتبية للبنية الدولية وإمكاناتها الداخلية من أجل خدمة أهداف محددة مسبقا وعلى هذا الأساس يعتبر المحيط الإقليمي للجزائر مثاليا لاختبار وإبراز مكاسب الجزائر من خلال ما يصدر عنها من سلوكيات في سياستها الخارجية بالنظر إلى:

الموقع الجغرافي للجزائر يعتبر عامل مهم في تقييم الأداء الخارجي لها وهذا نظرا لما يفرضه من تحديات أمنية وما يواجهه من تهديدات مشتركة تلك المتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة وهذا كونهما التحديين الأمنيين الأكثر تأثيرا في السياسات الخارجية للدول في عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى واقع السياسة الخارجية الجزائرية كمحاولة منا لتقييم الأداء الخارجي لدولة الجزائر إضافة إلى إبراز أهم التحديات، والرهانات التي تخص الجزائر مستقبلا.

فخلال الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2015 شهدت الجزائر تحركات دبلوماسية ذهابا واستقبالا في حملة لترويج مواقفها لكن الحديث عن نجاح الدبلوماسية الجزائرية في إدارة ملفات إقليمية وحل النزاعات ثم اعتماد ما يعود عليها بالنفع في النهاية يبقى مجرد تصريحات لا أثر لها في الواقع، ولا يمكن للنظام السياسي أن يتبجح بتحقيق نجاح على الصعيد الخارجي لا دبلوماسيا ولا سياسيا،[1] حيث بدت مواقف الجزائر بمثابة سباحة ضد التيار في المحيط العربي والإقليمي ضمن التطورات الأمنية والسياسية الأخيرة في الدول العربية، فمثلا في ليبيا بقيت المشاورات السياسية متمحورة أساسا حول الوضع السائد وكيفية محاربة الإرهاب، أما في مالي هناك تشكيك في أن يعرف "اتفاق الجزائر" منتهاه إلى توقيع الحركات الأزوادية على الاتفاق رغم التوجه الغالب للمواقف يفيد بعدم وجود خيار آخر سوى التوقيع، أما الملف الليبي فأظهرت ردود الفعل الدولية وجهات نظر تفيد بأن الأزمة الليبية أكبر من أن تحلها الجزائر، رغم احتضانها جولة حوار الأحزاب الليبية، بينما في فصول علاقة الجزائر بالحوار الليبي ثمة تشويش على أي مبادرة جزائرية من قبل الرباط التي دخلت خط الأزمة الليبية

---

[1]-جمال،شراق،"مكاسب دبلوماسية على الورق"جريدة الخبر،ع7795 يوم السبت 11 افريل 2015،ص2

وهناك ملفات أظهرت أن مساعي الدبلوماسية الجزائرية فيها لم تكن موفقة إلى حد كبير، فالجزائر رفضت تدخل الناتو لمعاقبة معمر القذافي في ليبيا إلا أن الناتو تدخل وحصل ما حصل هناك كما تحفظت على التدخل العسكري في مالي، وقد تم ذلك ودفعت الجزائر انعكاساتها في "اعتداء تيقنتورين".

وحتى وإن باركت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية الوساطة الجزائرية في مالي أو ليبيا فإن مسار الحوار الليبي والمالي لم يكن "بارومتر" لقياس نجاعة المواقف الجزائرية في عيون حكومات عربية تبحث حل أزمات للدول الشقيقة، والمتتبع للمواقف الدولية حيال نظرة الجزائر إلى الحلول الممكنة للنزاعات يجد أنها انقسمت بين حكومات غربية تشيد وتشاطر وأخرى عربية تبطن ما لا يظهر مواقف تعتبر فيها الجزائر " نشازا" بين الدول العربية لعدم مجاراتها في ملفات نزاع تثير انشغالا دوليا وفي مقدمتها مكافحة الإرهاب، حيث لم تستسغ حكومات عربية رفض الجزائر الانخراط كليا في تشكيل قوة عسكرية عربية وفق مخرجات القمة العربية بشرم الشيخ، حتى وإن أظهرت الحكومات العربية احترامها لموقف الجزائر السيادي في هذه المسألة إلا أنها تساءلت عن خلفيات ما تراه ترددا من قبل الجزائر وزادت قناعتها بذلك رفضها المشاركة في "عاصفة الحزم" التي تقودها السعودية ضد الحوثيين في اليمن.[1]

لم يعد للجزائر تقريبا نفوذ يذكر في إدارة الأزمات وتسيير الملفات ذات الأبعاد الاستراتيجية، وأصبحت الميزة الأساسية التي تفرقها عن الكثير من الدول هي تجربتها في مكافحة الإرهاب، أي التفوق الوحيد الذي حققته الجزائر ذو طابع سلبي للغاية كونه مقترنا بالدم والقتل والخراب، فجولات الحوار التي تجري مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا طابعها أمني بحت، ولا تخرج الشراكة التي تقام مع القوى العظمى في شقها السياسي عن قضايا تبادل المعلومات حول الإرهابيين الناشطين في "داعش" و"القاعدة" ببلاد المغرب الإسلامي و"حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا".

أما اقتصاديا، فما عدا عقود الشراكة التي تخص الغاز والنفط لا أحد في العالم يغريه الخطاب السياسي الجزائري بخصوص تنويع الاقتصاد بتوسيعه إلى الاستثمار في الفلاحة والصناعة والسياحة والخدمات، لأن شركاء الجزائر وحتى البلدان حديثة التعاون معها تدرك أن الريع النفطي هو الشيء الوحيد الذي يختص فيه

---

[1] – جمال فاروق، الجزائر تضاعف تحركاتها الدبلوماسية لإبعاد تهمة النشاز" جريدة الخبر، ع7795، ص2.

الجزائريون، هم يعلمون ذلك بفضل تقارير الممثليات الدبلوماسية والأجهزة والهيئات الدولية التي توجد بالجزائر.[1]

والمسؤولون في الحكومة الجزائرية يعلمون أن الثناء الذي يأتيهم من الأجانب الذين يزورونهم بخصوص المؤهلات الاقتصادية التي تتوفر عليها الجزائر خارج مجال الطاقة لا يعد أن يكون استجابة لرغبة الجزائريين الذين يحبون أن يثني عليهم الأجانب، حتى لو كان كذبا ونفاقا يكفي فقط سماع بعض المسؤولين العرب وحتى الغربيين ممن يصرحون في ختام لقائهم برئيس الجمهورية أنهم جاءوا للاستفادة من حكمة ورجاحة عقل الرئيس بخصوص هذا الملف أو ذاك ولكن في الميدان لا يعرف لرجاحة عقل بوتفليقة أي انعكاس ايجابي لصالح الجزائر ، فموقف البلاد من الحرب في اليمن ليس مؤثرا في توجيه الأزمة وحسب وإنما غير مفهوم لدى الكثير من الدول ويشبه ذالك إلى حد بعيد الموقف من أزمة ليبيا، فقد ظلت الجزائر تتعرض لتهمة دعم نظام القذافي دون أن تعرف كيف ترد محاولة التخفي وراء مبدأ لم يعد يؤمن به احد "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" وتم حسم الصراع ويقتل القذافي دون أن يكون للجزائر أي دور في تجنيب الجارة الفوضى التي تعيشها اليوم، أما مالي فتركت المبادرة لفرنسا التي تدير خيوط الأزمة حقيقة، وحتى الملفات التي يظهر أنها في متناول الجزائريين لم يفلحوا في إدارتها بنجاح.[2]

تراجع التأثير الجزائري على الساحة الدولية خلال السنوات الأخيرة بشكل كبير وخفت الصوت الجزائري الذي كان عاليا مع بداية الألفية حين تمكنت من رعاية اتفاق تاريخي بين إثيوبيا واريتريا تم التوقيع عليه في الجزائر بحضور الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك كوفي عنان ووزير الخارجية الأمريكية "مادلين او لبيرت"،بعد ما كانت الجزائر حاضرة بقوة سواء على الساحة الإفريقية حيث كانت من بين الفاعلين الكبار وفاعلا رئيسيا في العمل العربي المشترك لدرجة طرح موضوع تدوير منصب الأمين العام للجامعة العربية بتحريك مباشر من الجزائر فضلا عن موقفها الصارم والرافض للتطبيع مع إسرائيل ولكن هذا الدور سرعان ما تبخر مع السنوات، ومع اندلاع ثورات الربيع العربي كان تأثير الجزائر في محيطها ينعدم بسبب ما وصف حينها بالتردد في التعامل مع الأزمات التي صاحبت هذه الأحداث وعدم وضوح الرؤيا في التعامل مع الأنظمة الجديدة التي جاءت نتاج الثورات، في حين واكبت التحول الذي حدث في تونس بحذر ولم تبد موقف

---

[1] – دليلة بلخير، " توافد الأجانب على الجزائر لا يعكس أي نفوذ في الملفات الكبرى" جريدة الشروق، يوم الخميس 19 مارس 2015، ص7.

[2] – محمد الهادي الحسني، " عزلة الجزائر في فضاء إقليمي" جريدة الشروق، يوم 02 أفريل2015 ، ص19.

معاديا للحراك الذي حدث، وأبدت موقف محتشما في الأزمة الليبية وتخندقت مع النظام الليبي (معمر القذافي) وعلى الرغم من أن الأيام أثبتت أن المواقف الجزائرية كانت لها مبررات قوية لأنها تحركت من منطق تأمين حدودها ومن منطق تخوفها حتى انفلات الأمور وانتقال عدوى الأحداث إلى الجزائر وهذا ما يهدد كيان النظام السياسي بصفة خاصة واستقرار وامن الجزائر بصفة عامة. غير أن أهم ما حققته الجزائر في السنوات الأخيرة يتمثل في محاولتها إبعاد شبح الربيع العربي والعمل على تجنيب البلاد الدخول في دوامة من المشاكل تبقى في غنى عنها،وهذا ليس راجع إلى ذكاء النظام السياسي بالدرجة الأولى من خلال الخطاب الممارس بما يحدث للدول الشقيقة، وإنما راجع إلى طبيعة الوعي لدى الشعب الجزائري في الحفاظ على تماسك البلد وحماية من الصراعات والأزمات الداخلية، وهذا نظرا للتجربة المريرة التي مر بها في فترة التسعينيات، إضافة إلى ذلك هناك عوامل خارجية ساعدت الجزائر في غياب ربيع جزائري هو طبيعة التقارب الجزائري–القطري، فالعلاقات الجزائرية القطرية من بين الأمثلة الأكثر استقرارا في الساحة العربية حيث حافظت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على نوعيتها وهذا بالرغم من اختلاف الرؤى فيما سمي بـ"الربيع العربي" غير أن عامل المصلحة يبقى هو المحدد في طبيعة العلاقات الثنائية ويتجلى ذلك من خلال الحضور الاستثماري في الجزائر الذي كان آخر ابرز معاملة "مصنع بلارة" لإنتاج الحديد والصلب الذي يعتبر ثمرة شراكة بين مؤسسة "سيدار الجزائرية" والعملاق القطري "قطر ستيل

ثامنا : تطورات مستقبلية

إن التحولات الكبيرة التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة ودخول الجزائر في أزمة أمنية تعرف "بالعشرية السوداء" التي كادت تهدد استمرار الدولة، كما أن ظهور تهديدات جديدة عابرة للقارات، كالإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب الأموال وتجارة المخدرات والأسلحة، أدى إلى إدراك صناع القرار في الجزائر ضرورة تكييف العقيدة الأمنية الجزائرية التي ترتكز على القوة الصلبة في مواجهة التحديات الأمنية واعتماد القوة اللينة بتفعيل الحوار ودعم مشاريع التنمية في المناطق التي تعرف التهميش والإقصاء.

فواقع التحديات التي تواجه الجزائر في محيطها الإقليمي ينبغي إدراك صناع القرار بمختلف التهديدات والتحديات التي تخص الأمن القومي الجزائري، فإبراز هذه التهديدات ينبغي الإشارة إلى أن واقع هذه المخاطر يعتبر تقليديا وحديثا وعليه سنتناول دراسة لقضايا الحدود، الإرهاب والجريمة المنظمة، وهذا مع إبراز مدى نجاعة الجزائر في إيجاد حلول للمخاطر التي تهدد كيانها.

1- قضايا الحدود:

برزت قضايا الحدود على سطح التهديدات منذ الاستقلال ولم تحل إلى يومنا هذا (خاصة الحدود الغربية) حيث كانت ومازالت تشكل مصدر لتوترات عديدة بين الجزائر وبعض دول المنطقة من جهة أخرى، وبالتالي كانت ومازالت ولو بشكل متذبذب من حيث الحدة عقبة خطيرة أمام أي تقارب بين الأنظمة وأحد الأسباب الرئيسية في التأزمات التي عرفتها الجزائر في علاقاتها مع بعض الدول في المنطقة، فعند الاستقلال سنة 1962م كانت معالم الحدود الجزائرية مع الدول المغاربية وعلى رأسها المغرب كلها دون تحديد والأكثر من ذلك فإن الدول المغاربية ترفض الاعتراف بالحدود الموروثة عن الاستعمار.[1]

فطبيعة الاختلاف في الحدود أدى إلى التوتر في العلاقات الجزائرية والمغرب، فعليه يعد تحقيق الأمن الإقليمي منطلق أساسي لأي تكامل مغاربي، وهذا لن يكون إلا من خلال ضرورة إيجاد حلول لمشكلة 'اختلاف الحدود' والنظر وفق نظرة استراتيجية شاملة كضرورة لتجاوز الخلافات من أجل خلق فضاء مغاربي يعود بالمصلحة على كل دول المنطقة، والبحث في مسألة حل هذه الإشكالية يعني بالضرورة تحقيق الاستقرار وذلك باعتبار الاستقرار بصفة عامة واستقرار الحدود بصفة خاصة يشكل إحدى الضمانات الأساسية لتحقيق الأمن بمفهومه الواسع أي الأمن والأبعاد المتعددة والتي يمكن تجزئته، فهو يكتسي أهمية بالغة وهو خطوة مسبقة لإقامة علاقات سياسية مستقرة وتعاون اقتصادي واسع.

2- مشكلة اللاجئين:

تعتبر مشكلة اللاجئين أحد التحديات التي تهدد أمن الجزائر واستقرارها وذلك نظرا لتفاقم هذه الظاهرة، وما يمكن أن تخلفه من آثار على كل المستويات، مما يصعب عليها التكفل بمشاكلها الداخلية وحتى رسم

---

[1] – عز الدين بعزيز، مرجع سابق، ص50.

إستراتيجيتها الأمنية وتداعياتها على الأمن الإقليمين حيث أن مشكلة اللاجئين تمس الجزائر وتشكل تهديدا أمنيا لها.[1]

نجد أن الجزائر أصبحت ملاذا لمختلف المهاجرين من القارة سواء الماليين أو النيجيريين وهذا نظرا لتدهور الأوضاع الأمنية في كل من مالي والنيجر، إضافة إلى اللاجئين العرب القادمين من سوريا لنفس الأسباب.

وعليه يتوجب على الجزائر إيجاد صيغ مناسبة لمشكلة اللاجئين الوافدين إليها، وذلك من خلال محاولة الوصول إلى حلول في مصدرها قبل أن تصل إلى إقليمها، وإيجاد صيغ التعاون من أجل السماح لهؤلاء المهاجرين بالعودة إلى أوطانهم، كون أن مشكلة اللاجئين لها آثار سلبية على الجزائر من مختلف المستويات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية وخاصة الصحية منها، فالبلد المستقبل للاجئين تتعدد فيه الاضطرابات في الحياة الاقتصادية، الشغل، ثقل مصالح الصحة والتعليم، وعليه يعد اللجوء بتشكيلته البشرية عائقا إضافيا في إطار المجهود الوطني من أجل التنمية، ويتضمن بعدا أو عاملا تراكميا، حيث أن الجزائر تتحمل أعباء الاحتياجات الاعتيادية لمواطنيها.

3-الجريمة المنظمة:

الجريمة المنظمة أو "التنظيمات الإجرامية" أيا كانت التسمية فالمسمى واحد والنتيجة أيضا واحدة: اقتصاد متدهور، مجتمع منحل، فساد إداري، وتبعية سياسية إلى درجة يمكن القول معها إن الدولة تواجه خطرا محدقا يعصف بأمنها وسيادتها وقد يتعدى إلى كيانها أيضا.[2]

فقبل التطرق إلى بعض آثار الجريمة المنظمة على الأمن القومي الجزائري لابد من إعطاء نظرة عامة حول مفهومها: **إن الجريمة المنظمة عبارة عن مؤسسة إجرامية ذات تنظيم هيكلي مندرج ومحكم تمارس أنشطة غير مشروعة من أجل الحصول على هدف مادي غير مشروع أو المساس بالمصالح الاستراتيجية والأمن العام لدولة، أو لعدد من الدول مستخدمة في ذلك العنف، القوة والفساد**، وهذا التعريف يتضمن

---

[1] – أمين هويدي، العرب و إفريقيا، قضايا الأمن المشتركة، ندوة دراسات الوحدة العربية، عمان، ط1، بيروت 1984، ص 589.

[2] – Lione, Giovanni, **Revue International de droit pénal, les Systems pénaux à l'épreuve du crime organisé**, préparation du congres international de droit pénal, 67 année, nouvelle sérié, 3eme et 4eme trimestre, 1996.

الخصائص الجوهرية للجريمة المنظمة، فهدف الإجرام هو تحقيق الكسب المادي والربح السريع وذلك من خلال الخروج على الشرعية ومهاجمة القوانين السارية وعدم الامتثال لأحكامها.

فللجريمة المنظمة عوامل عديدة تساهم في نشأتها وانتشارها في منطقة الصحراء الكبرى يمكن تلخيصها فيما يلي:

- غياب العدالة الاجتماعية.
- الانحلال الاجتماعي.
- الفساد الإداري.
- الحروب والنزاعات في المنطقة.
- غياب التجانس الاجتماعي.[1]

فالجريمة المنظمة تشكل تهديدا مباشرا لأمن واستقرار الجزائر وهذا ليس على المستوى البعيد فحسب وإنما على المدى القريب،وهذا نظرا لتطور أساليب العصابات الإجرامية ومدى تأثيرها على كيان الدول، خاصة تلك المتواجدة على مستوى الصحراء الجزائرية، وتعمد إلى كل أنواع التهريب من أجل تمويل نشاطاتها بما في ذلك تهريب المخدرات حيث صارت (المخدرات) مصدرا من مصادر تبييض الأموال والجريمة المنظمة في البلاد.

4-انتشار السلاح في المنطقة:

من شأن الانفلات الأمني والعنف الذي تعيشه ليبيا والانتشار المخيف لملايين قطع السلاح الخفيف والثقيل بها أن يهدد استقرار حدود الجزائر التي يفوق طولها 4 آلاف كلم تجمعها مع ليبيا، النيجر ومالي وموريتانيا، وهو تحد يفرض على السلطات الجزائرية وسائل وإمكانيات لوجيستيكية وعسكرية لتأمين هذه المواقع لمنع تسلل فلول الإرهاب، حيث انجاز هذه المهمة يتطلب قرابة 40 ألف جندي، وتشكيل حزام أمني أول في المواجهة لمنع أي عبث بالأمن القومي حيث يظهر لنا نمط تعاطي بلدان المنطقة مع هذه التحديات الأمنية ضعفا وهشاشة كبيرة نظرا للإمكانيات العسكرية الضعيفة لديها، حيث ظهرت الجزائر الدولة الأكثر

[1] – محي الدين عوض، "الجريمة المنظمة" ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريس، ع19، 1998، ص16.

محورية في منطقة الساحل باعتبارها الدولة الأكثر تسلحا وقدرة على تعقب تحركات عناصر الجماعات الإرهابية مخابراتيا وعسكريا، الأمر الذي يفرض على الجزائر ضغطا إضافيا بدرجة كبيرة وعبء أشد من ذلك الذي سبق وتحملته على مدار السنوات الأخيرة.

وفي هذا الإطار أبدى عبد القادر مساهل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الإفريقية والمغاربية مخاوف الحكومة الجزائرية من الانتشار الواسع للسلاح في ليبيا ومن تداعيات هذه الحالة على الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي، حيث ترى السلطات الجزائرية أن حركة السلاح في ليبيا تعطي فرصة للجماعات الإرهابية للاستيلاء على أسلحة ثقيلة ومتطورة وسيؤدي ذلك إلى لا محالة إلى تهديدات على أمن المنطقة بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.[1]

وعليه، على غرار معظم الدول تأثرت الجزائر بعمق التحولات التي عرفتها المنظومة الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة، فقد توسعت مضامين الأمن القومي الجزائري في زمن العولمة واتسمت أكثر بالطبيعة اللينة بحيث لم تعد التهديدات العسكرية وحدها تحظى بنفس الأهمية كما كان الأمر في السابق، بحكم التهديدات الجديدة التي ظهرت والتنوع بشكل مطرد سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو المجتمعي أو الثقافي أو البيئي سواء كان ذلك محليا أو إقليميا أو عالميا، فالتهديدات والرهانات الجديدة ذات علاقة مباشرة بالأمن القومي الجزائري والتي تفرض توترا على السلطات الجزائرية منها النزاع المالي (الحكومة المالية والطوارق)، حيث لا تزال الحدود الجزائرية الجنوبية غير مؤمنة بشكل كامل إضافة إلى التهديد الإرهابي فهذا الأخير يعتبر أولوية في السياسات الأمنية للجزائر والتي تربط استيفاء شروط الأمن القومي بدحر التهديد الإرهابي.

ومن خلال ما تم طرحه، فالجزائر مطالبة بضرورة إيجاد الحلول لمختلف التهديدات التي تمس كيانها وعدم الاكتفاء بسياسة ردود الفعل، وإنما يستوجب عليها لعب دور الفاعل الرئيسي في إدارة مختلف الملفات الإفريقية والعربية المطروحة أمامها.

---

[1] – أحمد ولد سالم، "أزمة ليبيا والاحتمالات المفتوحة" مركز الجزيرة للدراسات، 27،12،2012 http//www.alkhaber.ma

الخاتمة:

إن أهم ما ميز السياسة الخارجية منذ الاستقلال هو إتباعها لمجموعة من المبادئ المتنوعة التي طالما كانت المنطلقات و الأسس الرئيسية في التوجهات الخارجية للجزائر، وهذا بناءا على مواقفها اتجاه القضايا المختلفة المطروحة أمامها، وكرست مبادئها المتمثلة أساسا في الحفاظ على السيادة الوطنية ووحدة وتماسك التراب الوطني، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حق تقرير المصير، حسن الجوار والتعاون المشترك، وهذا ما عززته كل دساتير الدولة الجزائرية المستقلة، انطلاقا من دستور 1963 حتى الدستور المعمول به حاليا 1996، فمرحلة الأحداث الأخيرة المتسارعة في إفريقيا والمنطقة العربية على وجه الخصوص ومواقفها من مختلف التطورات من الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2015 فيما عرف بالربيع العربي ومنطقة الساحل (مالي) حيث أبدت الجزائر مواقف متحفظة اتجاه مختلف الأزمات حيث تراجع الأداء للجزائر مقارنة ببداية الألفية الجديدة من خلال مختلف الأدوار التي لعبتها كالوساطة في النزاع الإثيوبي الاريتري، وهذا تأكيدا لعودة الدبلوماسية الجزائرية لمكانتها وخروجها من العزلة الدولية.

أما أهم ما طغى في السنوات الأخيرة على السياسة الخارجية الجزائرية هي تمسكها بمحاولة المحافظة على الأمن القومي المرتبط بمفهوم الأمن الإقليمي، وهذا ما يعكس التوجه الدفاعي في السياسة الخارجية والتي برزت بشكل واضح في تعاملها مع القضايا الإقليمية مثل الانتفاضات العربية، والتوجهات الأمنية اتجاه منطقة الساحل (النزاع المالي).

وعليه فالجزائر ليست في معزل عن التطورات الإقليمية، لذلك يجب تكييف السياسة الخارجية مع ضرورة لعب دور الفاعل الرئيسي في مختلف القضايا الإفريقية، كون أن هذه السياسة الدفاعية التي تنتهجها الجزائر تخدم مصلحة النظام السياسي انطلاقا من أبعاد كل ما يهدد النخبة الحاكمة في الجزائر، فمصلحة البقاء هي الكفيلة وحدها لفهم وتفسير سلوك الجزائر إزاء مختلف القضايا، وهذا ما يعكس النظرة الضيقة لصناع القرار في الأداء الخارجي للدولة الجزائرية تحت ذريعة الحفاظ على الأمن القومي الجزائري وتحقيق المصلحة الوطنية.

قائمة المراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

أ- المصادر:

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية. (الميثاق الوطني 1976) العدد 61. 30 جويلية 1976 ، ص .934.

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية (دستور 1976) العدد 94 ، 24 نوفمبر 1976 ، ص ، 1308.

3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية (دستور 1989) العدد 09، الأربعاء 01 مارس 1989 ، ص .238.

4-دستور 10 سبتمبر 1963.

5-دستور 22 نوفمبر 1996.

6-رئاسة الجمهورية. مرسوم رئاسي رقم02 .403 مؤرخ في 2002/10/26 يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية. الجريدة الرسمية الجزائرية.ع79، 2002/12/01.

7-رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 29.04 مؤرخ في 2004/06/04 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية ع39 ، 2004/06/16.

8-رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 403.02 ، المواد1.2.14

9-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي . الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999. ص ص 13-15.

10-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول 2001، ص 42 .

11-ميثاق الصومام 20 أوت 1956 .

12- ميثاق طرابلس 1962.

ب: الكتب:

1-اندرسون، جيمس . صنع السياسات العامة . تر، عامر الكبيسي ، عمان ، دار المسيرة ، ط1، 1999

2-حامد ،قوبسي عبد الماجد ، دراسات في الرأي العام ، مقارنة سياسية القاهرة: مكتبة الشرق الدولية، 2003.

3-باشا، خليل محمد أبو ضيف ، جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الإدارية والدولية: ماهيتها، أنواعها ، عوامل تكوينها، مشروعيتها، أهميتها ،القاهرة، دار الجامعة الجديدة، 2008.

4-بلقزيز، عبد الإله ، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة كتاب الجيش والسياسة في الوطن العربي بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2002.

4-بن احمد مفتي، محمد ومحمد سليم . مترجمان . تفسير السياسة الخارجية. الرياض. مطابع جامعة الملك سعود. 1989.

5-بن عنتر، عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2005.

6-بوالشعير، سعيد ، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1990.

7-بوشامة، شوام ، آفاق الجزائر 2010، الديمقراطية والتطور وهران: دار العرب 2003 .

8-بوعشة، محمد ، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية ،بيروت ،دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004.

9-بوقنطار، الحسن ، السياسة العربية للملكة المغربية مالطا، مركز الدراسات العربية الأوروبي ، 1997.

10-الجاسور، عبد الواحد ناظم. الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي.عمان دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة . 2001.

11–حماد، مجدي ، العسكريون العرب وقضية الوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

12–زوزو، عبد الحميد ، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا واسيا ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004 .

13–السيد سليم، محمد ، تحليل السياسية الخارجية، القاهرة، مركز البحوث والسياسات الخارجية. 1989.

14–شمش ،علي محمد ، مفهوم السياسة الخارجية: دراسة الأهداف والوسائل، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1988.

15–صبري، مقلد اسماعيل ، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت 1979.

16–صبري، مقلد اسماعيل. العلاقات السياسية الدولية ، مفاهيم والحقائق السياسية ، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية 1985.

17–العمار، منعم ، الجزائر والتعددية المكلفة في الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. سلسلة كتب المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية. 1999.

18–غالي، بطرس ومحمود الدخيري عيسى، المدخل إلى علم السياسة القاهرة ، المكتبة الأنجلو–مصرية 1976.

19–فركوس، صالح . تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال. عنابه: دار العلوم للنشر والتوزيع 2005.

20–مجاهد، جمال ، الرأي العم وطرق قياسه الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، 2006.

21–مركز الخليج للأبحاث، مترجما، عولمة السياسة العالمية ، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

22–مهري، عبد الحميد ، " الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. 2002..

23–مهنا ، محمد نصر . علم السياسة ،القاهرة :دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. 1967.

24–ميرل، مارسيل ، سوسولوجيا العلاقات الدولية ،تر ، حسن نافعة ، القاهرة ، دار المستقبل العربي1982.

25–يوسف، احمد وآخرون. كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية ، بيروت. مركز الدراسات الوحدة العربية. 2010.

ج–المجلات والدراسات:

1–تلمساني، رشيد ،الجزائر عهد بوتفليقة،الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية،أوراق كارنيغي،يناير 2008.

2–الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء،تقرير حول حالة تنفيذ البرنامج الوطني في مجال الحكامة 1999 ،2008، الجزائر نقطة الارتكاز الوطني،نوفمبر 2008.

3–سي عفيف ،عبد الحميد ، مكانة الدبلوماسية البرلمانية ودورها في السياسة الخارجية للجزائر ، المجلس الشعبي الوطني، لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية ، نوفمبر .2009 .

زياني، صالح ، واقع وأفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي، مجلة العلوم الإنسانية، جانفي 2004.

4–بوزغاية، جمال الدين ، مفهوم الدفاع الوطني، الأيام الدراسية البرلمانية حول الدفاع الوطني ، مجلس الأمة، لجنة الدفاع الوطني، 11، 12، نوفمبر 2001.

5– الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء: تقرير حول حالة تنفيذ البرنامج الوطني حول الحكامة 1999–2008 الجزائر ، نقطة الارتكاز الوطنية، نوفمبر 2008.

6–الزواوي، محمد سليمان ،" الربيع العربي وجنوب الصحراء الإفريقية، الآثار والتداعيات"، قراءات افريقية . 6 أكتوبر 2011.

7–دواوي ،عبد العزيز "أدوات الخارجية " أصوات الشمال ، 3 ماي 2015 .

8–عمروش ،عبد الوهاب " تكيف اضطراري: أبعاد التحول في السياسة الخارجية للجزائر اتجاه المغرب العربي بعد الانتخابات الرئاسية 2014 حالة الإقليم 7 ماي 2014، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.

9–نافعة، حسن ، " الجزائر ومصر ، الوطن العربي، 27 ماي 2014،

10–رمضان، عباس. " الجزائر وحركات التغيير العربية". بحث مقدم في قسم الدراسات التاريخية والثقافية: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل بغداد، 2011.

11–قوي، بوحنية "الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2012.

12- مهري، سعد ، " قضية التوارق في مالي": قراءات إفريقية، 4 سبتمبر 2012.

13–هويدي، أمين ، العرب و إفريقيا، قضايا الأمن المشتركة، ندوة دراسات الوحدة العربية، عمان، بيروت 1984.

14–عوض، محي الدين ، 'الجريمة المنظمة' ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريس ، 1998،

15 – ولد سالم، أحمد ، "أزمة ليبيا والاحتمالات المفتوحة" مركز الجزيرة للدراسات، 27،12،2012 .

د– المذكرات:

1- قرقاح، ابتسام ، " دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة الجزائر 1989-2009 " (مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة. 2010).

2-ايجر ،أمينة مزيان.' التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية' دراسة في العوامل والمتغيرات'(مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية. جامعة الجزائر .2007) .

3-مسح، الدين، تاسعديت ، "دور البرلمان في السياسة الخارجية 1997-2002" (مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية. قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 2003).

4-صالح، سعود . "السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الجزائر للفترة 1962 – 1981" (مذكرة ماجستير . كلية القانون والسياسة . جامعة بغداد 1984).

5-ملاح، السعيد ، "تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية" (مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2005) .

6-العايب، سليم ' الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي" (مذكرة ماجستير قسم العلوم س. جامعة الجزائر. 2011).

7-شاكر، ظريف " البعد الأمني الجزائري لمنطقة الساحل" (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008).

8-محمد ،الطاهر، عديلة. ' أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999. 2004 "(مذكرة شهادة الماجستير. قسم العلوم السياسية . جامعة قسنطينة. 2005).

9-بعزيز ،عز الدين ، "سياسة الجزائر المغاربية من سنة 1962 إلى سنة "1995 (مذكرة شهادة الماجستير ،معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،الجزائـر ،1997).

10-ضمبري، عزيزة ، "الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر"، (مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008) .

11-جعبوب، محمد ، "تأثير المتغير القيادي في السياسة الخارجية: صياغة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لسياسة الجزائر الخارجية خلال الفترة 1999-2009 "(مذكرة شهادة ماجستير، قسم العلوم السياسة، جامعة الجزائر، 2011).

12-قجالي، محمد ، "ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار"، (مذكرة ماجستير في القانون الدولي، جامعة الجزائر، 1990).

-13بونقطة ،محمد مسعود ، "الدبلوماسية الجزائرية في إطار جامعة الدول العربية: المبادرة الجزائرية للإصلاح عام 2005 "(مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010).

14-لخضاري، منصور ، " المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي" مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005) .

15-بلعيد، منيرة. ' السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الجزائر" (مذكرة شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية . جامعة منتوري قسنطينة ، 2005).

16-حشود نور الدين ' العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992. 2004. (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير .قسم العلوم السياسية جامعة قسنطينة. 2005).

17-دالع ،وهيبة ' دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية' (مذكرة شهادة الماجستير . قسم العلوم السياسية. جامعة الجزائر .2008) .

و- الجرائد:

1-زايدي، أفتيس ، انطلاق اجتماع الجزائر لحل الأزمة الليبية، " جريدة النهار، يوم الأربعاء 11 مارس 2015.

2- بوثلجي، إلهام ، " النهضة" على الجزائر مراجعة علاقتها مع مصر لأنها سبب ما يحدث في فلسطين" الشروق، 11جويلية 2014.

3-زواوي، أمين ، العلاقات الجزائرية الليبية "بعد الثورة"، جريدة الخبر ، 11 أوت 2011.

4-كموش ،إيمان ، "قرار ارتجالي للجزائر"، جريدة الفجر، يوم 1 أفريل 2014.

5-سكية، جمال ، " عودة الأمن والاستقرار في ليبيا تكمن في توطيد العلاقات مع الجزائر"، جريدة الشعب، الاثنين 05 سبتمبر 2011.

6-فاروق ، جمال ، الجزائر تضاعف تحركاتها الدبلوماسية لإبعاد تهمة الشاز " جريدة الخبر.23 ماي 2014.

7-ح.س ، " واثقون في وساطة الجزائر لحل أزمة مالي"، جريدة الخبر، الاثنين 20 أكتوبر 2014.

8-مصطفى، حفيظ ، " تنسيقية ازواد توقع اليوم بالأحرف الأولى على اتفاق الجزائر"، جريدة الشروق، يوم 14 ماي 2015.

9-يس، حميد ، " الحرب في مالي، والضحايا والخسائر في الجزائر"، جريدة الخبر ، يوم 19 جانفي 2013.

10- بلخير، دليلة ، " توافد الأجانب على الجزائر لا يعكس أي نفوذ في الملفات الكبرى" جريدة الشروق، يوم الخميس 19 مارس 2015.

11-بلعمري، سميرة ، "الجزائر والديون الإفريقية"، جريدة الشروق ،يوم 30 ماي 2014.

12-سياسة الجزائر المغاربية بعد رئاسيات 2014 بين التحديات الإقليمية والتكيف المفروض: السفير، 11 ماي 2014.

13-قدادرة ،عاطف ، "القرار السيادي للجزائر"، جريدة الخبر ، يوم 18 فيفري 2013.

13-عبد الباسط ،عبد الرؤوف ، موقف الجزائر من الثورات العربية، النصر، 05 ديسمبر 2011.

14-سكية، عبد السلام ، " هل تنجح الجزائر في إنهاء الاقتتال والتناحر بين الليبيين"؟ جريدة الشروق، يوم 11 أكتوبر 2011.

15-بوكروح ،عبد الوهاب ، "الجزائر والديون الإفريقية"، جريدة الشروق، يوم 29 ماي 2013.

16-الهادي الحسني، محمد ، " عزلة الجزائر في فضاء إقليمي" جريدة الشروق، يوم 02 أفريل2015 .

17-بن أحمد، محمد ، " تكتل الجزائر الخضراء يطالب بمقاطعة النظام الجديد في مصر، الخبر . 01 أوت 2013.

18-سيدمو، محمد ، " الجزائر فقيرة تتصرف كالأغنياء"، جريدة البلاد، يوم 28 ماي 2014.

19-شراق ،محمد ،" مكاسب دبلوماسية على الورق" جريدة الخبر، يوم السبت 11 أفريل 2015.

20-مسلم ،محمد ، "الحوار الليبي أو الخيار الصعب"، جريدة الشروق ، يوم الإثنين 14 نوفمبر 2014.

المواقع الالكترونية:

1- الخميس، احمد ' الوجه السلبي من البونابرتية في السياسة الخارجية الجزائرية. تم تفحص الموقع يوم: 2013/01/15.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=75820

2-كلمة للرئيس بوتفليقة بمعهد دراسة السياسة الخارجية بميلانو ، ايطاليا، 17 نوفمبر 1999. وتم تصفح الموقع يوم: 14 افريل 2013.

http:// www.almouradia.dz/arabe/prisedent/recherche.htmf

الأقوال والتصريحات الرسمية:

1-بوتفليقة، عبد العزيز. حديث صحفي لوكالة الأنباء الروسية اتاراس. موسكو. 2008/02/19.

2-بوتفليقة، عبد العزيز . حديث لوكالة اتاراس الروسية، موسكو، 19.02.2008.

3-بوتفليقة، عبد العزيز ، كلمة في منتدى العلاقات الخارجية الأمريكية ، نيويورك : 21-09- 1999 خطب ورسائل 15 و 16 جويلية 1999 .

4-بوتفليقة ،عبد العزيز . حديث صحفي لجريدة العرب القطرية . الجزائر 13 افريل 2008.

5-بوتفليقة، عبد العزيز ، حديث لصحيفة العرب، لندن 2006/07/15.

6-بوتفليقة، عبد العزيز كلمة في الدورة 23 للجنة منظمة الوحدة الإفريقية كالعمل و شؤون الاجتماعية، الجزائر 20\04\2004. إبراهيم رماني ،مختارات من خطب رئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999 .2003. الدبلوماسية الجزائرية في الألفية الثالثة .الجزائر :منشورات ANEP ، 2003.

7-لعمامرة ،رمطان ، تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية 16 فيفري 2014 .

8-أبو عيش ،عمر ، تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية 16 فيفري 2014.

9-أويحيى ،أحمد تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية، يوم 11 أوت 2011.

الكتب باللغة الأجنبية:

أ-الكتب:

1-Belkacem، Iratin, la nouvelle problématique de la politique étrangère de l'Algérie, **revue algérienne des relations internationales** 1994.

2-Harold and Margaret sprout. Environnemental factors in the study of intentional politics. **From international politics and foreign policy a reader in research and theory.**

3- Giovanni، Lione, **Revue International de droit pénal, les Systems pénaux à l'épreuve du crime organisé**, préparation du congres international de droit pénal, 67 année, nouvelle sérié, 3eme et 4eme trimestre, 1996.

ب: الجرائد

1-Duteil، Mirelle « Algérie peut arrêter le massacre ? »**le point** ,04 octobre 1997.

2-F. soudan ,kadafi, pent,il compter sur le meglneb ? **Jeune Afrique** . du 23 Avril 1992 .

3- Taher، Mohamed Ben Saada, Le régime politique algérien Alger , **journal d'études . relations internationales ou moyen. Orient**. juillet .2006.

4-Yahia، zoubir ' la politique etrangere americainne au maghreb constance et adaptation ' **journel d'etudes. Relation international ou moyen-orient**, juillet,2006.